

# الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية  
Arab International Academy

---

## الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

---

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: التسيير

رقم التسجيل: .....

شعبة: الإدارة المالية

## التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- دراسة حالة -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص -الإدارة المالية-

إعداد الطالب:

تحت إشراف الدكتور:

لزر محمد سامي

نور الدين زعيط

### أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د. دخوش العربي	رئيسا	أ. ت. العالي	جامعة قسنطينة
د. زعيط نور الدين	مقررا	أ. محاضر	جامعة قسنطينة
د. حوري زينب	<u>عضوا</u>	أ. محاضر	جامعة قسنطينة
د. زغيب مليكة	<u>عضوا</u>	أ. محاضر	جامعة قسنطينة

السنة الجامعية: 2011-2012.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا  
إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا  
طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا  
فانصرنا على القوم الكافرين﴾

صدق الله العظيم.

# الإهداء

أهدي هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخواني وكافة أفراد عائلتي.

إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة في جامعة قسنطينة.

## شكر وثناء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أوله وآخره.

ولا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذ المشرف الدكتور نور الدين زعبيط، الذي لم يخل على بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة، وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الذين قبلوا تقييم هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى كل أساتذتي في كلية الاقتصاد والدراسات العليا بجامعة قسنطينة، دون أن أنسى جميع الأساتذة في كل مراحل الدراسة.

ولا يفوتني أن أرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى أساتذة المركز الجامعي بميلة على كل المساعدات والتوجيهات التي قدموها لي من أجل إنجاز وإتمام على العمل، وأذكر على الأخص: الأستاذ هشام مزهود، الأستاذ محمد بوطلاعة، الأستاذ غيشي عبد الغالي، الأستاذ الربيع غرين، الأستاذ شراف عقون، الأستاذ محمد هبول، الأستاذ مزهود سليم.

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل زملائي بالدراسة في الماجيستر.

دون أن أنسى حسان الذي بدونه لم أستطع القيام بالدراسة التطبيقية.

## قائمة المختصرات:

CNC	Conseil National de Comptabilité
CNCC	Compagnie National des Commissaires aux Comptes
CSOEC	Conseil Supérieur de l'Ordre des Experts Comptables Français
FASB	Financial Accounting standards board.
IAS	International Standard Committee
IASB	International accounting standards board
IASC	International Accountants Standards Committee
IASCF	International Accounting Standards Committee Foundation
IFAC	International Federation of Accounts
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee
IFRS	International Financial Reporting Standards
PCN	Plan Comptable National
PCG	Plan Comptable Général
SAC	Standards Advisory Council
SIC	Standing Interpretation Committee
SCF	Système comptable financier

# المحتويات:

ب	المقدمة :
8	الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:
9	- المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية
35	- المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
66	الفصل الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده
67	- المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية
89	- المبحث الثاني: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية
	الفصل الثالث: تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال
128	الأم
129	- المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة
150	- المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم
182	الخاتمة
187	قائمة المراجع
195	الملاحق
209	فهرس المحتويات

## قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
16	هيكلية مجلس معايير المحاسبة الدولية.	01
53	حسابات النتائج حسب الوظائف وحسب الطبيعة.	02
57	التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة.	03
62	المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.	04
81	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية.	05
93	رأس المال العامل الصافي.	06
94	عوامل تغير رأس المال العامل الصافي.	07
96	مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل.	08
97	الحالات الممكنة للخزينة الصافية.	09
98	التوازن المالي للميزانية الوظيفية.	10
131	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.	11
155	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية لمؤسسة صيدال الأم.	12



## قائمة الجداول:

رقم الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
33	مدونة الحسابات	01
46	نتائج وأعباء حسابات النتائج	02
47	المنتجات والأعباء العملية.	03
49	المنتجات والأعباء المالية.	04
50	الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف.	05
63	المعلومات الموجودة في الملحق.	06
67	الإطار المفاهيمي لتحليل المالي للقوائم المالية.	07
90	الميزانية المالية.	08
91	الميزانية الوظيفية.	09
91	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	10
99	نسب السيولة.	11
100	نسب النشاط ومعدلات الدوران.	12
101	النسب الهيكلية.	13
102	مثال للتحليل الأفقي للميزانية.	14
103	مثال للتحليل المقارن للميزانية.	15
105	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح).	16
106	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح).	17
107	نسب ربحية المبيعات (الهوامش).	18
109	نسب المردودية.	19
109	نسب المردودية الاقتصادية.	20
109	الميزانية.	21
112	مثال التحليل المقارن لحسابات النتائج.	22
114	مثال التحليل الأفقي لحسابات النتائج.	23
116	الانتقال من الفائض الاجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال.	24

118	العلاقة بين عنصر النتيجة وعناصر الخزينة.	25
122	نسب مقاييس السيولة.	26
123	نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة.	27
123	نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة.	28
124	مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة.	29
125	مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة.	30
135	تطور أهم الحسابات الوسيطة لمؤسسة صيدال الأم.	31
135	توزيع عدد عمال مؤسسة صيدال الأم حسب الأصناف المهنية.	32
136	ميزانية مؤسسة صيدال الأم - أصول.	33
137	ميزانية مؤسسة صيدال الأم - خصوم.	34
138	حسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم.	35
139	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال الأم.	36
140	جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة صيدال الأم.	37
147	تطور الشئيات والأصول المالية غير الجارية لمؤسسة صيدال الأم.	38
148	جدول الاهتلاكات لمؤسسة صيدال الأم.	39
148	جدول المؤونات لمؤسسة صيدال الأم.	40
149	بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة لمؤسسة صيدال الأم عند إقفال السنة المالية.	41
149	جدول المساهمات لمؤسسة صيدال الأم (فروع ووحدات مشاركة).	42
150	الميزانية المالية لمؤسسة صيدال الأم - خصوم.	43
151	الميزانية المالية لمؤسسة صيدال الأم - أصول.	44
152	الميزانية الوظيفية لمؤسسة صيدال الأم.	45
153	حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة صيدال الأم من أعلى الميزانية.	46
153	حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة صيدال الأم من أسفل الميزانية.	47
156	حساب نسبة التداول لمؤسسة صيدال الأم.	48
156	حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة صيدال الأم.	49
157	حساب نسبة النقدية لمؤسسة صيدال الأم.	50

157	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول.	51
158	حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة صيدال الأم.	52
158	حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لمؤسسة صيدال الأم.	53
159	حساب معدل دوران الأصول لمؤسسة صيدال الأم.	54
159	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة صيدال الأم.	55
160	حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة صيدال الأم.	56
160	حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل لمؤسسة صيدال الأم.	57
161	حساب معدل دوران النقدية لمؤسسة صيدال الأم.	58
162	التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة صيدال الأم.	59
165	التحليل العمودي لميزانية مؤسسة صيدال الأم.	60
167	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة صيدال الأم.	61
167	حساب نسبة نتيجة الاستغلال لمؤسسة صيدال الأم.	62
168	حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب لمؤسسة صيدال الأم.	63
168	حساب المردودية المالية لمؤسسة صيدال الأم.	64
169	حساب المردودية الاقتصادية لمؤسسة صيدال الأم.	65
170	التحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة صيدال الأم.	66
172	التحليل العمودي لحسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم.	67
173	حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة صيدال الأم.	68
173	حساب نسبة التغطية النقدية لمؤسسة صيدال الأم.	69
174	حساب نسبة النقدية التشغيلية لمؤسسة صيدال الأم.	70
175	حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة صيدال الأم.	71
175	حساب نسبة التوزيعات النقدية لمؤسسة صيدال الأم.	72
176	التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم.	73
178	التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم.	74

## قائمة الملاحق:

رقم الملحق	بيان الملحق	رقم الصفحة
01	الميزانية	195
02	حساب النتائج (حسب كل نوع)	199
03	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	201
04	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	202
05	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)	203
06	جدول تغيرات الأموال الخاصة	204
07	نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملاحق.	205

# المقدمة:

إن كبر حجم المؤسسات وتعددتها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة.

وتتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها بما يعرف بحقبة العولمة، كما أن تعاظم دور المؤسسات القابضة خصوصا المتعددة الجنسيات منها، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى معلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف، فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا. إذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم.

ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد إلى آخر، مما أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف تلك الأنظمة على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

وهو ما جعل الكثير من المنظمات والهيئات الدولية تهتم بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين كالأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، حيث نتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة والتي خلصت وانصهرت جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبية الدولية.

أخذت هذه المعايير مكانا لها في العديد من دول العالم. وباعتبار أن الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التطورات، خاصة وأنها تسعى إلى مواكبة الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية منذ تبنيها للاقتصاد الرأسمالي في نهاية ثمانيات القرن الماضي، مما توجب عليها أن تتفاعل مع البيئة الدولية بالقيام بالعديد من الإصلاحات. حيث مست هاته الإصلاحات العديد من الجوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني الذي وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه المخطط ولتلبية حاجيات

المحاسبة الوطنية، وإحلال محله النظام محاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، والذي شرع في تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010، وذلك بغرض توفير قوائم مالية لصالح كل من الملاك في المؤسسة، المستثمرين والمقرضين من داخل وخارج الجزائر لكي تمكنهم من الحصول على معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة.

انطلاقا مما سبق، وفي ظل التغيير الذي سيمس مخرجات النظام المحاسبي نتيجة التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، فإن ذلك يحتم علينا دراسة انعكاس هذا التغيير على التحليل المالي للقوائم المالية كونه يهتم بتحليل مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية)، وهذا من خلال معالجة موضوع "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي".

وتمشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

**هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟.**

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل التوافق المحاسبي الدولي يحدد فعالية التحليل المالي للقوائم المالية؟،
- هل الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تبني التوافق المحاسبي الدولي وإلى زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية؟،
- هل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟،

### فرضيات البحث:

إن التساؤلات المطروحة أعلاه أسفرت عن الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** إن التوافق المحاسبي الدولي يهدف إلى إصدار معايير محاسبية دولية تؤدي إلى إعداد قوائم مالية تلبي حاجيات مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة الاقتصادية بالمعلومات الملائمة والضرورية، مما يخدم التحليل المالي للقوائم المالية بكيفية جيدة،
- **الفرضية الثانية:** إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تبني التوافق المحاسبي الدولي من أجل إعداد قوائم مالية تلبي حاجيات مستخدمي هذه القوائم وتحليلها،
- **الفرضية الثالثة:** إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.

## مبررات اختيارات الموضوع:

- لا شك أن الرغبة في إنجاز أي عمل له أسباب معينة، فاختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:
- محاولة الفهم والتعمق أكثر في كيفية تكييف المحاسبة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية،
- محاولات ربط التغيرات التي ستطرأ على مجال المحاسبة مع تلك المتعلقة بالتحليل المالي للقوائم المالية،
- الميولات الشخصية نحو مواضيع المحاسبة والتحليل المالي.

## تحديد إطار الدراسة:

تقتصر دراستنا على التحليل المالي للقوائم المالية، باعتبارها تشكل مجال اهتمام كل مستعملي القوائم المالية.

## أهداف البحث:

- بالإضافة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي في إشكالية البحث، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:
- تحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني، بالإضافة إلى فهم النظام المحاسبي المالي ومدى ترابطه بالمعايير المحاسبية الدولية. وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية،
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة،
- التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

## منهجية الدراسة وأدواتها:

اتبعنا في هذا البحث منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة، وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة صيدال الأم نظرا لإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي. وقبل ذلك استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع.

## الدراسات السابقة:

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق



## المقدمة

النظام المحاسبي المالي، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

— دراسة سالمى محمد الدينوري (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009):

عالج سالمى محمد الدينوري في رسالته المعنونة "قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، دراسة مميزات وكيفية تطبيق أحد عناصر القوائم المالية وهو قائمة التدفقات النقدية، وقام بإسقاط دراسته على مؤسسة رويال موندريال.

— دراسة شناي عبد الكريم (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009):

عالج شناي عبد الكريم في رسالته المعنونة "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية"، دراسة مدى صلاحية القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري منذ 1975 وهل أصبح من الضروري تكييفها وفق المعايير الدولية، وأسقط دراسته على مطاحن الجنوب الكبرى.

— دراسة ديبون الساهل بوجمعة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة سكيكدة، 2009-2010):

عالج ديبون الساهل بوجمعة في رسالته المعنونة "إعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"، دراسة مدى استجابة القوائم المالية في النظام المحاسبي الوطني لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وقام بإسقاط دراسته على الشركة الوطنية للصناعات البتروكيميائية.

— دراسة اليمين سعادة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009):

عاجلت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

## صعوبات البحث:

نشير إلى أنه من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قد صادفتنا بعض الصعوبات، نذكر منها ما يلي:

— قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال التحليل المالي للقوائم المالية، بحيث أن أغلب المراجع المتوفرة باللغة الفرنسية وهي مراجع لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية بسبب وجود اختلاف في الأنظمة

المحاسبية بين فرنسا والجزائر وبالتالي في طريقة إجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية، بالإضافة إلى قلة المعلومات المتواجدة بمراجع اللغة العربية،

- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية نظرا لعدة أسباب منها قلة تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لحدثة تطبيقه (2010)، وفي حالة وجود هذه المؤسسات هناك صعوبة في الحصول على يد المساعدة من قبل المسؤولين في هذا الموضوع،
- صعوبة قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم، نظرا لكون الملاحق المقدمة من هذه الأخيرة لا تتوفر على كل المعلومات التي فرضها النظام المحاسبي المالي.

إن هذه الصعوبات، وإن كانت شاقة أحيانا، فقد كانت لي الدافع الأساسي لمواصلة البحث، بل واعتبرتها جزءا منه.

### خطة وهيكل البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعتبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

- الفصل الأول "القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، حاولنا من خلاله التطرق إلى التوافق المحاسبي الدولي، إصلاح المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي. كما تناولنا في هذا الفصل قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي،

- الفصل الثاني "التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده"، خصصنا هذا الفصل لدراسة ماهية التحليل المالي للقوائم المالية، استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية، أدوات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية، وأخيرا كيفية استخدام هاته الأدوات والأساليب لتحليل القوائم المالية،

- الفصل الثالث "تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم"، فقد خصص للدراسة التطبيقية لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة المدروسة (2009-2010) باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

# الفصل الأول:

القوائم المالية وفق النظام

المحاسبي المالي

## الفصل الأول

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

#### تمهيد:

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستعملين الخارجين، وعلى الرغم من أن هذه القوائم تبدو متشابهة من بلد لآخر، إلا أنه هناك العديد من الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة لإعداد هذه القوائم.

إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية، ومن أهم هذه المنظمات نجد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

وباعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، خاصة مع إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يتماشى مع احتياجات المؤسسة الجزائرية والظروف الدولية، وهو ما استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح نظام محاسبي جديد مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والذي حدد تاريخ تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010.

ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل:

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية،

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

## المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية

شهدت البيئة المحاسبية تطورا ملحوظا ومطردا اتسم بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعروفة باسم IAS/ IFRS\*. وقد ساهمت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية الدولية في بلورة وإعداد هذه المعايير، ولعل من أهمها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)\*.

وتماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق والتي مست عدة جوانب، من بينها إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، وتبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات وقادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين .

## المطلب الأول: التوافق المحاسبي الدولي

يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة. فهو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، وعملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب. ويشتمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها<sup>1</sup>.

### 1. اختلافات الممارسات الدولية للمحاسبة:

يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للممارسات المحاسبية، وهما النموذج المحاسبي الأوروبي القاري والنموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

#### 1.1. النموذج المحاسبي الأوروبي القاري:

إن تسمية النموذج المحاسبي الأوروبي لا يعني إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا ينحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى. ويضم هذا النموذج حوالي 28 دولة، من

\* IAS : international accounting standard.

\* IFRS: international financial reporting standard..

\*IASB: international accounting standard board.

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. إيثراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص-ص 268-269.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

بينها ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، الدانمارك، اليابان، ساحل العاج، إسبانيا، اليونان، المغرب، والجزائر. وتتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي<sup>1</sup>:

- تخضع المحاسبة للقوانين الحكومية، والمؤسسات المهنية المحاسبية ليست لها أي سلطة لوضع أو تغيير القواعد المحاسبية،
- تقوم المحاسبة على مبدأ تغليب الشكل القانوني على الواقع الاقتصادي للتعاملات والأحداث، وكما تعتمد أساسا على مبدأ الحذر،
- تخضع الممارسات المحاسبية لنصوص القانون التجاري (فرنسا وألمانيا)، والقانون المدني (إيطاليا)، والقوانين الجبائية،
- تعتبر المحاسبة وسيلة لحساب وعاء مختلف الضرائب، حيث يمثل رقم الأعمال والأرباح وعاء لأهم الضرائب (الضرائب على الأرباح، الضريبة على القيمة المضافة)،
- هناك تركيز أقل على المبادئ المحاسبية ولكن يوجد تركيز كبير على مسك الدفاتر بطريقة منتظمة وتوحيد الممارسات المحاسبية وعرض القوائم المالية، وكنتيجة لذلك فإن كل المؤسسات تحتفظ بنظام موحد لتسجيل الحسابات وتعد قوائم مالية موحدة.

## 2.1. النموذج المحاسبي الأنجلو-سكسوني:

لقد ظهر النموذج المحاسبي الأنجلو-سكسوني في القرن 19 م مع الثورة الصناعية، علما أن هذا النموذج مطبق من طرف حوالي 43 دولة ، ومن بين هذه الدول : أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إندونيسيا، هولندا، سنغافورة ، ومعظم دول الكومنولث<sup>2</sup>. و تتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> Samir Merouani, **le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes ifrs**. mémoire de magistère en science de gestion, école supérieure du commerce, Alger, 2006-2007, p 25.

<sup>2</sup> جمعة هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 28.

<sup>3</sup> مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم، المبررات والأهداف-. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006 ، ص-ص 116-117 .

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- إن عملية وضع المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية تتم من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في أعمال التوحيد المحاسبي على حساب الدولة،
- يركز القانون المحاسبي الأنجلوسكسوني على مفهوم الصورة العادلة الذي يعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، وعلى مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني الذي يفترض بأن معاملات المؤسسة يجب أن تترجم محاسبيا وفقا لجوهرها ووفقا للحقيقة المالية خارج شكلها القانوني،
- استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي، فالنتيجة الضريبية تحسب بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية مؤدية إلى ازدواجية في الحسابات: نتيجة محاسبية موجهة إلى المعلومة المالية، ونتيجة ضريبية موجهة إلى الاحتياجات الضريبية،
- يتوقف النظام المحاسبي الأنجلو-سكسوني على الإطار المفاهيمي الذي يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، وتساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية،
- نادرا ما توجد في الدول الأنجلو-سكسونية مدونة حسابات. كما لا يوجد نموذج محدد لعرض القوائم المالية، بل يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات دنيا من أجل إعطاء صورة حقيقية وعادلة عن نتائج نشاط المؤسسة.

## 2. الاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي:

من خلال ما سبق يتضح بأنه هناك اختلافات جوهرية بين النظم المحاسبية لدول العالم، وأمام النمو الكبير والملاحظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات المتعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، تبين بأن هنالك ضرورة لتدويل المعايير المحاسبية من أجل تقليص الاختلافات الدولية على مستوى تلك المعايير. ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة، حيث يرجع ظهور هذه الفكرة إلى أوائل القرن العشرين، إذ عقد أول مؤتمر

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

دولي للمحاسبين عام 1904 في سانت لويس بأمريكا وتم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، وتميزت الفترة منذ أوائل القرن العشرين وحتى عام 1972 بعقد جملة من المؤتمرات المحاسبية الدولية لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم، ولم تكن هناك أي جهود تذكر فيما يتعلق بتقليل هوة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول<sup>1</sup>. وفي عام 1972 انعقد المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبين في سيدني بأستراليا، حيث اتخذ فيه خطوات رئيسية لكي يتم إنشاء منظمتين محاسبيتين تهتم أساسا بالاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي، وقد تمخض عن هذا تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC\*) في سنة 1973 ولجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC\*) في سنة 1977 واللذان كان لهما دورا كبيرا في إرساء معايير المحاسبة والمراجعة التي لقيت قبولا واسعا على المستوى العالمي<sup>2</sup>.

### 3. لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم. وقد تكونت هذه اللجنة في 29 جوان 1973 على إثر اتفاق بين ممثلي المنظمات المحاسبية الرائدة في أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، إنجلترا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف إصدار معايير محاسبية تكون مقبولة في كل دول العالم، وبالتالي تضيق هوة الاختلافات المحاسبية بين الدول، وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية اعترافا واسعا بأهليتها وانضم إليها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم. وابتداء من سنة 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها وتم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي اعتبر بدءا من أبريل 2001 بمثابة المسؤول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية بدلا من لجنة المعايير<sup>3</sup>. وقد كانت هيكلية لجنة المعايير المحاسبية كالآتي:

### 1.3. مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

تتكون مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASCF\*) من تسعة عشر أمينا (les Trustees)، يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين. ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية،

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية - الشركات المتعددة الجنسيات. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، صص 429-431.

\* IASC: international accounting standard committee.

\* IFAC: International Federation of Accounts

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 23.

<sup>3</sup> Robert OBERT, **Pratique des normes IFRS**. Dunod, 3 édition, Paris, France, 2006, p.p 7-8.

\* IASCF: international accounting standard committee foundation.



## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية (6 من أمريكا الشمالية، 6 من أوروبا، 4 من آسيا، 3 من باقي دول العالم)، ويتم تعيين الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتشمل مهمتهم في الآتي<sup>1</sup>:

- تعيين أعضاء المجلس، ولجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير،
- المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدى فعاليته،
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل،
- مراجعة القضايا الاستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة،
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

### 2.3. مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

يتكون مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB\*) من 14 عضواً من مناطق جغرافية مختلفة (7 من أوروبا، 4 من أمريكا و3 من باقي دول العالم)، يتم تعيينهم على أساس خبرتهم المحاسبية، بحيث يشغل 12 عضواً من بينهم المهام بوقت كامل.

### 1.2.3. أهداف المجلس: يضطلع مجلس المعايير المحاسبية الدولية بالمهام التالية<sup>2</sup>:

- إعداد للصالح العام معايير محاسبية دولية ذات نوعية راقية وقابلة للفهم والتطبيق في مختلف دول العالم، حتى تكون المعلومات المحتواة في القوائم المالية ذات نوعية عالية من حيث قابليتها للفهم وذات مصداقية ودلالة وقابلة للمقارنة، بحيث تساعد كل المتدخلين في الأسواق المالية والمستعملين الآخرين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية،
- العمل على ضمان حسن استخدام المعايير المحاسبية الدولية،
- العمل على التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية مع تلك التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيحي وإبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة. دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص122.

\* IASB: international accounting standard board.

<sup>2</sup> Robert Obert, OP.Cit, p8.

### 2.2.3. تعريف المعايير المحاسبية:

المعايير المحاسبية هي قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها<sup>1</sup>.

### 3.2.3. خصائص المعايير المحاسبية: تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها<sup>2</sup>:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية،
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة،
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه،
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

### 4.2.3. مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية:

- تتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس (IASB) أو أعضاء الهيئة، أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي<sup>3</sup>:
- تحديد طبيعة المشكلة الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يرأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاث دول على الأقل،
  - بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمد عليها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري (IASC)، ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط الذي سوف يتناولها،

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 317.

<sup>2</sup> عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 10.

<sup>3</sup> مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي بالتطبيق على حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 134.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة،
- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة،
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح [exposure (draft)-(exposé Sondage)]، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء،
- بعد تلقي ودراسة الردود وما تضمنته من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس على الأقل.

### 3.3. لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي:

تكونت لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC\*) سنة 2001 لتحل محل اللجنة السابقة (SIC\*) التي تأسست سنة 1997. وتتكون اللجنة من اثنا عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير أودعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، كما ينسق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العليا<sup>1</sup>.

### 4.3. المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبية الدولية:

يتكون المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبية الدولية (SAC\*) من 49 عضوا، وهو يشكل ملتقى للمنظمات والأفراد المهتمين بالتقرير المالي الدولي للمشاركة في عملية وضع المعايير، حيث يتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتمتعون بخلفيات وظيفية وجغرافية متنوعة، ويجتمع عادة ثلاث مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور، ويعطي النصح لمجلس معايير المحاسبية الدولية حول

\* IFRIC: international financial reporting interpretation committee.

\* SIC: standing interpretation committee.

<sup>1</sup> Robert Obert, OP.Cit, p15.

\* SAC: standards advisory council.

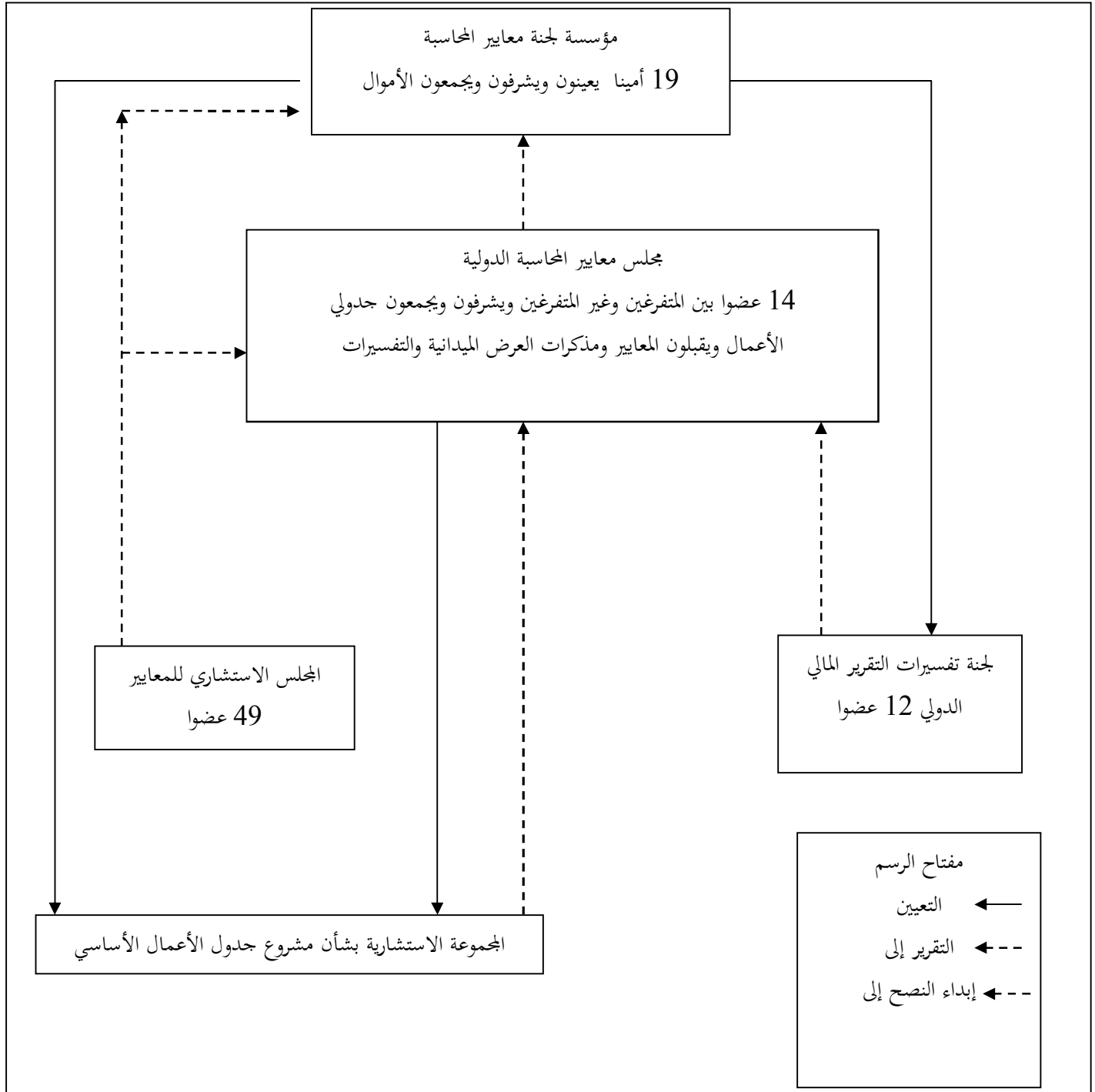
## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

أولويات عمله، ويطلعه على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما يعطي استشاراته للمجلس والأمناء بشأن الأمور الأخرى<sup>1</sup>.

ويبين الشكل التالي الهيكل الحالي للجنة المعايير المحاسبية الدولية:

الشكل رقم 1: هيكله مجلس معايير المحاسبة الدولية.



المصدر: ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص127.

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص124.

## المطلب الثاني: إصلاح المخطط المحاسبي الوطني

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المخطط المحاسبي العام الفرنسي الصادر سنة 1957 والذي كان مستلهما من روح وتوجهات الحياة الاقتصادية الرأسمالية. وبناء على النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال، أوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث عن الاستعمار الفرنسي الذي لم يساير أهداف وطموح اقتصاد الدولة، وهو ما تم فعلا في 1975/04/29، أين وضعت الدولة الجزائرية مخططا محاسبيا وطنيا (PCN)\*.

ولكن مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية.

### 1. لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني:

تعود أولى محاولات تكييف المخطط المحاسبي العام الذي كان ساريا العمل به في الجزائر إلى سنة 1969، أين كلفت السلطات السياسية وزارة المالية بالانطلاق في شهر ديسمبر بهذه المحاولة لأجل أقصاه ستة أشهر تقوم بعدها هذه الأخيرة بتقديم حصيلة عملها، أي في 1970/06/30 حسب ما ورد في قانون المالية لسنة 1970 الفقرة 19. ولكون هذه الفترة غير كافية للقيام بهذا العمل (06 أشهر)، فقد تم في نهاية سنة 1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط المحاسبي العام بمخطط محاسبي وطني وأسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس.

إلا أن ما طبع عمل هذه اللجنة وأنقص من فعاليتها، هو ضعف الطاقم المكون لها والمتكون من خبراء ومختصين وعددهم أربعة، والاكتفاء بهؤلاء المختصين في مجال المحاسبة دون إشراك مختصين في الاقتصاد والمالية والباحثين في هذه الميادين، إذ على العكس من ذلك تم الاستعانة بخبراء أجنب من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي ساهم في إرساء الخطوط العريضة للمخطط المحاسبي الوطني لبلاده<sup>1</sup>.

### 2. المبادئ والإطار المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني:

من أجل تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة تم وضع إطار محاسبي له يتشكل من مدونة حسابات وقوائم مالية تعمل من خلالها المؤسسات وفق المبادئ الأساسية للمحاسبة، بغرض تحقيق الأهداف التي

\* PCN : plan comptable national.

<sup>1</sup> حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 162.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

وضع المخطط الوطني للمحاسبة من أجلها، وهي توفير معلومات مالية مفيدة لعملية التخطيط الاقتصادي وتسيير المؤسسات وتحديد الضرائب المدفوعة لخزينة الدولة<sup>1</sup>.

## 1.2. المبادئ:

لم تكن هناك مبادئ مصرحة عنها في نص المرسوم التنفيذي للمخطط المحاسبي الوطني، إلا أننا نجد هذه المبادئ في سرد المواد القانونية:

- مبدأ الوحدة المحاسبية،
- مبدأ الوحدة النقدية،
- مبدأ القيد المزدوج،
- مبدأ عدم المقاصة،
- مبدأ الصدق،
- مبدأ سنوية الدورات يحدد تاريخ إغلاق كل دورة في 12/31،
- مبدأ التكلفة التاريخية،
- مبدأ الحيطة والحذر،
- مبدأ استقلالية الدورات،
- مبدأ ثبات الطرق والتقييم والحساب.

## 2.2. الإطار المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني:

خصص المخطط المحاسبي الوطني مدونة حسابات مكونة من ثمانية أصناف، من أجل متابعة حركة الذمة المالية وتحديد النتيجة. وتوزع حسابات هذه الأصناف على ثلاثة مجموعات، هي مجموعة حسابات الميزانية، مجموعة حسابات التسيير ومجموعة حسابات النتائج.

## 1.2.2 حسابات الميزانية:

تتضمن الحسابات المتعلقة بالذمة المالية للمؤسسة وبالهيكلة المالية لها، وتشتمل على حسابات الأصول والخصوم، بحيث تشكل حسابات الأصول من حسابات الصنف الثاني المتمثل في الاستثمارات، حسابات الصنف الثالث المتمثلة في المخزونات وحسابات الصنف الرابع المتمثل في الحقوق، بينما تشكل

<sup>1</sup> عبد القادر بكيجل، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 17.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات الخصوم من حسابات الصنف الأول المتمثل في الأموال الخاصة وحسابات الصنف الخامس المتمثل في الديون.

وقد تم ترتيب عناصر الأصول حسب مبدأ السيولة من الأسفل إلى الأعلى، أما عناصر الخصوم فقد تم ترتيبها وفقا لمبدأ الاستحقاق من الأسفل إلى الأعلى<sup>1</sup>.

### 2.2.2. حسابات التسيير:

ويقصد بحسابات التسيير تلك الحسابات التي تدل على القيمة الحقيقية للعمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة من شأنها تحديد العملية الاستغلالية البحتة، وبالتالي حساب نتيجة الدورة، وتشتمل على حسابات الصنفين السادس المتمثل بالأعباء والسابع المتمثل بالإيرادات. وترتب حسابات الصنفين السادس والسابع حسب الطبيعة، و يتم التمييز فيها بين عمليات الاستغلال (العمليات العادية) و عمليات خارج الاستغلال (العمليات الاستثنائية)<sup>2</sup>.

### 3.2.2. حسابات النتائج:

وتستعمل عادة في آخر السنة، ويتحصل عليها بإجراء الفرق بين المنتجات والتكاليف، ويستطيع المحاسب إعداد حسابات النتائج لتحديد نتيجة الدورة (النتيجة الصافية) التي يتحصل عليها بعد المرور بنتائج جزئية ضرورية للتسيير.

### 3.2. الوثائق المالية الختامية :

يفرض المخطط المحاسبي الوطني على كل مؤسسة اقتصادية أن تحضر في نهاية كل دورة مالية مجموعة من الوثائق الحسابية سبعة عشر (17) وثيقة، والتي تعبر عن وضعيتها المالية خلال تلك الدورة. وتصنف هذه الوثائق إلى مجموعتين<sup>3</sup>:

### 1.3.2. الوثائق الشاملة:

تتمثل هذه الوثائق في الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول حركات عناصر الذمة:

– **الجدول رقم 01 (الميزانية):** هي الصورة الفوتوغرافية لوضعية المؤسسة في لحظة معينة .

– **الجدول رقم 02 (جدول حسابات النتائج):** هو جدول تحليلي يجمع بين حسابات التسيير من

أعباء وإيرادات، ومقارنة مرحلية لحسابات الأعباء بحسابات الإيرادات التي تسايرها نحصل على نتائج

<sup>1</sup> عبد القادر بكحل ، مرجع سابق، ص18.

<sup>2</sup> عاشور كنوش ، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 154.

<sup>3</sup> محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص- ص 42-46.

جزئية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال) إلى أن نحصل على النتيجة الصافية.

- **الجدول رقم 03 (جدول حركات عناصر الذمة):** يظهر هذا الجدول جليا التغيرات التي طرأت على كل عنصر من عناصر الذمة المالية للمؤسسة (كل حساب من الحسابات الرئيسية للأصول والخصوم)، وذلك بإظهار رصيد أول المدة لكل حساب والحركات التي تعرض لها خلال الدورة ليحصل في الأخير على رصيد نهاية المدة.

### 2.3.2. الوثائق الملحقة:

تضم هذه الوثائق أربعة عشر (14) وثيقة ملحقة تكمل الوثائق الشاملة، وتقدم شرحا مفصلا لهذه الوثائق وتمنح مستعمليها التفاصيل اللازمة ويسهل فهم محتوياتها كما يجب أن تكون الوثائق والجداول المذكورة أعلاه محضرة حسب الأشكال والنماذج المقترحة من طرف المخطط المحاسبي الوطني.

### 3. تقييم المخطط المحاسبي الوطني:

يمكن تقييم المخطط المحاسبي لوطني من خلال عرض بعض المزايا والعيوب التي وجهت له خلال فترة تطبيقه بالمؤسسات الجزائرية.

### 1.3. مزايا المخطط المحاسبي الوطني:

من المزايا التي اتسم بها المخطط المحاسبي الوطني والتي تعمل على السير الحسن للمؤسسات الوطنية ما يلي<sup>1</sup>:

- قضى على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان مطبقا إلى سنة 1975، والذي لم يكن يتماشى والتوجه السياسي والاقتصادي للبلاد أثناء تلك الفترة،
- أتى بتصنيف جديد جيد للحسابات بالمقارنة بالمخطط المحاسبي العام، فالحسابات متجانسة ودقيقة،
- أتى بعدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة،
- أتى جدول حسابات النتائج بنتائج جزئية ذات أهمية معتبرة.

<sup>1</sup> محمد بوتين، مرجع سابق، ص48.



### 2.3. عيوب المخطط المحاسبي الوطني:

لقد اكتشف مستعملي المخطط المحاسبي الوطني بعض النقائص والعيوب التي أدت إلى مواجهة مشاكل عديدة و متنوعة:

#### 1.2.3. نقائص متعلقة بالجانب النظري:

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني للتنفيذ تظهر العديد من التقصير على الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي والحسابات المركبة:

- غياب الإطار المفاهيمي: الإطار المفاهيمي هو إطار يتم من خلاله إعداد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات بحيث يحدد أهداف القوائم المالية وخصائصها النوعية، مستعملي المعلومة المالية، المصطلحات، المبادئ، الاتفاقيات المحاسبية ويعرف عناصر القوائم المالية، وهو ما لم يشر إليه المخطط المحاسبي الوطني بوضوح سواء في الأمر المتضمن في المخطط الوطني للمحاسبة أو في القرار المتعلق بكيفية تطبيقه<sup>1</sup>.

- غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني: يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي تم من أجلها تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، إذ أن لهذه المؤسسات فروع عديدة عبر العالم وهذا ما يتطلب مسك الدفاتر وإعداد القوائم الخاصة لكل بلد على حدة مما يصعب عملية تجميع حساباتها. وإن مشروع الدليل المحاسبي للمؤسسات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه المؤسسات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية<sup>2</sup>.

#### 2.2.3. نقائص متعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي:

تتعلق هذه النقائص بالإطار المحاسبي وتصنيف الحسابات، الوثائق الشاملة، الجرد الدائم وقواعد التقييم، التعاريف وقواعد سير الحسابات ومعالجة بعض العمليات والوثائق المحاسبية<sup>3</sup>.

- إن تبويب المخطط المحاسبي الوطني لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، منه على سبيل المثال: الرأس مال الصادر

<sup>1</sup> عبد القادر بكيل ، مرجع سابق، ص20.

<sup>2</sup> محمد خميسي بن رجم ، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009، ص5.

<sup>3</sup> Samir Merouani, OP.Cit, p.p 56-60.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

والرأس المال المكتتب غير المطلوب في المجموعة لأولى والاستثمارات المالية في المجموعة الثانية، ونواتج للقبض في المجموعة الرابعة،

- لا يوجد أي تمييز بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية وبين الخصوم الجارية وغير الجارية. كما أن تعريف مجموعات الأصول المبني على أساس قانوني (الذمة المالية) لا يمكن المؤسسة من تقييم أدوات الإنتاج والتمييز بين أصول الاستغلال وخارج الاستغلال،

- يبلغ عدد الوثائق الختامية سبعة عشر جدولاً مهما كان حجم ونشاط المؤسسة، ونظراً لغياب تطبيق مبدأ الأهمية النسبية فإن كل المؤسسات حتى الصغيرة منها ملزمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أنه لا تتوفر في الميزانية وجدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بالدورة السابقة تمكننا من إجراء مقارنة بين مختلف الدورات المالية، قواعد سير الحسابات وجيزة جداً، وإن تعريف بعض الأصناف وتسمياتها لا تتطابق مع محتواها فمثلاً نجد أن المجموعة الرابعة تحتوي على حسابات لا تتضمن حقوق (حسابات الخصوم المدينة، المصاريف المدفوعة مسبقاً، النفقات في انتظار التحميل والكفالات)،

- فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من أجل متابعة مخزونها، ورغم أن هذه الطريقة قد لا تتناسب وإمكانيات بعض المؤسسات من أجل متابعة المشتريات، المبيعات، المخزونات، وتعدد النشاطات والبعد الجغرافي لبعض الوحدات يبرز صعوبة استعمال الجرد الدائم في المؤسسات،

- اعتمد المخطط المحاسبي الوطني التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم، لكن لم يوصي بطرق التقييم عند الجرد، حيث أنه لا توجد أي طريقة أوصى بها المخطط لتقييم مدخلات ومخرجات المخزون، وأعطيت الحرية للمؤسسات في اختيار الطريقة الأكثر توافقاً مع خصائص المخزون،

- لم يتناول المخطط المحاسبي الوطني تعريف كل من تكلفة الحياة، تكلفة الشراء، تكلفة الإنتاج، المصاريف الملحق، الأعباء المباشرة وغير المباشرة. وكما أنه لم يدقق في تحديد طرق حساب الإهلاك، ولم يحدد معادلات الإهلاك وإجراء تكوين المؤونات لنقص المخزونات والحقوق المشكوك فيها،

- أهمل المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات نذكر منها: القرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية، الاستثمارات المعنوية، الاندماج، العطل المدفوعة الأجر، تكاليف البحث والتطوير، تغير الطرق المحاسبية، التزامات التقاعد... الخ

#### 4. إصلاح المخطط المحاسبي الوطني:

بعد تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في بداية سنة 1976، ونتيجة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة على الساحتين الوطنية والدولية، ونظرا للنقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني، فقد كان من الضروري الشروع في التفكير والقيام بإجراء إصلاح على المخطط المحاسبي الوطني لتكييفه مع التغيرات الحاصلة، وهو ما تم فعلا، وأوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة الذي أنشأ في سنة 1996<sup>1</sup>، للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية.

##### 1.4. أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة:

بعد أن أصبح المجلس الوطني للمحاسبة الهيئة الرسمية للتوحيد المحاسبي في الجزائر، وبعد أن تم تكليفه من طرف الوزارة المالية في 28 مارس 1998، بمراجعة المخطط المحاسبي الوطني لتكييفه مع تحولات الاقتصاد الوطني وجعله أداة فعالة للتسيير في متناول المؤسسات، كون المجلس فوج عمل للنظر والتفكير في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني، وبعد أن تمت المصادقة على خطته، تحول الفوج إلى لجنة المخطط الوطني للمحاسبة، التي اتبعت المسار التالي<sup>2</sup>:

- تقييم حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ونقائصه،
- استقبال ملاحظات وتوصيات ممارسي المحاسبة ومستعمليها حول هذا المشروع،
- إعداد مشروع المخطط المحاسبي مع الأخذ في الحسبان الملاحظات والتوصيات المطروحة،
- عرض المشروع على المجلس الوطني للمحاسبة لدراسته.

##### 1.1.4. مساءلات التقييم للمخطط المحاسبي الوطني:

في إطار مهمتها قامت لجنة المخطط الوطني للمحاسبة بإعداد استجوابين لتقييم المخطط المحاسبي الوطني، وأرسل الاستجواب الأول في جانفي 1999 إلى عدد كبير من مهنيي المحاسبة، وتضمن عددا كبيرا من الأسئلة، إضافة إلى تزامحه مع أعمال نهاية السنة مما جعل الردود على الاستجواب جد ضعيفة. الأمر الذي دفع المجلس إلى إرسال الاستجواب الثاني في جويلية 2000 والذي شمل على عدد أقل من الأسئلة ومن المستجوبين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 96-318 مؤرخ في 25 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة، المادتان الثانية والثالثة.

<sup>2</sup> عبد القادر بكيجل، مرجع سابق، ص-ص 27-28.

<sup>3</sup> <http://nadwa.0-up.com/Aaa-aIaaE-b1/CaaCNaE-Eia-CaaIOO-CaaICOEi-a-CaaUCa-CaaICOEi-CaaCai-b1-p5.htm> (23/08/2011).

ويتكون الاستجواب الأول من جزأين، يتمحور الجزء الأول حول اعتبارات هامة تخص معالجة بعض المبادئ المحاسبية، المفاهيم والتعاريف، عرض القوائم المالية، الإطار المحاسبي وتعديل الحسابات، مستندات العمل المحاسبي، المهام المحاسبية، العمليات التي تحتاج لتوحيد محاسبي وكذلك مؤشرات التسيير، بينما خصص الجزء الثاني للترتيبات الموجودة في المخطط والخاصة بتنظيم الحسابات، المصطلحات، قواعد سير واستعمال الحسابات والتقييم، ويطلب من المستجوبين إعطاء آرائهم وإبداء ملاحظاتهم حول كل هذه الجوانب. أما بالنسبة للاستجواب الثاني فقد كانت الأسئلة مفتوحة ومتعلقة بالمصطلحات، الإطار المحاسبي، عرض الميزانية، جدول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى، بالإضافة إلى طرق التقييم. على ضوء هذين الاستجوابين تبينت آراء المهنيين و انتقاداتهم للمخطط المحاسبي الوطني، غير أن مجملها كان يتعلق بأمور تقنية ولم تتطرق للإطار المفاهيمي، ولقد توصلت اللجنة في تقريرها التقييمي للاستجوابين إلى النتائج التالية:

- تخصيص جوانب خاصة للمبادئ، قواعد التقييم، والمصطلحات المحاسبية،
  - إعادة النظر في عدد، شكل ومحتوى القوائم المالية النهائية،
  - إعادة تنظيم وإثراء مدونة الحسابات لكي تستجيب أكثر لحاجات المستعملين.
- بالإضافة إلى وجود اقتراحات والتي تستحق حسب اللجنة التقييم المعمق خاصة بالنسبة إلى:
- التسجيل المحاسبي وتقييم السلع، البضائع، المواد والمنتجات (نظام الجرد)،
  - هيكل، تسمية ومحتوى بعض الأصناف وعناوين الحسابات<sup>1</sup>.

#### 2.1.4. خيار مراجعة المخطط المحاسبي الوطني:

أخذا بعين الاعتبار الأجوبة المقدمة في الاستجواب الأول اختارت اللجنة مراجعة المخطط المحاسبي الوطني دون تغييره، وذلك نظرا لارتفاع تكلفة الإصلاح المحاسبي وحتى لا يتم التأثير على الممارسة المحاسبية<sup>2</sup>.

#### 2.4. اقتراحات المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي:

توقفت أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة في سنة 2001، وأوكلت هذه المهمة إلى مجموعة فرنسية مكونة من المجلس الوطني للمحاسبة (CNC\*) ومجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين (CSOEC\*) والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC\*) بتمويل من طرف البنك العالمي. وقد شكل

<sup>1</sup> Samir merouani, OP.Cit., p.p 61-62.

<sup>2</sup> Idem.

\* CNC: conseil national de la comptabilité.

\* CSOEC: Conseil Supérieur de l'Ordre des Experts Comptables Français.

\* CNCC: Compagnie Nationale des commissaires aux comptes.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة (comité de pilotage)، تضطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء، وتم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل<sup>1</sup>:

- المرحلة الأولى: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN)،
  - المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد،
  - المرحلة الثالثة: التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية،
  - المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.
- وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات ممكنة<sup>2</sup>:
- الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني-الاقتصادي في الجزائر،
  - الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، ومع مرور الوقت سيكون هناك نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف،
  - الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

بعد دراسة الاقتراحات الثلاثة اختار المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث، وتبنى بذلك استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وهو ما تجسد فعلا في النظام المحاسبي المالي، وكان من المقرر أن يشرع تطبيقه في 1 جانفي 2009، غير وأنه بسبب تعذر التحضير الجيد لهذا الموعد على المستوى التقني فقد تم تأجيل الموعد إلى 1 جانفي 2010.

<sup>1</sup> مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 172.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، صص 14-15.

## المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، ومخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي (PCG\*) بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية لا سيما في مجال تجميع الحسابات والملاحق<sup>1</sup>.

### 1. مفهوم النظام المحاسبي المالي:

عرف النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية بأنها: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"<sup>2</sup>، ويطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على<sup>3</sup>:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري،
  - التعاونيات،
  - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة،
  - وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي\*.
- ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها<sup>4</sup>. ويتعين على محاسبة كل مؤسسة<sup>5</sup>:
- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي،
  - تطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقيّسة،
  - الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

\* PCG: Plan Comptable Général.

<sup>1</sup> KPMG, GUIDE INVESTIR EN ALGERIE. Pixal communication, Alger, Algérie, 2011, p 137.

<sup>2</sup> القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 74، المادة رقم 3، ص3.

<sup>3</sup> نفس المرجع، المادة رقم 4، ص3.

\* يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

<sup>4</sup> نفس المرجع، المادة رقم 6، ص4.

<sup>5</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق لـ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 27، المادة رقم 04، ص11.

## 2. الإطار التصوري:

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل<sup>1</sup>. ويعرف الإطار التصوري<sup>2</sup>:

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية،
  - الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية.
- وكما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

### 1.2. الفرضيات المحاسبية: تم التأكيد على فرضيتين اثنتين:

#### 1.1.2. محاسبة الالتزام:

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها<sup>3</sup>.

#### 2.1.2. استمرارية الاستغلال:

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> القانون رقم 11-07، مرجع سابق، المادة رقم 7، ص4.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق، المادة رقم 2، ص11.

<sup>3</sup> محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية. الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 52.

<sup>4</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق، المادة رقم 7، ص11.

## 2.2. المبادئ المحاسبية الأساسية:

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمناً مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي<sup>1</sup>:

### 1.2.2 مبدأ الدورة المحاسبية:

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهراً، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

### 2.2.2. استقلالية الفترات:

النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

### 3.2.2 قاعدة الوحدة المحاسبية:

تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

### 4.2.2 قاعدة الوحدة النقدية:

لا بد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

### 5.2.2 مبدأ الأهمية النسبية:

تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابها من القوائم المالية يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

### 6.2.2 مبدأ الحيطة والحذر:

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

<sup>1</sup> ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف ، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، صص 4-6.



## 7.2.2. مبدأ استمرارية الطرق:

أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

## 8.2.2. مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

## 9.2.2. مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

## 10.2.2. أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني. فمثلا عملية القرض الإيجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار، أما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

## 11.2.2. مبدأ عدم المقاصة:

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء بالتتابع، أو على أساس صاف.

## 12.2.2. الصورة العادلة:

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها. وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

## 13.2.2. مبدأ القيد المزدوج:

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى « القيد المزدوج »، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

## 3.2. الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية:

حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص نوعية ينبغي توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل في:

### 1.3.2. الملائمة:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم<sup>1</sup>.

### 2.3.2. المعلومة ذات مصداقية:

لكي تكون المعلومة ذات مصداقية فإنه يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو تفرض أن تمثلها بدرجة معقولة، وأن تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة<sup>2</sup>.

### 3.3.2. الوضوح:

ينبغي أن تكون المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية واضحة أو سهلة الفهم من طرف المستعملين الذين تتوفر لديهم إرادة دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة، ويبقى هذا المصطلح غامضا وصعب التطبيق في الواقع الملموس<sup>3</sup>.

### 4.3.2. قابلية المعلومة للمقارنة:

المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقارنات داخل المؤسسة نفسها وما بين المؤسسات، كما يسمح له نسبيا بتقييم وضعيتها المالية وآدائها وتغيرات وضعيتها المالية. هذا يجبر

<sup>1</sup> J.F.des Robert et autres, Normes IFRS et PME. DUNOD, Paris, France, 2004, p18.

<sup>2</sup> محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص53.

<sup>3</sup> نفس المرجع ، ص52.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المؤسسات على إعلام المستعملين بالطرق المحاسبية المستعملة وكل تغير مس هذا الطرف إن وجد، وآثار هذا التغير<sup>1</sup>.

### 3. تنظيم المحاسبة:

أشار النظام المحاسبي المالي بوضوح إلى جملة من التعليمات التي يتعين الأخذ بها لتنظيم المحاسبة، ولعل من أهمها ما يلي<sup>2</sup>:

- تحدد المؤسسة تحت مسؤوليتها الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء،
- يجب القيام بعملية جرد لأصول وخصوم المؤسسة مرة في السنة على الأقل،
- يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند عليها،
- كل تسجيل محاسبي يجب تدعيمه بوثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق،
- يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية، المستندات والوثائق المبررة لمدة عشر سنوات،
- يتم مسك المحاسبة إما يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

### 4. المخطط المحاسبي للمؤسسة:

تقوم المؤسسة بإعداد على الأقل مخطط حسابات يلائم هيكلها ونشاطها واحتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير، ويمكن تعريف المخطط المحاسبي بأنه "وثيقة تضم مدونة الحسابات التي تستعملها المؤسسة، وتعرف محتواها، كما تحدد المبادئ الخاصة لسيورها"، والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية. وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تسمى "الطبقة"، وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

- طبقات حسابات الوضعية (الميزانية): و تتكون هذه الحسابات من:

- ✓ حسابات رؤوس الأموال (المجموعة الأولى)،
- ✓ حسابات التثبيتات (المجموعة الثانية)،
- ✓ حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ (المجموعة الثالثة)،
- ✓ حسابات الغير (المجموعة الرابعة)،

<sup>1</sup> محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص53.  
<sup>2</sup> القانون رقم 11-07، مرجع سابق، المواد رقم 11-14-17-18-20-24، صص 4-5.

✓ الحسابات المالية (المجموعة الخامسة).

- طبقات حسابات التسيير: توزع حسابات التسيير على طبقتين:

✓ حسابات الأعباء (المجموعة السادسة)،

✓ حسابات الإيرادات (المجموعة السابعة).

ويمثل ملخص مخطط الحسابات الذي يعطي لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين، الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على المؤسسات مهما كان نشاطها و حجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها. وداخل هذا الإطار يمكن للمؤسسات أن تفتح كل الفروع الضرورية لتلبية احتياجاتها، كما يقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر<sup>1</sup>.

بمعنى أن المشرع الجزائري أعطى مرونة أكثر في تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الليونة في وضع حسابات تتناسب مع المؤسسات الملزمة بتطبيق هذا النظام المحاسبي المالي فقد تفتح مؤسسة حسابات وفقا لما يتناسب مع أنشطتها وأهدافها تختلف عن حسابات مؤسسة أخرى، أي أن التصنيفات الفرعية تترك حرية للمؤسسة في وضعها.

<sup>1</sup> القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19، المادتين رقم 1.311-1.312، ص 44.

## الفصل الأول:

## القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

جدول رقم 01: مدونة الحسابات.

حسابات الميزانية					حسابات النتائج	
حسابات رأس المال و الاحتياطات	حسابات الثبittات	حسابات المخزونات و المنتوجات و الجاري العمل بها	حسابات الغير	الحسابات المالية	حسابات الأعباء	حسابات المنتجات
10. رأس المال و الاحتياطات	20. الثبittات المعنوية (الثبittات غير المادية)	30. المخزونات من البضائع	40. الموردون و الحسابات المرتبطة بها	50. القيم المنقولة للتوظيف	60. المشتريات المستهلكة	70. المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و المنجات الملحققة و الخدمات
11. الترحيل جديد	21. الثبittات العينية (الثبittات المادية)	31. المواد الأولية و للوازم	41. الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم	51. البنوك المؤسسات المالية و ما يماثلها	61. الخدمات الخارجية	71.
12. نتيجة السنة المالية	22. الثبittات في شكل امتياز	32. تموينات أخرى	42. العاملون و الحسابات المرتبطة بهم	52. الأدوات المالية المشتقة	62. الخدمات الخارجية الأخرى	72. الانتاج المخزن أو المسحوب من التخزين
13. المنتوجات و الأعباء المؤجلة-خارج دورة الاستغلال	23. الثبittات الجاري إنجازها	33. سلع قيد الإنجاز	43. الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحققة	53. الصندوق	63. أعباء المستخدمين	73. الانتاج المثبت
14.	24.	34. إنتاج الخدمات الجاري إنجازها	44. الدولة، و الجماعات العمومية، و الحسابات الملحققة	54. وكالات و التسبيقات و الاعتمادات	64. الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة	74. إعانات الاستغلال
15. المؤونات للأعباء-الخصوم غير الجارية	25.	35. المخزونات من المنتجات	45. الجمع و الشركاء	55.	65. الأعباء العملية الأخرى	75. المنتجات العملية الأخرى
16. الإقتراضات و الديون المماثلة	26. المساهمات و الديون الدائنة الملحققة بمساهمات	36. المخزونات المتأتية من الثبittات	46. المدينون المختلفون و الدائنون المختلفون	56.	66. الأعباء المالية	76. المنتجات المالية
17. الديون المرتبطة بالمساهمات	27. الثبittات المالية الأخرى.	37. المخزونات الخارجية	47. الحسابات الانتقالية الانتظارية	57.	67. العناصر غير العادية الأعباء	77. العناصر غير العادية المنتجات
18. حساب الارتباط بين مؤسسات في شكل مساهمة	28. احتلاك الثبittات	38. المشتريات المخزنة.	48. الأعباء أو المنتوجات المعانة مسبقا و المؤونات	58. التحويلات الداخلية.	68. المخصصات للإهلاكات، و التموينات و خسائر القيمة	78. الاسترجاعات عن خسائر القيمة و التموينات
	29. خسائر القيمة عن الثبittات	39. خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ	49. خسائر القيمة عن حسابات الغير	59. خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية	69. الضرائب عن النتائج و ما يماثلها	79.

Source : Ali Tadzait, **Maitrise Du Système Comptable Financier**. Edition ACG, 1 édition, Alger, Algérie, 2009, p27.

## 5. المبادئ العامة للتقييم:

القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر القوائم المالية، وتظهر في الميزانية وحسابات النتائج. ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس. وترتكز عملية التقييم في النظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى عدة طرق من التقييم<sup>1</sup>:

### 1.5. التقييم بالتكلفة التاريخية:

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو ما يعادله، أو بالقيمة العادلة، لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بالمبالغ المستلمة في مقابل الدين، أو في بعض الظروف كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل بالمبالغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

### 2.5. التقييم بالتكلفة الحالية:

تسجل الأصول بالنقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يمثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبالغ غير المخصومة من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

### 3.5. التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق:

تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة. وتظهر الالتزامات بالقيم المستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل،

### 4.5. التقييم بالقيمة الحالية:

تظهر الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسار العادي للعمل. وتظهر الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقع احتياجها للوفاء بالالتزامات تبعا في المسار العادي للعمل.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص- ص 114-115.

## المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

### المطلب الأول: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية<sup>1</sup>:

- القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة. والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:

✓ الميزانية،

✓ حساب النتائج،

✓ قائمة تدفقات الخزينة،

✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة،

✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

- تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

✓ المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل،

✓ التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.

<sup>1</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المواد رقم 1.210-2.210-3.210-4.210-5، صص 22-23.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية. وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.

- كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

- ✓ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية،
- ✓ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدججة أو حسابات مركبة)،
- ✓ تاريخ الإقفال،
- ✓ العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- ✓ عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه،
- ✓ الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة،
- ✓ اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء،
- ✓ معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة،

- توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- ✓ كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة،
- ✓ يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

وفي حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب آخر، فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب وتعديل المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.



## المطلب الثاني: الميزانية

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق لمفهوم الميزانية، أهميتها، المعلومات الدنيا الواجب توفرها في الميزانية، وأخيرا عرض الميزانية.

### 1. مفهوم الميزانية:

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية<sup>1</sup>. وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين<sup>2</sup>.

### 2. أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد،

- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة،

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص-ص 215-216.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 61. [www.ao-academy.org/library.html](http://www.ao-academy.org/library.html) (09:30-2011/09/23).

<sup>3</sup> دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 224.

### 3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي<sup>1</sup>:

#### – الأصول:

- ✓ التثبيتات غير المادية،
- ✓ التثبيتات المادية،
- ✓ الاهتلاكات،
- ✓ المساهمات،
- ✓ الأصول المالية،
- ✓ المخزونات،
- ✓ أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)،
- ✓ الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)،
- ✓ خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

#### – الخصوم:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى،
  - ✓ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة،
  - ✓ الموردون والدائنون الآخرون،
  - ✓ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)،
  - ✓ المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً)،
  - ✓ خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق<sup>2</sup>:
- ✓ وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات،
  - ✓ حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة،
  - ✓ مبالغ للدفع والاستلام،

<sup>1</sup>القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.220، ص23.

<sup>2</sup> نفس المرجع، المادة رقم 3.220، صص 23-24.

✓ المؤسسة الأم،

✓ الفروع،

✓ المؤسسات المساهمة في الجمع،

✓ جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين.....)،

✓ في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم،

✓ عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كلياً،

✓ القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية،

✓ تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية،

✓ عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة،

✓ الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع،

✓ حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية

وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

#### 4. عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة. ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقاً لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية (الملحق رقم 1). ويتم ترتيبها وفقاً للبنية الهيكلية التالية:

#### 1.4. الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي تديرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية. وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولاً جارية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادتين رقم 20-21، ص 13.

#### 1.1.4. الأصول غير الجارية:

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية<sup>1</sup>. وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- **الثبتات غير المادية:** وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية. ويقصد به تلك الثبتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء (goodwill).... إلخ<sup>2</sup>.

- **الثبتات المادية:** وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية<sup>3</sup>. وتشمل كل من: الأراضي، تهيئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

- **الثبتات في شكل امتياز:** وهي كل الثبتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له). ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادة رقم 21، ص 13.

<sup>2</sup> عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 94.

<sup>3</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.121، ص 8.

<sup>4</sup> عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مرجع سابق، ص 102.

- **التبittات الجاري إنجازها:** هي التبتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تبittات. فهي إذن تبittات غير قابلة للاستعمال النهائي<sup>1</sup>.

- **التبittات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثنى عشر شهرا، ونميز بين<sup>2</sup>:

- ✓ سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقمة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها:
- المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة،
- ✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها،
- ✓ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك،
- ✓ القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير:
- الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

#### 2.1.4. الأصول الجارية:

تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثنى عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود<sup>3</sup>. وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

<sup>1</sup> عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مرجع سابق، ص 104.

<sup>2</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.122، ص 11.

<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق، المادة رقم 21، ص 13.

– **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولاً<sup>1</sup>:

✓ تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري،

✓ هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع،

✓ هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

– **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال

النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة

التجارية، وتتكون من المدينون وأوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة

عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة..... إلخ. ويجب عند تقويم تلك

الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة<sup>2</sup>.

– **الموجودات وما يماثلها:** وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب،

بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار

محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها<sup>3</sup>.

#### 2.4. رؤوس الأموال الخاصة:

وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن

خصومها الجارية وغير الجارية. وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطيات، فارق التقييم،

فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية<sup>4</sup>.

#### 3.4. الخصوم:

وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها

خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية<sup>5</sup>. وتنقسم الخصوم إلى:

##### 1.3.4. الخصوم غير الجارية:

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق

خلال اثني عشر شهراً، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني

<sup>1</sup> القرار رقم 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.123، ص 12.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 43.

<sup>3</sup> Ali Tadzait, OP.Cit, p65.

<sup>4</sup> Ibid, p.p 66-67.

<sup>5</sup> عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي المالي (SCF)، مرجع سابق، ص 43.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا<sup>1</sup>.

#### - **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

✓ إعانات الاستثمار (أو التجهيز): وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل،  
✓ المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

- **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب. والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقعة استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة<sup>3</sup>.

- **الإقتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل<sup>4</sup>.

#### 2.3.4. الخصوم الجارية:

هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال<sup>5</sup>. وتتضمن العناصر التالية<sup>6</sup>:

- **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة،  
- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق، المادة رقم 23، ص13.

<sup>2</sup> Ali Tadzaït, OP.Cit., p.p 70-71.

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> Ibid,p72.

<sup>5</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق، المادة رقم 22، ص13.

<sup>6</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فاتح المطارنة، مرجع سابق، ص46.

## المطلب الثالث: حساب النتائج:

وسوف نتطرق فيه هو الآخر لمفهوم حساب النتائج، أهميته، المعلومات الدنيا وأخيرا طريقتي عرض هذه القائمة.

### 1. مفهوم حسابات النتائج:

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات. وهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة<sup>1</sup>. ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)"<sup>2</sup>.

### 2. أهمية حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من<sup>3</sup>:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل،
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية،
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

### 3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص 448.

<sup>2</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.230، ص 24.

<sup>3</sup> فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص 20.

<sup>4</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق، المادتين رقم 25-26، ص 13.



## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
  - **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
  - وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي<sup>1</sup>:
  - تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
  - منتجات الأنشطة العادية،
  - المنتوجات المالية والأعباء المالية،
  - أعباء المستخدمين،
  - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
  - المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
  - المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
  - نتيجة الأنشطة العادية،
  - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
  - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
  - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 2.230، ص24.

<sup>2</sup> نفس المرجع، المادة 3.230، ص25.

- تحليل منتجات الأنشطة العادية،
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة،

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

#### 4. عرض حسابات النتائج:

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة)، من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتجات، وهو ما يمكن أن نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: منتجات وأعباء حسابات النتائج.

المنتجات	الأعباء
المنتجات العملية	الأعباء العملية
النتيجة العملية	
المنتجات المالية	الأعباء المالية
النتيجة المالية	
المنتجات الاستثنائية	الأعباء الاستثنائية
النتيجة الاستثنائية	
مجموع المنتجات	مجموع الأعباء
نتيجة الدورة	

Source : Elie Cohen, *analyse financière*. E.d ECONOMICA, 6 éditions, Paris, France, 2006, p 403.

- لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:
- حسابات النتائج حسب الطبيعة،
  - حسابات النتائج حسب الوظيفة.

#### 1.4. حساب النتائج (حسب الطبيعة):

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،....)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال (الملحق رقم 02). ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية:

##### 1.1.4. النتيجة العملياتية:

وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع. وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي، وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية وتوزيعات رأس المال. ويتم التوصل إلى النتيجة العملياتية عن طريق استبعاد (طرح) كافة الأعباء العملياتية، وإضافة المنتوجات العملياتية<sup>1</sup>. ونقدم شرحا مفصلا لكل من الأعباء والمنتوجات العملياتية في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: المنتوجات والأعباء العملياتية.

المنتوجات العملياتية	الأعباء العملياتية
المبيعات من البضائع. المبيعات من المنتجات المصنعة و من الخدمات. رقم الأعمال. تغير المخزونات و المنتجات قيد الصنع. الإنتاج المثبت. إعانات الاستغلال. إستئناف على خسائر القيمة والمؤونات. المنتجات العملياتية الأخرى.	مشتريات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى. -تغيرات المخزون. المشتريات المستهلكة مشتريات أخرى و أعباء خارجية. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة. أعباء المستخدمين. المخصصات للاهلاك والمؤونات. الأعباء العملياتية الأخرى.
المجموع	المجموع
النتيجة العملياتية	

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن القرار العدد 19، مرجع سابق، ص30.

<sup>1</sup> Elie Cohen, OP.Cit., p 404.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

ومن أجل حساب النتيجة العملية حسب هاته الطريقة، نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال. وفيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة:

— **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة. ويتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقه، تغير المخزونات و المنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال<sup>1</sup>.

— **استهلاك السنة المالية:** يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.

— **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة و غيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة<sup>2</sup>.

— **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى. وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة<sup>3</sup>.

— **النتيجة العملية:** ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

<sup>1</sup> Yves-Alain Ach Catherine Daniel, **FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur**. HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004, p 34.

<sup>2</sup> مبارك لسلوس، **التسيير المالي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 27.

<sup>3</sup> Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**. groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris, 2001, p.p 83-84

## الفصل الأول:

## القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

### 2.1.4. النتيجة المالية:

ويتم التوصل إليها وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية. ونقدم في الجدول التالي كلا من المنتوجات والأعباء المالية .

الجدول رقم 04: المنتوجات والأعباء المالية.

الناتج المالية	الأعباء المالية
منتوجات المساهمات. عائدات الأصول المالية. عائدات الحسابات الدائنة. فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة. أرباح الصرف. الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية. المنتوجات المالية الأخرى.	أعباء الفوائد. الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات. فارق التقييم عن أصول مالية-نواقص القيمة. خسائر الصرف. الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية . الأعباء المالية الأخرى.
المجموع	المجموع
النتيجة المالية	

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن القرار 19، مرجع سابق، ص-ص 51-52.

### 3.1.4. النتيجة الجارية قبل الضرائب:

ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة "العادية" المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة<sup>1</sup>.

### 4.1.4. النتيجة الاستثنائية:

النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية. ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا، مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.

### 5.1.4. النتيجة الصافية للسنة المالية:

وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية. وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياجات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

<sup>1</sup> Christian Hoarau, OP.Cit., p85.

#### 2.4. حسابات النتائج (حسب الوظائف):

ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث توثب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية<sup>1</sup> (الملحق رقم 03). ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصة الاهتلاكات، مشتريات البضائع،.... إلخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف.

				المبلغ	عناصر الاستغلال
أعباء أخرى عملياتية	أعباء إدارية (الإدارة)	أعباء التوزيع (التسويق)	تكلفة المبيعات (الإنتاج)		
					مشتريات البضائع. -تغيرات المخزون. مشتريات المواد الأولية والتموينات الأخرى -تغيرات المخزون. مشتريات أخرى و أعباء خارجية. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة. أعباء المستخدمين. المخصصات للاهلاك و الأرصدة. أعباء الاستغلال الأخرى.
					المجموع

source: Ali Tadzait, OP.Cit, p90.

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشارك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية. وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية:

<sup>1</sup> شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 17.

#### 1.2.4. هامش الربح الإجمالي:

وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحصر المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقاً من تغطية مصاريف تشغيلها<sup>1</sup>.

**هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.**

– **رقم الأعمال** الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصم المسموح به<sup>2</sup>.

**رقم الأعمال = إيرادات المبيعات - (مردودات و مسموحات المبيعات + الخصم المسموح به).**

– **تكلفة المبيعات:** وهي تشكل الكلف التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء<sup>3</sup>. وتحسب هذه الكلف في المؤسسة التجارية من خلال:

**تكلفة المبيعات = صافي المشتريات + المصاريف المدفوعة على المشتريات + بضاعة أول**

**الفترة - بضاعة آخر الفترة.**

أما في المنشأة الصناعية فتحل كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلاً من شرائها.

**كلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول المدة (مواد خام + مواد تحت التشغيل + بضاعة جاهزة) + صافي مشتريات المواد الخام + أجور صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة + مصاريف صناعية غير مباشرة - بضاعة آخر المدة (مواد خام + بضاعة تحت التشغيل + بضاعة جاهزة).**

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص31.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 79.

<sup>3</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص31.

#### 2.2.4. النتيجة العملية:

وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي). ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات العملية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملية الأخرى<sup>1</sup>.

- **التكاليف التجارية:** فهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة، مثل: مصاريف الإعلان والدعاية، رواتب رجال البيع وعمولاتهم والعينات المجانية.... إلخ.

- **الأعباء الإدارية:** فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة<sup>2</sup>.

**النتيجة العملية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملية الأخرى.**

ونبين في الشكل التالي كلا من حسابات النتائج حسب الوظائف وحسابات النتائج حسب الطبيعة:

<sup>1</sup> [http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t-2227.html\(26/11/2011-11:30\)](http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t-2227.html(26/11/2011-11:30)).

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 33.



## الفصل الأول:

## القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

الشكل رقم 02: حسابات النتائج حسب الوظائف وحسب الطبيعة.

رقم الأعمال. تكلفة المبيعات.	رقم الأعمال. تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المثبت. إعانات الاستغلال.
هامش الربح الإجمالي	1- إنتاج السنة المالية
منتجات أخرى عملياتية. التكاليف التجارية. الأعباء الادارية. أعباء أخرى عملياتية	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية.
	3- قيمة الاستغلال المضافة (1-2).
	أعباء العاملين. الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة.
	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
	المنتجات العملياتية الأخرى. الأعباء العملياتية الأخرى. المخصصات للاهلاكات و الأرصدة. استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة
	النتيجة العملياتية.
	المنتجات المالية. الأعباء المالية.
	النتيجة المالية.
	النتيجة العادية قبل الضرائب.
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية.
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية.
	المنتجات غير العادية. الأعباء غير العادية.
	النتيجة الاستثنائية.
	النتيجة الصافية للسنة المالية.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن القرار العدد 19، مرجع سابق، ص30-31.

## المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية

وفي البداية سوف نتطرق إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية، ثم أهمية هذه القائمة، ومكوناتها، وأخيرا طريقتي إعداد هذه القائمة.

### 1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB\* (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية<sup>1</sup>. والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي<sup>2</sup>:

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة،
- لصفقاتها الاستثمارية،
- لصفقاتها التمويلية،
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

### 2. أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين -منفردة أو مجمعة- الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة<sup>3</sup>. وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية،

\* FASB: Financial Accounting Standard Board.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 195.

<sup>2</sup> دونالد كيسو جيري ويجانت، مرجع سابق، ص- ص 247-248.

<sup>3</sup> فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 27.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية<sup>1</sup>. وهكذا، فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية<sup>2</sup>:

- من أين أتت النقدية خلال الفترة؟،
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة؟،
- ما هو التغير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة؟.

### 3. مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها<sup>3</sup>، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية:

#### 1.3.1 الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية. وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية<sup>4</sup>:

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي،
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص287.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 345.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة. الدار الجامعية، مصر، 2005، ص282.

<sup>4</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص347.

### 2.3. الأنشطة الاستثمارية:

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية<sup>1</sup>:

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل،
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى،
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

### 3.3. الأنشطة التمويلية:

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة. وتتضمن التدفقات التالية<sup>2</sup>:

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى،
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة،
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

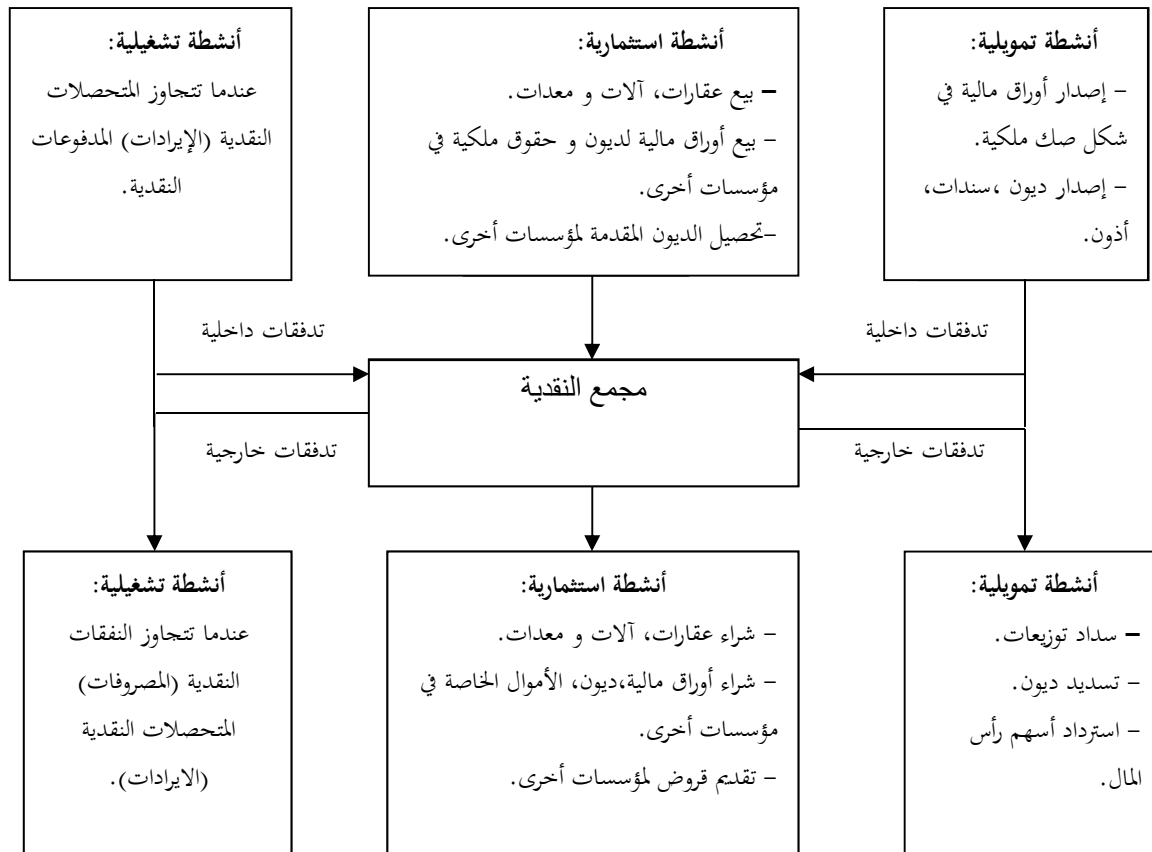
ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا. فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبويب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي<sup>3</sup>. ويعرض الشكل التوضيحي التالي التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط:

<sup>1</sup> Brunot COLMANT et autres, **comptabilité financière normes ias/ifrs**. Pearson éducation, Paris, France, 2008, p45.

<sup>2</sup> أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص788.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص282.

الشكل رقم 03: التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة.



المصدر: دونالد كيسو جيرى ويجانت، مرجع سابق، ص 249.

#### 4. إعداد قائمة التدفقات النقدية:

قبل الحديث عن طرق الإعداد والخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية، لا بد من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة، وهي: ميزانيتين مقارنتين، حسابات النتائج للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة نستخرجها من الملحق. وتعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه<sup>1</sup>. ويسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة ولكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة (الملحق رقم 4، الملحق رقم 5)، ونوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 198.

## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

**الخطوة الأولى:** تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها. وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين<sup>1</sup>.

**الخطوة الثانية:** تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة. وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة<sup>2</sup>.

**- الطريقة المباشرة:** ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال<sup>3</sup>:

✓ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة،

✓ عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي:

❖ التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية،

❖ البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك، المؤونات، و خسائر القيمة،

❖ البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

**- الطريقة غير المباشرة:** ويشار إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوّل إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية<sup>4</sup>، وتضم هذه البنود<sup>5</sup>:

✓ التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية،

✓ البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية،

✓ باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص348.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص349.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 289.

<sup>4</sup> نفس المرجع ، ص292.

<sup>5</sup> المعيار المحاسبي الدولي السابع، المادة رقم 20، ص-ص 8-9.

**الخطوة الثالثة:** تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما<sup>1</sup>.

**الخطوة الرابعة:** يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية)، وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها. حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة<sup>2</sup>.

### المطلب الخامس: قائمة تغيرات الأموال الخاصة

وسوف يتم دراسة هذا المطلب وفق الطرق السابقة الذكر، أي بعرض مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة، أهمية هذه القائمة، المعلومات الدنيا الواجب توفرها حسب النظام المحاسبي المالي، وأخيرا كيفية إعداد هذه القائمة.

#### 1. مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997<sup>3</sup>. وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"<sup>4</sup>.

#### 2. أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تتبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 295.

<sup>2</sup> Brunot COLMANT et autres, OP.Cit., P 56.

<sup>3</sup> فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23.

<sup>4</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص 26.

<sup>5</sup> فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23.

### 3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي<sup>1</sup>:

- النتيجة الصافية للسنة المالية،
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)،
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

### 4. إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة (الملحق رقم 6) يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

#### 1.4. تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأسمال المؤسسة،
- علاوة الإصدار،
- فارق التقييم،
- فارق إعادة التقييم،
- الاحتياطات والنتيجة.

2.4. تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

#### 1.2.4. التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:

تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية. ووفقا للنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق

<sup>1</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص ص 26-27.



## الفصل الأول:

### القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، والأسس، والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية. ولا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضاً في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية<sup>1</sup>. ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغييرات الأموال الخاصة بأثر التغييرات في السياسات المحاسبية.

#### 2.2.4. مكاسب وخسائر إعادة تقييم الثببتات:

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم الثببتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج<sup>2</sup>.

#### 3.2.4. النتيجة الصافية:

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج. وتكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالبة إذا كانت خسارة<sup>3</sup>.

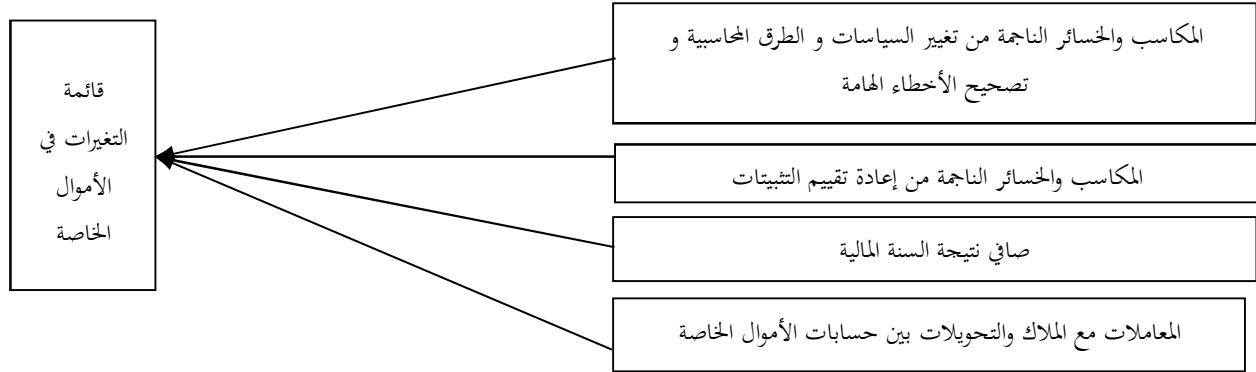
#### 4.2.4. المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة: وتشمل ما يلي<sup>4</sup>:

- زيادة رأس المال: (من خلال إصدار أسهم جديدة) وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال و قد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة إصدار)،
- الحصص المدفوعة: وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج،
- الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

ويعرض الشكل التوضيحي التالي المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة:

<sup>1</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادتين رقم 2.138-3.138، ص 21.  
<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 251.  
<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 254.  
<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 254.

الشكل رقم 4: المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.



المصدر: طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية ، مرجع سابق، ص 250.

### المطلب السادس: الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية<sup>1</sup>:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية،
  - مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة،
  - المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريتها،
  - المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيه.
- وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة، وهي: اقتصادية، قانونية، جبائية واجتماعية، كما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، ص38.

جدول رقم 06: المعلومات الموجودة في الملحق.

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
- طرق التقييم. - تطور بعض البنود. - طرق حساب الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة. - جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف.	- مبلغ الالتزامات المالية. - هيكل الرأس المال الاجتماعي للمؤسسة. - القروض المضمونة.	- توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية.	- عدد العمال. - مبلغ الأجر الاجمالية المدفوعة. - المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية.

Source: Nacer Eddine Sadi, *analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales*. L'Harmattan, Paris, France, 2009, p 66.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية (الملحق رقم 07)، وهذه الجداول هي<sup>1</sup>:

- جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية،
- جدول الإهلاكات،
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية،
- جدول المؤونات،
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)،
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

<sup>1</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، ص- ص 41-43.

## خلاصة الفصل الأول

مما سبق اتضح أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة يشكل عائقاً أمام نمو التجارة الدولية وانتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات. ولذلك فقد أصبح من الضروري إجراء توافق بين النظم المحاسبية لمختلف الدول، وهو ما حدى بالدول الأكثر تصنيعاً في العالم الرأسمالي سنة 1973 إلى إنشاء منظمة محاسبية دولية تهتم بإصدار معايير محاسبية دولية تلقى القبول على النطاق العالمي، بغية الحصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية.

ونظراً للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي تتمثل أساساً في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي، قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، من بينها إصلاح نظامها المحاسبي وذلك بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي. وقد نتج عن هذا الإصلاح انخفاض عدد القوائم المالية الواجب على المؤسسات إعدادها من سبعة عشر إلى خمسة قوائم، والمتمثلة في الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات الخاصة والملاحق. فالميزانية هي تصوير للوضع المالي للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وتصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. ويوفر حسابات النتائج معلومات عن أداء المؤسسة، وترتب فيه الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة. ويقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وهناك طريقتين لإعداد هذه القائمة وهي الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة سواء انطلاقاً من صافي الربح أو من المتحصلات والمدفوعات النقدية. ويشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة. وتضم الملاحق معلومات تكتسي طابعاً هاماً أو مفيدة لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.

## الفصل الثاني:

التحليل المالي للقوائم المالية،

اطارہ النظري مجالاته وأبعاده

## الفصل الثاني

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

#### تمهيد:

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

ويقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية.

ولقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى أن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تشمل كل من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق. ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية وحسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محلي القوائم المالية، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعد في تكوين فكرة عن "الوضع المالية للمؤسسة و كذلك عن "أداء" المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية، هذا بالإضافة إلى المعلومات حول "تغيرات الأوضاع المالية" التي توفرها قائمة التدفقات النقدية.

ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية،
- المبحث الثاني: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.

## المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية

تزايد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تعاضم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي للقوائم المالية من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة، إذ نجد أن ارتباط تطور التحليل المالي للقوائم المالية بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

## المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية من خلال استعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية، مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي للقوائم المالية، التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية، أهداف التحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مقومات ومحددات التحليل المالي للقوائم المالية.

### 1. الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية

يمكننا استعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية.

مراحل	مصادر المعلومات	المخرجات
1- توضيح غرض وسياق التحليل.	- طبيعة وظائف المحلل المالي كتحقيق أسهم، أو ديون الاستثمارات، أو تصنيف القروض. - التواصل مع الزبائن أو المشرف من أجل معرفة احتياجاتهم ومخاوفهم.	- بيان الغرض من الهدف أو التحليل. - قائمة (مكتوبة أو غير مكتوبة) من الأسئلة الخاصة التي ينبغي على المحلل المالي الإجابة عليها. - محتوى وطبيعة التقرير الواجب تقديمه.
2- جمع البيانات.	- القوائم المالية، البيانات المالية الأخرى، الاستبيانات والبيانات الاقتصادية. - المناقشة مع المسيرين، الموردين، الزبائن والمنافسين. - زيارة مواقع المؤسسة (مثلا المخزن، ورشة الإنتاج.....).	- تنظيم القوائم المالية. - جداول البيانات المالية. - إكمال الاستبيانات، إذا كانت قابلة للتطبيق.

3- معالجة البيانات.	-البيانات من المرحلة السابقة.	-القوائم المالية المعدلة. -مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاه. -النسب والخطط البيانية. -التنبؤات.
4-تحليل/ترجمة البيانات المعالجة.	-مدخلات البيانات بالإضافة إلى البيانات المعالجة.	-النتائج التحليلية.
5-تطوير، إيصال التوصيات والنتائج (التقرير المالي).	-النتائج التحليلية والتقارير السابقة. -تعليمات (توجيهات) المؤسسة من أجل التقارير المنشورة.	-التقرير التحليلي يجب على الأسئلة المطروحة في المرحلة الأولى. -التوصيات بشأن غرض التحليل، مثل القيام بعملية الاستثمار أو منح قرض.
6-متابعة.	-جمع المعلومات دوريا وتكرار لخطوات المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كان من الضروري تغيير التوصيات.	-مصرنة التقارير والتوصيات.

Source: Thomas R Robinson and others , **International Financial Statement Analysis**. jhon wiley & son Inc, CFA Institute, Hoboken, New jersey, USA, 2009, p19.

## 1.1 توضيح غرض وسياق (نطاق) التحليل:

إن الغرض من أي تحليل مالي للقوائم المالية يختلف من فئة مستفيدة إلى أخرى، فالمستثمر المرتقب يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسة المتوفر فيها فرص الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المؤسسات، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المؤسسات وقدرتها على سداد ديونها، بينما تولي الإدارة اهتمام خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام. وبعد تحديد الغرض من التحليل يجب معرفة مدى ونطاق التحليل (هل يشمل التحليل مؤسسة أو عدة مؤسسات؟ وهل يشمل سنة واحدة أم عدة سنوات؟)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص- ص 76-77.



## 2.1. جمع البيانات:

في هذه المرحلة يقوم المحلل المالي بتحديد وجمع البيانات الكافية والملائمة لأهداف تحليله، حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالبيانات التي تم جمعها كلما توصل المحلل إلى تحليل شامل تتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يتحتم على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر ممكن من البيانات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية.... الخ. ويجب أن تغطي البيانات الفترة أو الفترات التي سيعطيها التحليل كما يجب أن تتوفر البيانات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل<sup>1</sup>.

## 3.1. معالجة البيانات:

بعد الحصول على القوائم المالية اللازمة والمعلومات الأخرى يعالج المحلل المالي تلك البيانات مستخدماً الأدوات التحليلية المناسبة، ومن بين تلك الأدوات المستخدمة نذكر على سبيل المثال: النسب المالية، معدلات النمو، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى الأدوات التحليلية الأخرى، حيث يشتمل فهم التحليل المالي في هذه المرحلة على ما يلي<sup>2</sup>:

- قراءة القوائم المالية لكل مؤسسة خاضعة للتحليل من خلال قراءة الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق،
- إجراء التعديلات اللازمة للقوائم المالية لتسهيل عملية المقارنة في حالة وجود اختلافات في الطرق المحاسبية والقرارات التشغيلية بين المؤسسات محل المقارنة،
- إعداد أو جمع بيانات القوائم المالية المقارنة والنسب المالية التي تمكن المحلل المالي من تقييم ربحية المؤسسة وسيولتها.... الخ.

## 4.1. تحليل/ترجمة البيانات المعالجة:

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، حيث تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني، الحكمة، المهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق<sup>3</sup>. كما تهدف إلى تفسير المخرجات لدعم النتائج والتوصيات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup> Thomas R Robinson and others, OP.Cit., p21.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009، ص 241.

<sup>4</sup> Thomas R Robinson and others, OP.Cit, p21.

## 5.1. تطوير وإيصال التوصيات والنتائج:

وظيفة المحلل هي وظيفة استشارية وليست تنفيذية، حيث يكون من الضروري على المحلل المالي وبعد انتهائه من كل عمليات التحليل أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجهها للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل. ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعماً بالجداول والرسوم البيانية كلما أمكن ذلك<sup>1</sup>. ومن المناسب أن يتضمن التقرير البنود التالية<sup>2</sup>:

- معلومات عن خلفية المشروع موضوع التحليل والصناعة التي ينتمي إليها، والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه،
- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل،
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل،
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية،
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به،
- الحلول المقترحة والتوصيات اللازمة.

## 6.1. المتابعة:

لا تنتهي عملية التحليل المالي بكتابة التقرير، حيث نجد أنه من الضروري تكرار جميع الخطوات المذكورة أعلاه على أساس دوري لتحديد إذا ما كانت الاستنتاجات والتوصيات الأصلية لازالت صالحة<sup>3</sup>.

## 2. تعريف التحليل المالي للقوائم المالية:

تعددت تعريفات التحليل المالي للقوائم المالية، لكننا نسوق فيما يلي بعض من هذه التعاريف:

— يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية. دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 29.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 241.

<sup>3</sup> Thomas R Robinson and others, OP.Cit., p 22.

<sup>4</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 71.

- كما يمكن تعريف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي"<sup>1</sup>.
- كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية بحث واستسقاء وتفسير واستنتاج تبني على تجميع وتصنيف البيانات والأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية، ثم مقارنتها وقياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية"<sup>2</sup>.

و كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"<sup>3</sup>.

ويتضح من خلال التعاريف السابقة بأن التحليل المالي للقوائم المالية هو "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل".

### 3. التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات وإن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع. ولكن حدث أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على: "أن يطلبوا ممن يقرضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 20-21.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 12.

<sup>4</sup> محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص 648.

ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام القوائم المالية كمستندات أساسية في دراسة وتقييم طلبات القروض وخاصة من قبل البنوك الكبيرة، ففي عام 1900 أوصت جمعية رجال المصارف بولاية نيويورك باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض، والتي تحتوي على بيانات الميزانية.<sup>1</sup> وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.<sup>2</sup>

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933)، بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي بقضيتين أساسيتين في المؤسسات هما:<sup>3</sup>

- الأولى: وهي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة أن غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها،
- الثانية: وهي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها الميزانية.

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسة بناء على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم لورنس تشمبرلين في كتابه "مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة سنة 1911 عدة نسب مثل: نسبة التشغيل (نسبة مصاريف التشغيل إلى الإيرادات)، نسبة النقل (نسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل)<sup>4</sup>. ومن العوامل التي ساهمت في تطور التحليل المالي خلال الفترات السابقة (قبل الحرب العالمية الثانية) نذكر:<sup>5</sup>

- تطور المؤسسات المساهمة والرأسمالية الشعبية،
- أهمية دور البنوك في تمويل الاقتصاد،
- الدور المتنامي لهيئات مراقبة الأسواق المالية،
- تطور بنوك الأعمال.

<sup>1</sup> محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص-ص 648-649.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص17.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص11.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص11.

<sup>5</sup> Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p.p14-15.

وبعد الحرب العالمية الثانية أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر توظيف أموالهم بصفة أكثر دقة و حزم<sup>1</sup>. وبتطور المؤسسات ووسائل التمويل، تطورت العديد من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتحديد الوضع المالي للمؤسسة ومركزها الائتماني، ومن بينها: قدرة التمويل الذاتي، نسبة القروض إلى حقوق الملكية، رأس المال العامل<sup>2</sup>.

وتميزت فترة السبعينات بأسعار فائدة حقيقية جد منخفضة ونمو مرتفع للمؤسسات ومنافسة شديدة، مما أدى إلى إدخال عنصر التضخم في التحليل المالي. كما تغيرت النظرة إلى المؤسسة فأصبحت عبارة عن مجموعة من الموارد والاستخدامات بدلا من المفاهيم الساكنة المتعلقة بالأصول والخصوم. كما أخذت تقنيات التحليل المالي بعين الاعتبار نمو المؤسسة من ناحية احتياجات رأس المال العامل، الميزانية الوظيفية و جدول الموارد- الاستخدامات<sup>3</sup>.

وقد عرفت بداية الثمانينات تغيرا ملحوظا أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانخفاض معدلات نمو المؤسسات، والملاحظ في هذه الفترة هو التحول التدريجي من التمويل المباشر إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بحسابات النتائج لقياس ربح السهم وقيمة السهم. وتميزت هذه الفترة بظهور بعض المفاهيم أهمها: الفائض الخام للاستغلال، نتيجة الاستغلال، الأصول الاقتصادية والربحية الاقتصادية، نقطة التعادل والرافعة المالية<sup>4</sup>.

وفي عام 1987 صدر بيان عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB يلزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية، ثم بعد ذلك أكد عليها مجلس المعايير المحاسبية الدولية عام 1993<sup>5</sup>، حيث يكمن دور هذه القائمة على مساعدتنا في الحصول على معلومات تمكننا من قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وتقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية)<sup>6</sup>.

وتم التركيز في التسعينات على الاتفاقيات المحاسبية التي جعلت القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية كأساس للتحليل المالي، أين تم على إثرها تحليل كل القرارات المالية على أساس القيمة<sup>7</sup>. وقد ساهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة الجزائر، 2000، ص 14.

<sup>2</sup> Pierre vernimmen , finance d'entreprise. Dalloz, 8 édition, paris, France, 2010, p 337.

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> Idem.

<sup>5</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص- ص 195-196.

<sup>6</sup> فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي. SME FINANCIAL، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 14.

<sup>7</sup> Pierre vernimmen, OP.Cit., p 337.

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات والتحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية<sup>1</sup>.

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات المعاصرة، يمكن إبرازها فيما يلي<sup>2</sup>:

- تطور الأسواق المالية وتقنيات البورصة،
- تطور المعلومة المالية،
- الخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسات (تنازل، إدماج...)،
- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمة المؤسسات،
- تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS من طرف العديد من دول العالم.

#### 4. أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع<sup>3</sup>. ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي<sup>4</sup>:

- اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها،
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني،
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة،
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة،
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض،
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> Nacer eddine saadi, OP.Cit., p 15.

<sup>3</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص3.

<sup>4</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 22.

## 5. مقومات التحليل المالي للقوائم المالية:

كي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها<sup>1</sup>. ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي<sup>2</sup>:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية،
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها،
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحضور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

## 6. محددات التحليل المالي للقوائم المالية:

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وعلى القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي<sup>3</sup>:

- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب،
- كمية ونوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل،

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص4.

<sup>2</sup> حسين سمير عتيش إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص26.

<sup>3</sup> حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص45. [www.4shared.com/office/YtWPx-Xj.html](http://www.4shared.com/office/YtWPx-Xj.html) (14:30-2012/02/05).

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها،
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج،
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر،
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

### المطلب الثاني: استعمال واستخدمات التحليل المالي للقوائم المالية

إن أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل إن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق معلومات عن المؤسسة وأدائها، ومؤدى ذلك سلامة أوضاعها المالية.

### 1. مجالات التحليل المالي للقوائم المالية:

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في المجالات التالية<sup>1</sup>:

#### 1.1. التخطيط المالي:

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها. وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

#### 2.1. تحليل تقييم الأداء:

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

<sup>1</sup> أيمن الشنطي زهير الحدرج عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص-ص 127-128.



### 3.1. التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

### 4.1. التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

### 5.1. تحليل الاندماج وال شراء:

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج وال شراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

## 2. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون، البنوك..... إلخ. كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها<sup>1</sup>.

### 1.2. الأطراف الداخلية:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظر لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها<sup>2</sup>، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص- ص 72-73.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص26.

## 1.1.2. إدارة المؤسسة:

تتسم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المثوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيراً مسبباً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها<sup>1</sup>.

## 2.1.2. أصحاب المؤسسة:

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية المعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم<sup>2</sup>.

## 3.1.2. اتحاد العمال:

يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاولتها للتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة<sup>3</sup>.

## 2.2. الأطراف الخارجية:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف

<sup>1</sup> حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص- ص 40-41.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص- ص 18-19.

<sup>3</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 33.

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر<sup>1</sup>، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

#### 1.2.2. سماسرة الأوراق المالية:

يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي<sup>2</sup>:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم،
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصيحة بشأنها للعملاء.

#### 2.2.2. المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة. ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة<sup>3</sup>.

#### 3.2.2. العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان<sup>4</sup>.

#### 4.2.2. الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 236.

<sup>3</sup> حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 42.

<sup>4</sup> حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل. دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص 75.

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلاً التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية<sup>1</sup>.

#### 5.2.2. الدائنون:

يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق<sup>2</sup>. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين<sup>3</sup>:

- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية،

- **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

#### 6.2.2. الغرف التجارية:

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحياتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات<sup>4</sup>.

#### 7.2.2. المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية<sup>5</sup>:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها،

- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية،

<sup>1</sup> حنفي علي، مرجع سابق، ص75.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 63 .

<sup>3</sup> منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص19.

<sup>4</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص33.

<sup>5</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص237.

- مراقبة الأسعار.

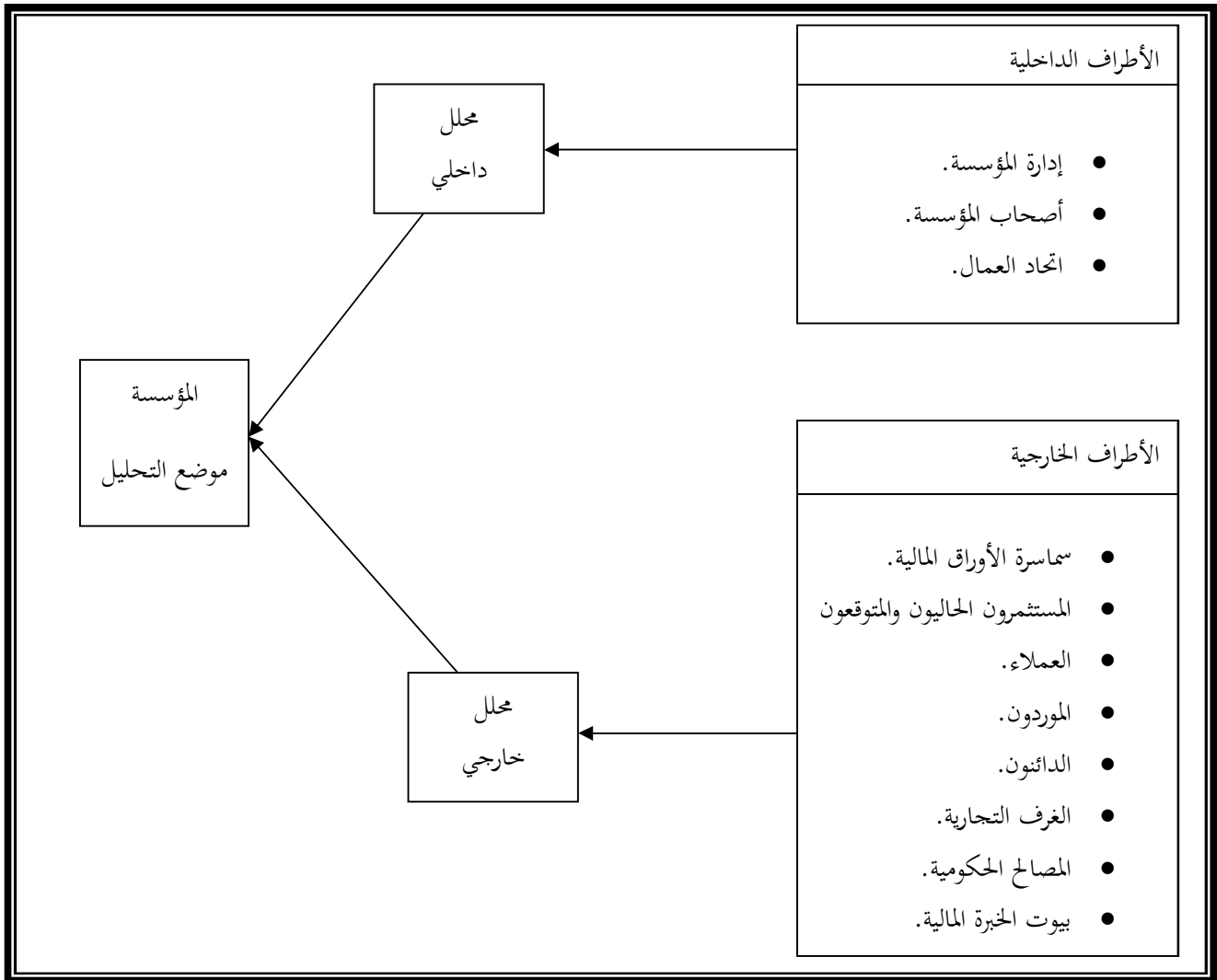
## 8.2.2. بيوت الخبرة المالية:

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتري بتلك الخدمات<sup>1</sup>.

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية حسب الشكل

التالي:

الشكل رقم 05: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية.



المصدر: علي عباس، الإدارة المالية. إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 100.

<sup>1</sup> حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 43.

### 3. نتائج التحليل المالي للقوائم المالية:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة: داخلي أو خارجي<sup>1</sup>.

#### 1.3. نتائج التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة بـ<sup>2</sup>:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل،
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلا)،
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها،
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال،
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة،
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة.... الخ).

#### 2.3. نتائج التحليل المالي الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها<sup>3</sup>، والمتمثلة فيما يلي<sup>4</sup>:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض،
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين،
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة،
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص- ص 12-13.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحيلي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 19.

<sup>4</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12.

### المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية.

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ونظرا لتعددتها وصعوبة تناولها إجمالا، اخترنا مجموعة من هذه الأدوات والأساليب التي نراها تخدم أكثر أهداف البحث.

#### 1. النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة<sup>1</sup>.

#### 1.1. تعريف النسبة المالية:

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر وآخر، وهي إما أن تصور في شكل بسط  $\frac{1}{2}$  أو كسر عشري 0.5، أو نسبة مئوية 50% فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه<sup>2</sup>. أما في التحليل المالي فتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين<sup>3</sup>. إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية (Bench Marking) على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعياري متوسط الصناعة والمعياري المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 127.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 124.

<sup>3</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص 31.

<sup>4</sup> عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 83.

## 2.1. أنواع النسب المالية:

يمكن القول إن هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال واستخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط والتشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة وغير المهمة. إن استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عددا محدودا من النسب المعبرة كافيا ومفيدا.

وبشكل عام غالبا ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، وذلك على أسس مختلفة، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية هي<sup>1</sup>:

- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة)،
- نسب قياس الربحية،
- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل (نسب اليسر المالي)،
- مجموعة نسب هيكل التمويل،
- مجموعة نسب استخدامات الأموال،
- نسب قياس الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، هناك من يبوب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب مثل<sup>2</sup>:

- مجموعة نسب تتعلق بالميزانية،
- مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج،
- مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية وحسابات النتائج،
- مجموعة نسب تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

## 3.1. أهمية النسب المالية:

تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية وذلك نتيجة لأهمية النسب المالية، حيث تنبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، صص 127-128.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 128.



## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام. وسنلخص أهمية النسب المالية في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة،
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة،
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع،
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة،
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها،
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

#### 4.1. محددات استخدام النسب المالية:

وبالرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة ووضع المؤسسة المالي، فإن ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاحتكام لهذا الأسلوب في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات<sup>2</sup>، لعل من أهمها<sup>3</sup>:

- إهمال النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية،
- صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية، فمثلاً تختلف في بعض المؤسسات طرق الاهتلاكات،
- أن النسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند نقطة زمنية محددة وبالتالي تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

#### 2. المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات:

يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على

<sup>1</sup> <http://www.aazs.net/t2558-topic> (24/01/2012-10:30)

<sup>2</sup> عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص118.

<sup>3</sup> <http://www.aazs.net/t2558-topic> (24/01/2012-10:30).

مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة<sup>1</sup>. ويمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

## 1.2. التحليل العمودي:

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضاً، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبند في القوائم المالية إلى نسبة مئوية<sup>2</sup>.

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها<sup>3</sup>، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية<sup>4</sup>.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة<sup>5</sup>، أو إلى مجموع الأصول (لا سيما في حالة المؤسسات المالية)<sup>6</sup>، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضاً لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال<sup>7</sup>.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً، ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

## 2.2. التحليل الأفقي - التحليل التاريخي:

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 102.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 93.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

<sup>4</sup> عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

<sup>5</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

<sup>6</sup> Thomas R Robinson and others ,OP.Cit., p 271.

<sup>7</sup> Ibid, p247.

تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالملح للمالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات<sup>1</sup>.

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالباً في حالة توفر المعلومة)<sup>2</sup>، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ومن عيوب هذه الدراسة ما يلي<sup>3</sup>:

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة،
- تظهر آثار التضخم والكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

### 3.2. التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط<sup>4</sup>. وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك<sup>5</sup>. ومن عيوب هذا التحليل ما يلي<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص- ص 105-108.

<sup>2</sup> Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p90.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات". دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص- ص 222-223.

<sup>4</sup> Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière information financière et diagnostic**. Dunod, 3 éditions, Paris, France, 2006, p 447.

<sup>5</sup> Pierre Vernimmen, OP.Cit, p.p 190-191.

<sup>6</sup> منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 220.

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، وتنوع خطوط الإنتاج، والمستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها،

- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

#### 4.2. التحليل المعياري:

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها. وهنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط<sup>1</sup>:

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى،
- أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية،
- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفنادق... الخ.

كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي<sup>2</sup>:

- ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة،
- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال... الخ.

ويعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

<sup>1</sup> Pierre Vernimmen, OP.Cit., p191.

<sup>2</sup> Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p91.

## المبحث الثاني: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية

يستهدف التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته، والأداء. فتحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على: السيولة، الملاءة، النشاط، والهيكل التمويلي للمؤسسة. في حين يسمح لنا تحليل حسابات النتائج بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حالياً وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل. وأما بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية فهو يساعدنا على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يوفر لنا معلومات مفيدة حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلات الخزينة.

### المطلب الأول: تحليل الميزانية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى طريقة إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية، لنتنقل فيما بعد إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة: مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية)، النسب المالية، وأخيراً التحليل الأفقي والعمودي للميزانية.

### 1. إعادة عرض الميزانية طبقاً لأغراض التحليل المالي:

إن الميزانية التي يتم إعدادها وفقاً للنظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والقائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وعلى مبدأ الصورة العادلة، تختلف عن الميزانية المحاسبية المعتادة (المخطط المحاسبي الوطني) في كونها تميز بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية والخصوم الجارية والخصوم غير الجارية على أساس الفترة الزمنية (اثنا عشر شهراً)، إضافة إلى إمكانية إعادة تقييم عناصر الميزانية، وعدم إدراج الأصول الوهمية، كما أنه لا يوجد شكل محدد لتقديم هذه الميزانية ولكن هناك معلومات دنيا يجب أن تتوفر في الميزانية، مما نجم عن ذلك التطابق بين الميزانية المحاسبية والميزانية المالية من جهة، والتطابق النسبي بين الميزانية المحاسبية والميزانية الوظيفية من جهة أخرى.

#### 1.1. الميزانية المالية (سيولة - استحقاق):

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقاً لدرجة استحقاقها

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل<sup>1</sup>.

الجدول رقم 08: الميزانية المالية.

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة و متوسطة الآجال). بالقيمة الحقيقية.	الأموال الدائمة. الرأسمال الاجتماعي.
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	الديون التي تزيد مدتها عن سنة. (طويلة و متوسطة الآجال).
	أموال قصيرة الأجل. الديون التي تقل مدتها عن السنة.
	رؤوس أموال طويلة و متوسطة الآجال
	رؤوس الأموال الأجنبية.

source : Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p76.

### 2.1. الميزانية الوظيفية:

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال<sup>2</sup>.

عرف المؤلف Hubert de la Bruslerie الميزانية الوظيفية بأنها: "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال"<sup>2</sup>.

يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p75.

<sup>2</sup> مليكة زغيب ميلود بوشنكير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص- ص 64-65.

<sup>2</sup> Hubert de la Bruslerie, OP.Cit., p94.

<sup>3</sup> Nacer Eddine Sadi ,OP.Cit., p82.

## الفصل الثاني:

## التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

- كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) و الاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية)،
- كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) و الموارد المتداولة (أسفل الميزانية)،
- الخزينة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

الجدول رقم 09: الميزانية الوظيفية.

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال.	دورة الاستغلال
	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة	

Source: Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**. DUNOD, 3 édition, Paris, France, 2004, p 38.

ونقدم في الجدول التالي كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية:

الجدول رقم 10: كيفية إعداد الميزانية الوظيفية.

الاستخدامات الثابتة الأصول الثابتة الصافية: التثبيات غير المادية التثبيات المادية التثبيات المالية	الموارد الثابتة رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية
الأصول المتداولة للاستغلال المخزونات (القيمة الصافية) الزبائن (القيمة الصافية) التسبيقات والمدفوعات على الحسابات الأعباء المعاينة مسبقاً الضرائب	الخصوم المتداولة للاستغلال التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجبائية والاجتماعية (2) المنتجات المعاينة مسبقاً
الأصول المتداولة خارج الإستغلال المدينون الآخرون (1)	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال الديون المدينة الأخرى (3)
الخزينة أصول الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة	الخزينة خصوم أموال الخزينة-خصوم

المصدر: من إعداد المترشح نقلاً عن القرار العدد 19، المرجع السابق، ص-ص 32-33

Alain Marion, OP.Cit., P40-41 ET Jacqueline DELAHAYE Florence DELAHAYE, **DCG6 Finance d'entreprise**. DUNOD, Paris, France, 2007, p115-116.

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

- (1) يتمثل المدينون الآخرون فيما يلي: العاملون والحسابات المرتبطة بهم، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها، المجمع الشركاء، المدينون المختلفون.
- (2) تتمثل الديون الجبائية والاجتماعية فيما يلي: العاملون والحسابات المرتبطة بهم، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بهم، الضرائب (الدولة-الضرائب على النتائج، الدولة-الرسوم على رقم الأعمال، الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة).
- (3) تتمثل الديون المدينة الأخرى فيما يلي: المجمع الشركاء، الدائنون المختلفون.

## 2. تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية<sup>1</sup>.

### 1.2. رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي<sup>2</sup>. ويمكن فهم رأس المال العامل وفقا لمقاربتين<sup>3</sup>:

- الأولى هي مقارنة تقليدية للميزانية "المالية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي،
- الثانية هي مقارنة حديثة للميزانية "وظيفية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

### 1.1.2. رأس المال العامل الصافي:

#### - المفهوم وطريقة الحساب:

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير ملائم، ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل..... إلخ<sup>4</sup>. ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية،

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi, OP.Cit, p122.

<sup>2</sup> سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف، مذكرة مقدمة لأنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 59.

<sup>3</sup> Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p123.

<sup>4</sup> Idem.



## الفصل الثاني:

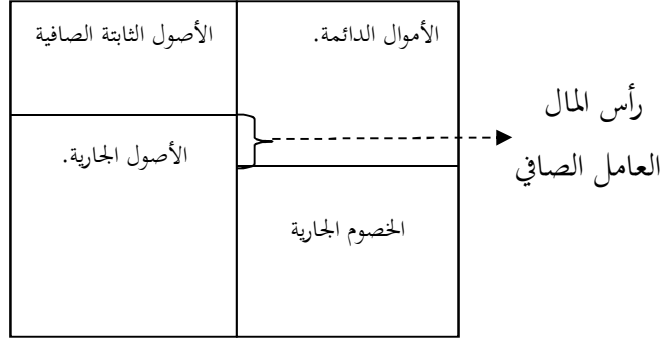
### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

حيث نجد أنها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

الشكل رقم 06: رأس المال العامل الصافي.



Source : Alain Marion, OP.Cit., p119.

وبصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابياً، أي كاف من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها في الحالات الاستثنائية. ويختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل التي تؤثر عليه. وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل، هي<sup>1</sup>:

✓ رأس المال العامل الصافي موجب  $FR > 0$ : يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى

الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى

بإستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات

المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة،

✓ رأس المال العامل الصافي معدوم  $FR = 0$ : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة

فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح

أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة،

<sup>1</sup> سعادة اليمين، مرجع سابق، صص 61-62.

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

✓ رأس المال العامل الصافي سالب  $FR < 0$ : في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

#### - عوامل تغير رأس المال العامل الصافي:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات والعوامل التي تقف وراءها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية<sup>1</sup>. ويمكن تلخيص العوامل التي تؤثر في رأس المال العامل الصافي في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: عوامل تغير رأس المال العامل الصافي.

العوامل التي تخفض في رأس المال العامل الصافي		
زيادة التسيّبات: - حيازة جديدة للأصول المادية، المعنوية والمالية. - الإنتاج المثبت.	نقص في الأموال الخاصة: - تخفيض رأس المال الاجتماعي. - خسائر الاستغلال. - توزيع الاحتياطات. - توزيع الترحيل من جديد في شكل علاوات الأسهم.	نقص في الاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال: - تسديد القروض طويلة ومتوسطة الآجال. - تسديد الحسابات الجارية للشركاء.
العوامل التي تزيد في رأس المال العامل الصافي		
نقص التسيّبات: - التنازل عن الأصول المادية، المعنوية. - التنازل عن الأصول المالية وتسديد القروض طويلة الأجل.	زيادة في الأموال الخاصة: - زيادة رأس المال الاجتماعي. - زيادة الاحتياطات تحت تأثير النتائج الإيجابية.	زيادة في الاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال: - زيادة في الاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال.

Source : Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p126.

<sup>1</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 116.

## 2.1.2. رأس المال العامل الوظيفي:

### - مفهوم وطريقة حساب رأس المال العامل الوظيفي:

رأس المال العامل الوظيفي (رأس المال العامل الصافي الإجمالي) هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، ويمكن تعريفه بأنه: "فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال"، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة<sup>1</sup>. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة.

### - احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات والمدفوعات<sup>2</sup> و كما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى<sup>3</sup>:

✓ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ.ر.م.ع.إ): ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

✓ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.ر.م.ع.خ.إ): يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p.p 128-129.

<sup>2</sup> Ibid, p.p 131-133.

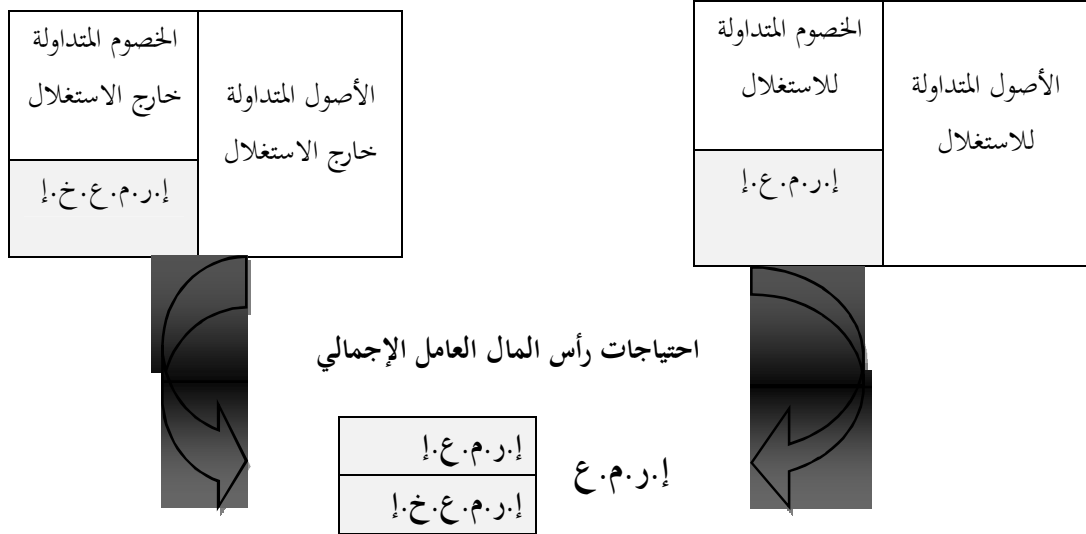
<sup>3</sup> عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي. مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص-ص 17-18.

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

ويبين الشكل التالي كيفية حساب كل من احتياجات رأس المال العامل للاستغلال، احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال واحتياجات رأس المال العامل.

الشكل رقم 08: مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل.



Source : Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p134.

## - الخزينة الصافية:

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل<sup>1</sup>. ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها<sup>2</sup>. وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}.$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية} + \text{أموال الخزينة أصول} - \text{أموال الخزينة خصوم}.$$

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>Christian Hoarau, OP.Cit., p 61.

<sup>2</sup> مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص35.  
<sup>3</sup> سعادة اليمين، مرجع سابق، ص- ص 66-67.

### ✓ الحالة الأولى: الخزينة الصفريّة:

وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

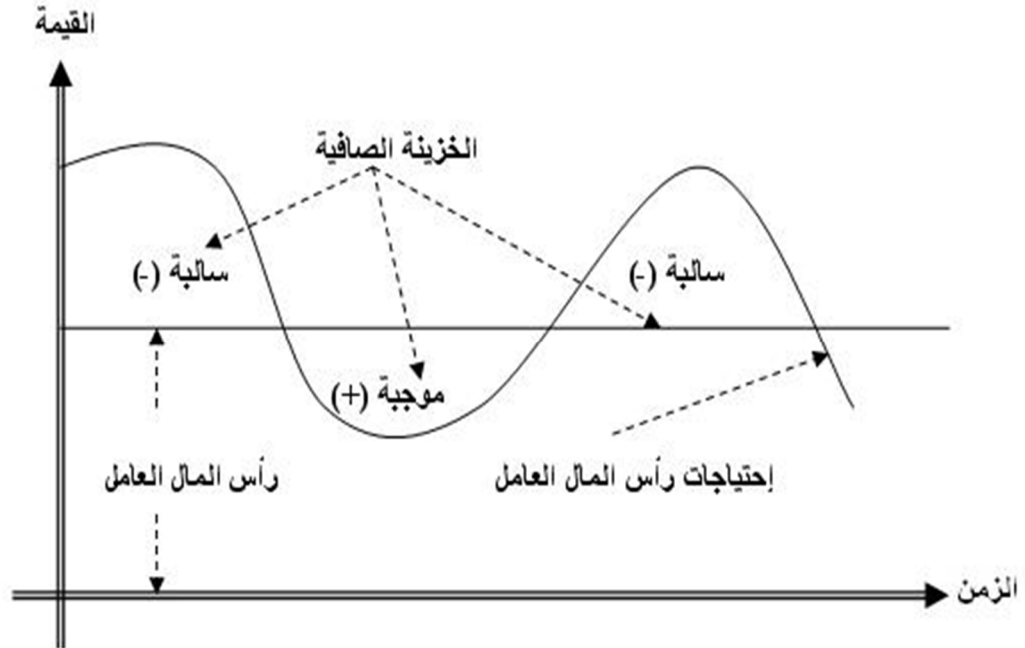
### ✓ الحالة الثانية: الخزينة الموجبة:

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

### ✓ الحالة الثالثة: الخزينة السالبة:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

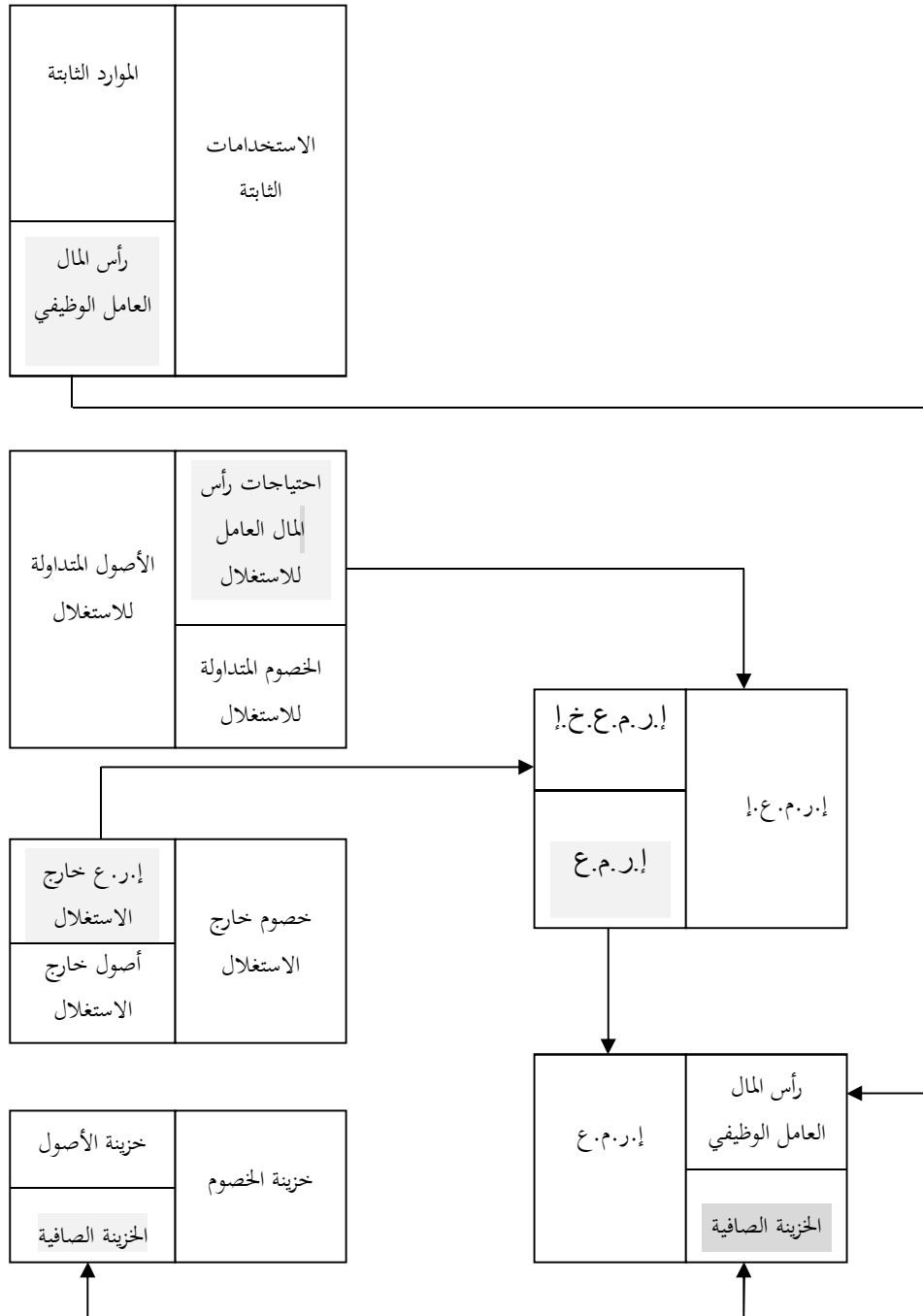
الشكل رقم 09: الحالات الممكنة للخزينة الصافية.



Source : Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p138.

وفي الشكل التالي نقدم التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

الشكل رقم 10: التوازن المالي للميزانية الوظيفية.



Source : Hubert de la Bruslerie, OP.Cit., p 243.

### 3. التحليل بالنسب المالية:

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول. وتشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، وتشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائنيها<sup>1</sup>.

#### 1.3. نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات. وترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق<sup>2</sup>. وتشمل هذه النسب ما يلي:

الجدول 11: نسب السيولة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية.
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون.
نسبة النقدية	$\frac{\text{الموجودات و ما يماثلها}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية وما في حكمها (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن: منير شار محمد وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 72-74.

#### 2.3. نسب النشاط ومعدلات الدوران:

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال. وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي<sup>3</sup>. ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، مرجع سابق، ص 442.  
<sup>2</sup> عاطف وليم أندرواس، مرجع سابق، ص 95.  
<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 95.

الجدول رقم 12: نسب النشاط ومعدلات الدوران.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}}$	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.
معدل دوران الذمم	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رصيد الذمم}}$	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح.
فترة التحصيل	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين}}$	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.
معدل دوران النقدية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الموجودات و يماثلها}}$	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن: عاطف وليم أندرواس، مرجع سابق، ص- ص 95-100 ومحمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص- ص 137-141.

### 3.3. نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:

أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية<sup>1</sup>. وهناك العدد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها:

<sup>1</sup> محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص667.



## الفصل الثاني:

## التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

الجدول رقم 13: النسب الهيكلية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب.
نسبة التمويل الخارجي للأصول	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير.
نسبة التمويل الداخلي للأصول	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل.
نسبة المديونية الكاملة	$\frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	$\frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن: محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص- ص 667-668 ومنير شاكر محمد، مرجع سابق، ص- ص 55-59.

### 4. المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات للميزانية:

لقد رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل أن أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات يقوم على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، وذلك بهدف الخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات. لذا سنخصص هذه النقطة لعرض مثالين نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن للميزانية.

#### 1.4. التحليل الأفقي:

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات ضرورة إعداد الميزانية على أساس سنتين متتاليتين، حيث يترتب على ذلك إمكانية القيام بالتحليل الأفقي دون الحاجة للميزانية السابقة. وفيما يلي مثال نوضح من خلاله كيفية إجراء التحليل الأفقي.

## الفصل الثاني:

## التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

الجدول رقم 14: مثال للتحليل الأفقي للميزانية.

البند	ميزانية المؤسسة (2009/12/31)	ميزانية المؤسسة (2010/12/31)	التغير المطلق	التغير النسبي
الأصول غير الجارية:	900000	990000	90000	10%
الثبتيات العينية	900000	990000	90000	10%
الأصول الجارية:	275000	275000	-	-
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	100000	80000	(20000)	(20%)
البنوك والحسابات الجارية	150000	180000	30000	20%
الزبائن	25000	15000	(10000)	(40%)
إجمالي الأصول	1175000	1265000	90000	7.66%
الأموال الخاصة	600000	624000	24000	4%
رأس المال الصادر	480000	480000	-	-
الاحتياطات	120000	144000	24000	20%
الخصوم غير الجارية	545000	605000	60000	11%
السندات التساهمية	245000	245000	-	-
قتراضات لدى مؤسسات القرض	300000	360000	60000	20%
الخصوم الجارية	30000	36000	6000	20%
الموردون	30000	36000	6000	20%
مجموع الخصوم	1175000	1265000	90000	7.66%

المصدر: من إعداد المترشح.

يقوم التحليل الأفقي بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنبا إلى جنب مع التغيرات النسبية لأن اقتصار التحليل على أي منها قد يكون مضللا في كثير من الأحيان. ويجب الإشارة إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات، بل تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها. ولذا فإننا نتمكن ومن خلال الجدول رصد الحقائق التالية:

1. سجل ارتفاعا في الأصول الثابتة حيث أصبحت (990000) في العام 2010، أي بزيادة قدرها (90000) وبمعدل زيادة (10%) عن العام الماضي. وهو ما يشير إلى إدخال المؤسسة أصولا ثابتة جديدة للخدمة.

2. كما أظهر الجدول بأن الأصول الجارية لم تتغير، إلا أن المخزون انخفض بقيمة 20000 أي بمعدل انخفاض 20%، وهو ما قد يشير إلى على عدم قدرة المؤسسة على تسويق مخزونها أو أن المؤسسة سعت إلى خفض استثمارها في المخزون نظرا لتوقعها انخفاض الطلب عليه. أما الزبائن فإنه سجل انخفاض بمعدل 40%، وهو ما يشير إلى قدرة المؤسسة على تحصيل هذه الديون من أصحابها أو أن

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

المؤسسة تتبع أصلاً سياسة ائتمان متحفظة. ولا بد من الربط بين التغيرات المسجلة في المخزون والزيائن والنقدية لما لذلك من تأثير مهم على سيولة المؤسسة، حيث سجلت البنوك والحسابات الجارية ارتفاع بمعدل 20% مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يشير إلى زيادة سيولة المؤسسة.

3. أما القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر الأموال في المؤسسة (الأموال الخاصة، الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية) فيتضح فيه وبشكل جلي أن المؤسسة قد زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي على حساب المصادر الداخلية، حيث سجلت الخصوم غير الجارية ارتفاعاً بمعدل 11%، والخصوم الجارية ارتفاعاً بمعدل 20%، في حين سجلت الأموال الخاصة ارتفاعاً طفيفاً لم تتجاوز 4%.

## 2.4. التحليل المقارن:

لتوضيح طريقة التحليل المقارن للميزانية سوف نستعرض المثال التالي:

الجدول رقم 15: مثال للتحليل المقارن للميزانية.

ميزانية المؤسسة أ		ميزانية المؤسسة ب		البند
المبالغ	%	المبالغ	%	
600000	66.67%	700000	70%	الأصول غير الجارية
600000	66.67%	700000	70%	التشبيات العينية
300000	33.33%	300000	30%	الأصول الجارية:
100000	11.11%	150000	15%	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
150000	16.66%	100000	10%	البنوك والحسابات الجارية
50000	5.56%	50000	5%	الزيائن
900000	100%	1000000	100%	إجمالي الأصول
600000	66.67%	650000	65%	الأموال الخاصة
480000	53.33%	480000	48%	رأس المال الصادر
120000	13.34%	170000	17%	الاحتياطات
260000	28.88%	300000	30%	الخصوم غير الجارية
200000	22.22%	240000	24%	السندات التساهمية
60000	6.66%	60000	6%	الإقتراضات لدى مؤسسات القرض
40000	4.44%	50000	5%	الخصوم الجارية
40000	4.44%	50000	5%	الموردون
900000	100%	1000000	100%	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد المترشح.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج الحقائق التالية:

### أولا هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول للمؤسستين. حيث تمثل الأصول الغير الجارية (الثبتيات العينية) للمؤسسة (ب) 70% من إجمالي الأصول بينما لم تتعدى في المؤسسة (أ) 66.67%. في حين تزيد نسبة الأصول الجارية للمؤسسة (أ) بالنسبة للمؤسسة (ب) بنسبة 3.33%، وهذا يعود إلى ارتفاع كل من بندي الزبائن والبنوك والحسابات الجارية للمؤسسة (أ) مقارنة بالمؤسسة (ب)، حيث تسجل الأولى زيادة قدرها 0.56% وتسجل الثانية زيادة قدرها 6.66%، وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة المخزون لدى المؤسسة (ب) عنها في المؤسسة (أ) بنسبة 3.89%.

### ثانيا: بما يتعلق بمصادر تمويل المؤسسة :

يوضح الجدول السابق اعتماد المؤسسة (ب) على مصادر تمويلها الخارجية أعلى من المؤسسة (أ) بـ 1.67%، حيث ترتفع نسبة كل من الموردين والسندات التساهمية في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة (أ) بنسبة 0.56% و 1.78% على الترتيب، وهذا على الرغم من انخفاض نسبة الاقتراضات لدى مؤسسات الاقتراض بالنسبة للمؤسسة (أ) بنسبة 0.66%.

### المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج

يهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها: قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، التحليل الأفقي والعمودي.

#### 1. قدرة التمويل الذاتي:

##### 1.1. تعريف قدرة التمويل الذاتي:

يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة. ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها. فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الاستثمارات)، تسديد القروض، تمويل تطورها وغوها (الاحتياجات)، مكافأة المساهمين فإنه يعتبر أيضا ملاذا لها في حالة عدم كفاية رأس مالها العامل.

ويعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مردودية وملاءة المؤسسة: مقياس للمردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، ومقياس للملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين<sup>1</sup>.

## 2.1. طرق حساب قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في<sup>2</sup>:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{مجموع المقبوضات} - \text{مجموع المدفوعات}$$

وهناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح والجمع:

### - الطريقة الأولى: طريقة الطرح:

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

الجدول رقم 16: طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح).

الحسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (ما عدا 752)	المنتجات العملية الأخرى.	+
65 (ما عدا 652)	الأعباء العملية الأخرى.	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-
77	المنتجات غير العادية.	+
67	الأعباء غير العادية.	-
695	الضريبة على الأرباح.	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, *Analyse financière*. BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011, p 47.

### - الطريقة الثانية: طريقة الجمع:

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

<sup>1</sup> Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p118.

<sup>2</sup> عبد الحفيظ الأرقم، مرجع سابق، ص34.

الجدول رقم 17 : طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع).

الحسابات	النتيجة الصافية	
68.	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	+
78.	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات.	-
652.	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية.	+
752.	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية.	-
754.	أقساط إعانات الاستثمار احولة للنتيجة للسنة المالية	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, OP.Cit., p 48.

### 3.1. التمويل الذاتي:

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم). ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها<sup>1</sup>. ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - علاوات الأسهم.

### 2. نسب الربحية:

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعدد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط. ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي<sup>2</sup>.

#### 1.2. نسب ربحية المبيعات (الهوامش):

تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

<sup>1</sup> Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p120.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص62.

## الفصل الثاني:

## التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

الجدول رقم 18: نسب ربحية المبيعات (الهوامش).

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة هامش الربح الإجمالي.	$\frac{\text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة.	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال.	$\frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتيجة الاستغلال.	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي.	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

Source: Christophe Thibierge, *Analyse financière*. Vuibert, 2 édition, Paris, France, 2007, p 67.

### 2.2. نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية. وفيما يلي أهم نسب المردودية:

الجدول رقم 19: نسب المردودية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصافية	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الإقتصادية}^1}$	يركز هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي.
المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	يوضح هذا العائد مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال.

Source: Ibid, p 72.

ويمكن تحليل المردودية الاقتصادية الصافية إلى نسبتين كما يلي:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{نتيجة الاستغلال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{نتيجة الاستغلال}}$$

وفيما يلي نقدم شرح مختصر لكل نسبة من النسب السابقة:

<sup>1</sup> الأصول الاقتصادية = التثبيات الإجمالية الصافية + احتياجات رأس المال العامل.

- تمثل النسبة (نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال) نسبة هامش نتيجة الاستغلال، وتعبّر هذه النسبة عن مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال،
- تمثل النسبة (رقم الأعمال/ التثبيات الصافية + احتياجات رأس المال العامل) معدل دوران الأصول الاقتصادية، ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.

و كما يمكن تحليل المردودية المالية إلى ثلاثة نسب مالية كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وفيما يلي نقدم شرح مختصر لكل نسبة من النسب المالية السابقة<sup>1</sup>:

- تمثل النسبة (النتيجة الصافية/رقم الأعمال) نسبة هامش الربح الصافي للمؤسسة، حيث يعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة، وكما يأخذ بعين الاعتبار الوضعية التنافسية على سوق السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة،
- أما النسبة (رقم الأعمال/إجمالي الأصول) هي معدل دوران الأصول، وتقدم لنا معلومات حول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة وتسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع،
- وأخيرا فإن النسبة (إجمالي الأصول/الأموال الخاصة) تعبر عن السياسة المالية للمؤسسة، وبمعنى آخر فهي تقيس معدل المديونية الكاملة للمؤسسة وذلك لكون إجمالي الأصول يساوي الخصوم مضافا إليه الأموال الخاصة، وعليه فإن:

$$1 + \text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ويستخدم بعض المحللين الماليين لدراسة المردودية الاقتصادية نسب أخرى أكثر تفصيلا، والتي تقوم على تمييز أعمق بين الأنشطة المالية والاستغلالية للمؤسسة. وفي هذا الصدد يذكر المحلل المالي كريستوف ثيبيارج "Christophe Thibierge" النسب التي نفصلها فيما يلي:

<sup>1</sup>Hubert de La Bruslerie, OP.Cit., p 185.



الجدول رقم 20: نسب المردودية الاقتصادية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصناعية	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{التبittات الاجمالية الصافية (ما عدا التبittات المالية) + احتياجات رأس المال العامل}}$	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد من نشاطها الاستغلالي باستخدام مجموع الأصول الاقتصادية (ماعدا التبittات المالية) .
المردودية الاقتصادية للأصول المالية	$\frac{\text{الايادات المالية}}{\text{التبittات المالية الصافية + الموجودات و ما يماثلها}}$	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها المالي إلى مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المالية.
المردودية الاقتصادية "الموسعة"	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال + الايادات المالية}}{\text{التبittات الاجمالية الصافية + احتياجات رأس المال العامل + الموجودات و ما يماثلها}}$	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي والمالي إلى مجموع الأموال المستثمرة.

source: Christophe Thibierge, OP.Cit., p 77.

### 3.الرافعة المالية:

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية. وهذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة -نظرا للتكلفة- التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها، وعليه فإن هناك حد لا ينبغي تجاوزه<sup>1</sup>.

#### -صياغة أثر الرفع المالي:

يمكننا توضيح طريقة صياغة علاقة الرفع المالي انطلاقا من الشكل رقم 12:

الجدول رقم 21: الميزانية

(أص) مجموع الأصول	(أخ) الأموال الخاصة
أو "الأصول الاقتصادية"	(د) الديون المالية

Source : Elie Cohen, OP.Cit., p 427.

إذا كان (م.ق) هو معدل المردودية الاقتصادية للأصول، فإن نتيجة الاستغلال هي:

$$\text{نتيجة الاستغلال} = \text{م.ق} \times \text{أص}$$

<sup>1</sup> مليكة زغيب ميلود بوشنكير ، مرجع سابق، ص- ص 89-90.

تسمح هذه النتيجة بتسديد المقرضين، دفع الضرائب ومكافأة المساهمين.

-1

$$\text{الأعباء المالية} = \text{ع} \times \text{د}$$

ع: معدل التكلفة المتوسطة للديون (فوائد الديون).

د: الديون.

-2

$$\text{النتيجة الصافية} = (\text{نتيجة الاستغلال} - \text{الأعباء المالية}) \times (1 - \text{ض}).$$

ض: الضرائب.

3- وبتعويض نتيجة الاستغلال بـ م.ق.أص، والأعباء المالية بـ ع × د نتوصل إلى:

$$\text{النتيجة الصافية} = (\text{م.ق.أص} - \text{ع} \times \text{د}) \times (1 - \text{ض}).$$

4- آخذنا بعين الاعتبار المساواة المحاسبية بين مبلغ الاستخدامات (أخ+د) ومبلغ الموارد المتراكمة (أص)،

يمكننا التوصل لحساب النتيجة الصافية كما يلي:

$$\text{م.ق.أص} = \text{م.ق.أ} \times (\text{أخ} + \text{د}).$$

وبتعويض م.ق.أص بـ م.ق.أ × (أخ+د) نتوصل إلى:

$$\text{النتيجة الصافية} = (\text{م.ق.أ} \times \text{أ} + \text{م.ق.أ} \times \text{د} - \text{ع} \times \text{د}) \times (1 - \text{ض}).$$

$$= [\text{م.ق.أ} \times \text{أ} + \text{م.ق.أ} \times (\text{ع} - \text{د})] \times (1 - \text{ض}).$$

تسمح هذه العلاقة الأخيرة بتحديد المردودية المالية كالاتي<sup>1</sup>:

$$\text{النتيجة الصافية} = \frac{\text{م.ق.أ} \times \text{أ} + \text{م.ق.أ} \times (\text{ع} - \text{د})}{\text{أ.أ}} = \frac{\text{م.ق.أ} \times \text{أ}}{\text{أ.أ}}$$

$$\text{م.ق.أ} = \frac{\text{أ.أ}}{\text{أ.أ}} \times [\text{م.ق.أ} + (\text{ع} - \text{د})] \times (1 - \text{ض})$$

<sup>1</sup>Elie COHEN, OP.Cit., p.p 427-428.

أي أن المردودية المالية (م.م) تساوي المردودية الاقتصادية (م.ق) مضافا إليها "الرفع المالي" المعبر عنه

(م.ق-ع)  $\frac{د}{أ.خ}$ . ويمكن تقسيم أثر الرفع المالي إلى عنصرين هما:

- (م.ق-ع): وهو المتمثل في معدل الفرق بين المردودية الاقتصادية ومعدل التكلفة المتوسطة للديون،

-  $\frac{د}{أ.خ}$ : الذي يمثل الهيكل المالي للمؤسسة ويصطلح على تسميته "ذراع الرفع".

ونلخص في نهاية الأمر ثلاث حالات<sup>1</sup>:

- **الحالة الأولى:** يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبر

من معدل فوائد الديون، فكلما زاد ذراع الرفع وزاد الفرق (م.ق-ع)، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مردودية الأموال الخاصة،

- **الحالة الثانية:** للرفع أثر حيادي عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل فوائد الديون، وهي حالة نادرة، هذا يؤدي إلى ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى،

- **الحالة الثالثة:** يلعب أثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أقل من معدل فوائد الديون، وكل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة.

#### 4. مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج:

يمكننا توضيح مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج من خلال استعراض مثالين، نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن.

##### 1.4. التحليل المقارن لحسابات النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي في القائمة ألا وهو رقم الأعمال، حيث يعطى الرقم (100%)، وينسب إليه كلف المبيعات، ومصاريف التشغيل،... الخ.

<sup>1</sup> مليكة ز غيب ميلود بوشنقىر، مرجع سابق، ص- ص 94-95.

الجدول رقم 22: مثال التحليل المقارن لحسابات النتائج.

المؤسسة ب		المؤسسة أ		البيان
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
100%	80000	100%	100000	رقم الأعمال
50%	(40000)	60%	(60000)	كلفة المبيعات
50%	40000	40%	40000	هامش الربح الاجمالي
5%	(4000)	5%	(5000)	المصاريف الادارية و العمومية
7.5%	(6000)	10%	(10000)	مصاريف البيع والتوزيع
37.5%	30000	25%	25000	النتيجة التشغيلية
5%	(4000)	5%	(5000)	الأعباء المالية
32.5%	26000	20%	20000	النتيجة العادية قبل الضرائب
6.5%	(5200)	4%	(4000)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)
26%	20800	16%	16000	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد المترشح.

يقوم المحلل في هذا النوع من التحليل بديّة من التأكّد من صلاحية القوائم المالية للمقارنة، فيقوم بفحص التبويب المتبع في كل قائمة ويعمل على توحيد هذا التبويب وإلغاء أي تناقض فيه حتى يتسنى له إجراء المقارنة السليمة. وهذا يضطره في بعض الأحيان إلى إعادة التبويب في أحد هذه القوائم حتى تنسجم مع تبويب القائمة الثانية. أما الخطوة الثانية فتكون باستخراج الأوزان النسبية لبنود قائمتي حسابات النتائج من خلال نسب هذه البنود إلى الرقم القياسي فيها وهو رقم الأعمال<sup>1</sup>. ثم ينتقل المحلل إلى الخطوة الثالثة ألا وهي التحليل حيث تظهر من خلاله الملاحظات التالية:

1. كلفة المبيعات: يتضح من الجدول السابق أن كلفة المبيعات في المؤسسة (أ) استنزفت 60% من رقم الأعمال، بينما كانت هذه النسبة في المؤسسة (ب) 50% فقط. وهو ما يدل على أداء أفضل في المؤسسة (ب) من حيث قدرتها في السيطرة على كلفة المبيعات، وهو ما أدى بالتالي إلى

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص- ص 96-97.

تحقيق نتائج أفضل في النشاط الرئيسي. وهنا يجب تتبع أسباب ارتفاع كلف المبيعات في المؤسسة (أ) عنها في المؤسسة (ب)، وهو ما قد يكون بسبب ارتفاع كلفة البضاعة المعدة للبيع أو انخفاض قيمة بضاعة آخر المدة.

2. مصاريف التشغيل (مصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع): لوحظ أن مصاريف التشغيل شكلت 15% من المؤسسة (أ)، بينما لم تتعدى هذه المصاريف في المؤسسة (ب) 12.5% من رقم الأعمال. ويوضح الجدول السابق أيضا أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع لدى المؤسسة (أ) عنها في المؤسسة (ب) بمعدل 2.5%، وهو ما شكل أحد أسباب الزيادة في رقم أعمال المؤسسة (أ).

3. النتيجة الصافية للسنة المالية: كما يبين الجدول السابق أن المؤسسة (ب) حققت أداء عاما أفضل عندما استطاعت أن تحقق نتيجة صافية تمثل 26% من رقم الأعمال، بينما لم تستطع المؤسسة (أ) أن تصل بنتيجتها الصافية إلى 16% من رقم الأعمال. ولعل أهم الأسباب في ذلك ارتفاع كلف المبيعات في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة (ب) بمعدل 10%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع كما ذكرنا سابقا.

#### 2.4. التحليل الأفقي لحسابات النتائج:

من خلال المثال التالي سنقوم بتوضيح آلية وخطوات إجراء التحليل الأفقي لحسابات نتائج إحدى المؤسسات. حيث يقوم المحلل المالي باعتماد حساب النتائج للعام الأول كسنة أساس، وهذا يمكنه من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حسابات النتائج للعام الثاني. ويقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

## الفصل الثاني:

## التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

الجدول رقم 23: مثال التحليل الأفقي لحسابات النتائج.

البند	العام 2000	العام 2001	التغير المطلق	التغير النسبي
رقم الأعمال	3000000	3300000	300000	10%
كلفة المبيعات	2400000	2640000	240000	10%
هامش الربح الإجمالي	600000	660000	60000	10%
المصاريف الإدارية	40000	40000	-	-
مصاريف البيع والتوزيع	10000	13000	3000	30%
منتجات أخرى عملياتية	50000	62500	12500	25%
النتيجة العملياتية	500000	544500	44500	8.9%
الأعباء المالية	20000	24500	4500	22.5%
النتيجة العادية قبل الضرائب	480000	520000	40000	8.33%
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)	96000	104000	8000	8.33%
النتيجة الصافية للسنة المالية	384000	416000	32000	8.33%

المصدر: من إعداد المترشح.

يوضح الجدول السابق الحقائق التالية:

1. زاد رقم الأعمال بمقدار 300000 وبمعدل 10% عن العام الماضي، وتكون أسباب الزيادة في رقم الأعمال عادة لارتفاع الأسعار أو لزيادة حجم المبيعات، أو أحيانا أخرى بسبب فعالية سياسة البيع والترويج.
2. كلفة المبيعات: ارتفعت الكلف بمعدل 10%، ويلاحظ أن معدل الارتفاع المسجل بها يساوي المعدل الذي سجل في ارتفاع المبيعات.
3. هامش الربح الإجمالي: سجلت المؤسسة زيادة قدرها 60000 أي بمعدل 10%، وذلك نتيجة ارتفاع رقم الأعمال وكلفة المبيعات بنفس المعدل.
4. لم يسجل أي تغير في المصاريف الإدارية، بينما سجل ارتفاع بمعدل 30% في مصاريف البيع والتوزيع بقيمة 3000، وهو ما انعكس إيجابيا على الزيادة في رقم الأعمال إلا أن زيادة هذا الأخير لم تصل إلى معدل الزيادة المسجل في مصاريف البيع والتوزيع.
5. عرفت المنتجات العملياتية الأخرى زيادة بقيمة 12500 أي بنسبة 25%، وهو ما انعكس على زيادة النتيجة العملياتية. بينما زادت الأعباء المالية بنسبة 22.5%، وهذا قد يكون مؤشرا على زيادة قروض المؤسسة.

6. سجلت النتيجة النهائية ارتفاعاً مقداره 32000 أي بمعدل زيادة قدرها 8.33%، وهو مؤشر إيجابي يعود سببه إلى الزيادة التي سجلت في رقم الأعمال والإيرادات العملياتية الأخرى.

### المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة. ويجري تحليل قائمة التدفقات النقدية بأشكال متعددة فإما أن نستخدم قوائم التدفق النقدي للمؤسسة عبر سنوات مختلفة أو أن نستخدم قوائم التدفق النقدي لمؤسسات مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية.

#### 1. الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة:

نهدف من خلال هذا الجزء إلى التفرقة بين مفهومي النتيجة والخزينة، وذلك بالتحول التدريجي من التدفقات المالية المبنية على النتيجة إلى التدفقات المالية للخزينة، أي تبيان الأسس والمراحل التي تبنى بها تدفقات الخزينة.

وتنقسم هذه العملية إلى مراحل عدة تبعا للدورات المكونة للنشاط (دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل). حيث سنبدأ في البداية كيفية الانتقال من نتيجة الاستغلال إلى خزينة الاستغلال، ثم إلى خزينة الاستثمار، فخزينة التمويل. يمكننا في الأخير تجميع الخزينة الصافية الإجمالية.

#### 1.1. إيرادات الاستغلال:

تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال)، غير أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة، وذلك بسبب الآجال الممنوحة للعملاء. وهو ما يسمح لنا بتحديد علاقة الانتقال من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) من خلال العلاقة التالية:

-الارتفاع في مستحقات العملاء.

تحصيلات الاستغلال = رقم الأعمال (المبيعات)

+ الانخفاض في مستحقات العملاء

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

من خلال العلاقة أعلاه نجد أنه قد تم إهمال الإنتاج المخزن ضمن إجراءات الاستغلال، حيث اعتمدنا بشكل مطلق على رقم الأعمال، ويعود ذلك إلى أن التغير في المخزون يؤثر على الخزينة<sup>1</sup>.

#### 2.1. مصاريف الاستغلال:

يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال وفق الطريقة السابقة للتحويل من الإيرادات إلى التحصيلات. وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف، وتتمثل في: الآجال المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين، الآجال المتعلقة بالمشتريات التي يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية. أما الفروقات في التسديد فتحدد من خلال التغيرات في ديون الاستغلال، التغيرات في المشتريات. توضح العلاقة التالية الانتقال من المصاريف إلى النفقات:

(+ ) الارتفاع في مخزون المواد والبضائع.	نفقات الاستغلال = مصاريف الاستغلال المستهلكة
(- ) الانخفاض في مخزون المواد والبضائع.	
(+ ) الانخفاض في ديون الموردين.	
(- ) الارتفاع في ديون الموردين.	

وفي الجدول رقم (24) سوف نوضح كيفية الانتقال من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال:

الجدول رقم 24: الانتقال من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
إنتاج مباع (رقم الأعمال)	- التغير في مستحقات العملاء	=تحصيلات الاستغلال
+ إنتاج مخزون	- إنتاج مخزون	0=
- مصاريف الاستغلال المستهلكة	+ التغير في مستحقات الموردين	=نفقات الاستغلال
	- التغير في مخزون المواد والبضائع	
= الفائض الإجمالي للاستغلال	== التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	=فائض خزينة الاستغلال

Source : Pierre Vernimmen, OP.Cit., p 69.

<sup>1</sup> Pierre Vernimmen, OP.Cit., p 68.



يبين الجدول أعلاه كيفية حساب فائض خزينة الاستغلال انطلاقاً من حسابات النتائج، حيث يمكننا التوصل إليه من خلال طرح التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من الفائض الإجمالي للاستغلال<sup>1</sup>.

### 3.1. تدفقات الاستثمار:

تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر في أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة) وبالتالي فلا تظهر في حسابات النتائج لكن تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سلبي. في حين أن الاستثمار من منظور الثروة يظهر من خلال تناقص دورة الاستغلال عن طريق مخصصات الاهتلاك والتي لا تعبر عن أي تدفق من منظور الخزينة، وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة<sup>2</sup>.

### 4.1. تدفقات التمويل:

بنفس المنهج الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فإن دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخزينة، إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقتطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال، وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج، وعليه يمكن التفريق بين عدة مفاهيم كالآتي<sup>3</sup>:

- إن المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة،
- مكافئات رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخزينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم (وليس على النتيجة)،
- تسديد القروض ومختلف الموارد المالية الخارجية (زيادة الأموال أو القروض) لها تأثير على الخزينة، ولا يحدث أي تأثير على النتيجة.

<sup>1</sup> Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 68-69.

<sup>2</sup> بلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة -دراسة حالة مجمع- SAIDAL، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص 8.

<sup>3</sup> Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 70-71.

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

وفي الجدول رقم (25) نوضح العلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى:

الجدول 25: العلاقة بين عنصر النتيجة وعناصر الخزينة.

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
الفائض الخام للاستغلال.	-تغيرات رأس المال العامل للاستغلال.	=فائض خزينة الاستغلال.
-حصول الاهتلاكات.	-الاستثمارات.	=-الاستثمارات.
=النتيجة التشغيلية.	+حصول الاهتلاكات.	=0.
-الأعباء المالية الصافية للمنتجات المالية	+الرفع في رأس المال.	=التدفق النقدي المتاح قبل الضرائب.
=النتيجة الصافية.	-العلوات المدفوعة	=-الأعباء المالية الصافية للمنتجات المالية
	+مجموع العمود	=+الرفع في رأس المال
		=-الضريبة على المؤسسات
		=-العلوات المدفوعة
=النتيجة الصافية.		=انخفاض في الاستدانة الصافية.

Source: Pierre Vernimmen, OP.Cit., p 71.

## 2. تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة:

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثاً عن التوازن المالي للخزينة.

ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتميزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي:

### 1.2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A":

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاح والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- معدل نمو النشاط،
- أهمية وخصائص هوامش الاستغلال،
- أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل<sup>1</sup>.

## 2.2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B":

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية)<sup>2</sup>.

## 3.2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C":

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال.

- ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة: سياسة رفع رأس المال، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع رأس المال.
- الرفع من رأس المال: والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمين؛ إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:

- ✓ رفع رأس المال نقدا أوعينا: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي،
- ✓ الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة،
- ✓ الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.

<sup>1</sup> Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 280-281.

<sup>2</sup> بلعور سليمان علي بن الطيب، مرجع سابق، ص 5.

- توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة. مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية<sup>1</sup>.

#### 4.2. العلاقات المالية للتوازن:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A .
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B .
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C .
- التغير في الخزينة : حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي :  $D = A - B + C$ .

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: "  $A - B + C = 0$  " .

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A"، وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

- إذا كان  $A - B > 0$ : فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية،

- إذا كان  $A - B = 0$ : هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة

<sup>1</sup> Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 281-282.

الذهب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض،

- إذا كان  $A-B < 0$ : المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال<sup>1</sup>.

### 3. مقاييس قائمة التدفقات النقدية:

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة مختلفة والنسب التي تمثلها هي:

#### 1.3. التدفق النقدي المتاح (FCF):

التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزنة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ولقد عرقه جريونينج بأنه "النقدية المولدة من النشاطات التشغيلية مطروحا منها النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات".

ويجب أن تغطي هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، الفوائد، ضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح.

ويستخدم التدفق النقدي الملحق في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم. كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، الإنفاق الرأسمالي، التوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة<sup>2</sup>.

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها. أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا

<sup>1</sup> بلعور سليمان علي بن الطيب، مرجع سابق، ص- ص 6-7.  
<sup>2</sup> سوزان عطا درغم، العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)- دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص 57.  
(15:30-2012/02/20) www.kantakji.com/fiqh/Files/accountancy/7028.pdf

## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي متاح سالباً للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى<sup>1</sup>.

### 2.3. مقاييس جودة السيولة المالية:

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة<sup>2</sup>. ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

الجدول رقم 26: نسب مقاييس السيولة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التغطية النقدية	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية}}$	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.
نسبة الفائدة المدفوعة	$\frac{\text{فوائد الديون}}{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$	توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص - ص 165-166.

### 3.3. مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس<sup>3</sup>. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

<sup>1</sup> <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621> (25/02/2012-17:00).

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 165.

<sup>3</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص 162.

## الفصل الثاني:

## التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

الجدول رقم 27: نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة النقدية التشغيلية	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$	توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
مؤشر النشاط التشغيلي	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة التشغيلية}}$	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$	توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	$\frac{\text{جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{هامش الربح الإجمالي}}$	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن: محمد مطر، مرجع سابق، ص- ص 162-163.

### 4.3. مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية<sup>1</sup>. ومن أهم هذه النسب:

الجدول رقم 28: نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	$\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} + \text{الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج}}$	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة.
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد و التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.
نسبة الإنفاق الرأسمالي	$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم و السندات}}$	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية.

المصدر: من إعداد المترشح نقلا عن: سوزان عطا درغم، مرجع سابق، ص ص 55-56.

<sup>1</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 166.

#### 4. مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية:

اتجهت معظم عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (حسابات النتائج، الميزانية) إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم إمكانية إجراء التحليل المالي على قائمة التدفق النقدي، بل أن إجراء مثل هذا التحليل يشكل أهمية خاصة للمحلل المالي حيث يستطيع من خلاله الخروج بالكثير من الاستنتاجات عن الوضع المالي للمؤسسة ومصادر التدفق النقدي فيها بالإضافة إلى أوجه استخدام هذه المصادر. وبالنسبة لمقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية فإنه هناك مقاربتين بديلتين هما<sup>1</sup>:

- **المقاربة الأولى:** وفي ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقاً للطريقة المباشرة\*، وبموجب هذه المقاربة نقوم أولاً بالفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في القائمة الواحدة، ثم نعبر عن كل بند من بنود التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة)، كما هو موضح في المثال التالي:

الجدول رقم 29: مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقاً للطريقة المباشرة.

النسب المئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات)
23543	المقبوضات من الزبائن
96.86%	
762	المقبوضات عن بيع التثبيات
3.14%	
24305	المجموع
100.00%	
النسب المئوية من مجموع التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات)
13900	المبالغ المدفوعة للموردين
56.83%	
5113	المبالغ المدفوعة للعاملين
20.90%	
790	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
3.23%	
1134	الضرائب عن النتائج المدفوعة
4.64%	
1300	المسحوبات عن اقتناء تثبيات مادية
5.31%	
1000	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
4.09%	
1220	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
5%	
24457	المجموع
100.00%	

Source: Thomas R Robinson and others, OP.Cit., p 247.

<sup>1</sup> Thomas R Robinson and others, OP.Cit, p 247.

\* تكون هذه القائمة تفصل بين التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة والخارجة.



## الفصل الثاني:

### التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

#### - المقاربة الثانية: وفي ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة

غير المباشرة. وبموجب هذه المقاربة يتم التعبير عن كل بند من بنود القائمة كنسبة مئوية من رقم

الأعمال، وكما تمكن هذه المقاربة من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لما تظهره من بنود فردية

مثل: الاهتلاكات، إصدار القروض، تسديد القروض. ونسوق فيما يلي مثالا عن هذه المقاربة:

نقدم فيما يلي قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ما تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة، ولقد

حققت هذه المؤسسة رقم أعمال قدره 1250000 دج.

الجدول رقم 30: مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة.

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية		
صافي نتيجة السنة المالية	125000	%10
الاهتلاكات والأرصدة	56000	%4.48
قيمة البيع التي تنقص في القيمة الصافية للضرائب	4000	%0.32
زيادة في المخزونات	(80000)	(%6.4)
الزيادة في الزبائن والديون الدائنة الأخرى	(84000)	(%6.72)
الزيادة في الموردين والديون الأخرى	20000	%1.6
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية	41000	%3.28
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
مسحوبات من شراء معدات وأدوات	(45000)	(%3.6)
تحصيلات من مبيعات معدات وأدوات	35000	%2.8
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية	(10000)	(%0.8)
تدفقات أموال الخزينة من عمليات التمويل		
الحصص المدفوعة للمساهمين	(7000)	(%0.56)
تسديد قروض	(5000)	(%0.4)
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بعمليات التمويل	(12000)	(%0.96)
التغيرات الصافية للخزينة	19000	%1.52

المصدر: من إعداد المترشح.

## خلاصة الفصل الثاني

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية منذ نهاية القرن 19، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة وتكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات والاستنتاجات الأصلية.

وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، التحليل الأفقي والتحليل العمودي.

فباستخدام الأدوات السابقة في تحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول: السيولة، الملاءة، الهيكل التمويلي داخل المؤسسة، في حين لو استخدمت باقي الأدوات باستثناء مؤشرات التوازن المالي في مجال تحليل حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة فهذا يوفر لنا معلومات حول أداء المؤسسة وقدرتها على توليد السيولة النقدية وتجدد الإشارة إلى أنه لم يتم التطرق إلى تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة لكونها تقدم معلومات وبطريقة مباشرة دون المرور عبر التحليل المالي.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم  
المالية على واقع مؤسسة صيدال  
الأم

### الفصل الثالث

#### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، ولما كان الاكتفاء بهذا الجانب دون الانتفاع به مجرد ترف فكري، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية النظرية مع الواقع العملي. وقد وقع اختيارنا على مؤسسة صيدال الأم، وذلك نظرا لتوفرها على قوائم مالية يمكن استخدامها في التحليل المالي مقارنة بالقوائم المالية للعديد من المؤسسات الجزائرية الأخرى.

وستتناول في هذا الفصل "تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم"، من خلال عرض المؤسسة صيدال الأم، ثم إسقاط الأدوات وطرق المعالجة التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها بخصوص المؤسسة.

## المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة

إن الشكل الاستراتيجي الذي تحتله الأدوية أدى إلى تأسيس صناعة صيدلانية، تأخذ بعين الاعتبار محاولة تلبية طلبات المجتمع من الأدوية. وتعتبر "صيدال" من أهم المؤسسات التي تنتج وتسوق الأدوية والمواد الصيدلانية في السوق المحلي، كما أنها تعتبر من أحد أهم أقطاب الصناعة في الجزائر.

### المطلب الأول: تقديم مؤسسة صيدال

#### 1. لمحة تاريخية عن مؤسسة صيدال:

تم تأميم سنة 1971 المخابر الفرنسية La BAZ et MERZU و TORANDE من طرف الحكومة الجزائرية آنذاك في إطار حملة تأميمات وسائل الإنتاج وأنشأت "الصيدلة المركزية الجزائرية"، "PCA" (La Pharmacie Centrale Algérienne).

وقمت إعادة هيكلتها في سنة 1982، حيث تم تقسيم الصيدلة المركزية "PCA" إلى خمس مؤسسات حكومية هي<sup>1</sup>:

**الفرع 1: التصنيع المحلي للأدوية:** وأوكل إلى المؤسسة "ENPP" صنع الأدوية ذات الاستعمال البشري والبيطري.

**الفرع 2: استيراد وتوزيع الأدوية:** وأوكل إلى ثلاث مؤسسات هي:

- مؤسسة استيراد وتوزيع الأدوية لغرب الجزائر "ENOPHARM" بوهران،
- مؤسسة استيراد وتوزيع الأدوية لشرق الجزائر "ENCOPHARM" بقسنطينة،
- مؤسسة استيراد وتوزيع الأدوية لوسط الجزائر "ENAPHARM" بالعاصمة.

**الفرع 3: استيراد الأجهزة والمستلزمات الطبية:** فقد أوكل إلى مؤسسة حكومية أخرى وهي "ENEMEDI".

ولقد تمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني ENPP في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة ومركب المضادات الحيوية بالمدينة الذي كان بحيازة الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC (Société nationale des industries chimiques) آنذاك. وفي سنة 1984 تغير اسم المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني تحت تسمية "صيدال".

<sup>1</sup> الوثائق الداخلية لمجمع صيدال.

## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

وأصبحت صيدال مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية في التسيير في فيفري 1989 وذلك تطبيقا لسياسة استقلالية المؤسسات، وتم بموجب ذلك تحويلها إلى مؤسسة وطنية ذات أسهم. وفي إطار الإصلاح المالي للمؤسسات القطاع العمومي سنة 1993 تحملت الدولة جميع ديون وخسائر صيدال ومن جهة أخرى سمحت لها بإنشاء مؤسسات أو فروع جديدة تابعة لها.

واستنادا لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية في بداية سنة 1997 والذي تم بموجبه تقييم المؤسسة بتشخيصها داخليا وخارجيا، تحولت المؤسسة في 1998/02/02 بموجب عقد 97/085 إلى "المجمع الصناعي صيدال".

وفي مارس 1999 وبعد أن قرر المجلس الإداري فتح 20% من رأسماله للمساهمين الخواص، دخل مجمع صيدال بورصة الجزائر وقدرت قيمة السهم الواحد بـ 800 دج وكان أول تسعيرة لأسهم المجمع. ومن خلال مسيرته، تمكن صيدال من تحقيق نتائج هامة واستمرار نشاطه بتطور ملحوظ على المستوى الوطني والمغاربي وفي الحوض الأبيض المتوسط.

وفي 2006/03/12 تم اختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خصوصيتها واستكمال فتح رأسمالها والبحث عن شريك استراتيجي<sup>1</sup>. وفي عام 2009 ارتفعت حصة مؤسسة صيدال في رأس مال somedial إلى 59%، وفي عام 2010 انتقلت حصتها في رأسمال TAPHCO من 38.75% إلى 44.41%، وكما قامت بحيازة 20% من رأس مال مؤسسة IBERAL<sup>2</sup>.

## 2. التعريف بمجمع صيدال:

يعتبر مجمع صيدال مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2500000000 دج. ويتكون من عدة مديريات مركزية وأربعة فروع، إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات التوزيع ومديرية التسويق والإعلام الطبي.

ويحترف المجمع الصناعي صيدال في ميدان صناعة المواد الصناعية والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية له في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستطبالب البشري والبيطري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية- دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم لشعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2007-2008، ص 347-348.

<sup>2</sup> www.saidalgroup.dz/historique.asp (20/03/2012--16:30).

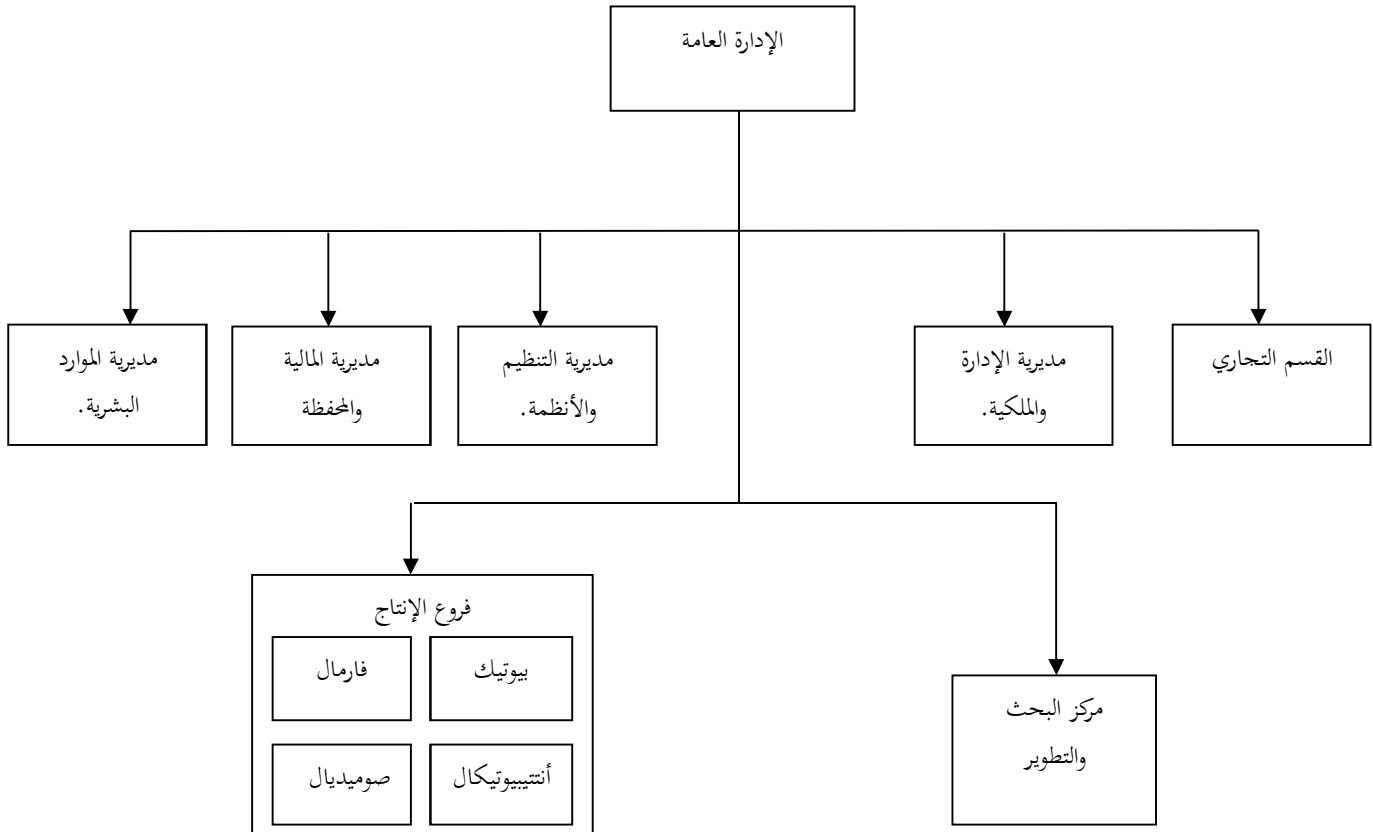
<sup>3</sup> سامية لحول، مرجع سابق، ص 348.

### 3. التنظيم العام لمجمع صيدال:

لا يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة صيدال إلا عن طريق حوكمة جيدة، وهو ما يتطلب تكييف التنظيم وفقا لبرنامج توسع المجمع، وقام مجمع صيدال بتغيير الهيكل التنظيمي في مرحلة أولى في جوان 2010 بوضع تنظيم مرحلي يهدف أساسا إلى حذف الاختلالات الوظيفية، ومس هذا التغيير الهيكلي أولا مركز الإدارة العامة للمجمع وذلك بهدف الاستخدام العقلاني للعمال، توضيح سلطات ومسؤوليات مختلف مستويات التسلسلية والوظيفية. وفي مرحلة ثانية تم إنشاء الفرع التجاري الذي يضم الوحدات التجارية الجهوية وثلاث إدارات في 2 جانفي 2011. ونتيجة لذلك فإنه تم تخفيض المستويات الهرمية للسلطة التابعة للمدير العام من 15 إلى 7 .

ومن المتوقع أن يتم وضع في المرحلة الثالثة (سنة 2012) هيكل تنظيمي يتوافق مع استراتيجية وخطة تطور المجمع<sup>1</sup>.

الشكل رقم 11: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.



Source : [www.saidalgroup.dz/organisation.asp](http://www.saidalgroup.dz/organisation.asp) (21/03/2012-20:00).

<sup>1</sup> RAPPORT du Conseil d'Administration Groupe Sidal, 2010, p 7.

الفصل الثالث: تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم  
ويمكن تقسيم المجمع صيدال إلى 5 فروع أساسية<sup>1</sup> وهي:  
- فرع بيوتيك:

يعتبر فرع بيوتيك أحد الفروع المنتجة لصيدال، مقره الاجتماعي بالمحمدية بالحراش. ويتكون من ثلاثة مصانع إنتاج بالإضافة إلى ورشة أعمال<sup>2</sup>.  
✓ مصنع جسر قسنطينة: للمصنع قدرة إنتاجية تقدر بـ 18 مليون وحدة بيع، ويتكون من قسمين:

- قسم يهتم بإنتاج التحميلات، الأمبولات والأقراص،
  - قسم ثاني مختص بصناعة القارورات وغيرها.
- ✓ مصنع الحراش: يتوفر هذا المصنع على أربعة ورشات وهي:

- ورشة الأشربة،
- ورشة المحاليل،
- ورشة الأقراص والملبسات،
- ورشة المراهم.

- مصنع شرشال: يتكون المصنع من ثلاث ورشات للإنتاج وهي:

- ورشة الأشربة،
- ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس،
- ورشة المحاليل المكثفة.

✓ مصنع باتنة: مختص في إنتاج التحاميل.

<sup>1</sup> RAPPORT du conseil d'administration SAIDAL, OP.Cit., p.p 17-28.

<sup>2</sup> www.saidalgroup.dz/present-biotic.asp (24/03/2012-13:30).



## - فرع فارمال:

يتواجد فرع فارمال بالدار البيضاء، ويتكون من ثلاث مصانع للإنتاج ومخبر لمراقبة الجودة والنوعية<sup>1</sup>.  
✓ **مصنع الدار البيضاء:** ويعتبر هذا المصنع الكائن بالمنطقة العاصمة بالدار البيضاء من أقدم المصانع المكونة لفرع فارمال. ويقوم هذا المصنع بإنتاج مجموعة كبيرة من الأدوية بمختلف أنواعها الجالينيكية (galénique) بقدرة إنتاجية تفوق 40 مليون وحدة بيع.

✓ **مصنع قسنطينة:** ويتوفر هذا المصنع على قسمين للإنتاج:

- قسم الأشكال السائلة ويحتوي على مشغلين للأشربة بطاقة إنتاجية قدرها 10 مليون وحدة للبيع،

- قسم الأنسولين ويتخصص بصنع ثلاثة أصناف للأنسولين ذات الاستعمال البشري (الأنسولين السريع، الأنسولين المركب، الأنسولين الأساسي/القاعدي).

✓ **مصنع عنابة:** ويتخصص هذا المصنع في إنتاج الأشكال الجافة بقدرة إنتاجية تتجاوز 5 مليون وحدة.

## - فرع أنتيبوتيكال:

يتمركز هذا الفرع بالمدينة، ويتربع على مساحة قدرها 25 هكتار من بينها 19 هكتار مبنية. ويضم الوحدات التالية<sup>2</sup>:

✓ **وحدة إنتاج المادة الفعالة البنسيلينية وغير البنسيلينية:** ويتم فيها الإنتاج بواسطة عملية التخمر ونصف التحليل، حيث تصل سعة التخمر إلى 1200 م<sup>3</sup> بطاقة إنتاج تبلغ 750 طن من المواد الأولية.

✓ **وحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية:** وتحتوي على بنائتين منفصلتين، الأولى لإنتاج الأدوية البنسيلينية، والأخرى خاصة بإنتاج الأدوية غير البنسيلينية بطاقة إنتاجية قدرها 60 مليون وحدة.

<sup>1</sup> سامية لحول، مرجع سابق، ص 353-354.  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 352-353.

## - فرع صوميدال:

يعتبر فرع صوميدال ثمرة شراكة بين المجمع صيدال ومجمع الدواء الأوروبي (GPE) و FINALEP يقع في المنطقة الصناعية لواد السمار بالجزائر العاصمة ويتربع على مساحة قدرها 17000 م<sup>2</sup>، وتتوفر صوميدال على تجهيزات حديثة بقدرة إنتاجية 18 مليون وحدة موزعة على 3 أقسام وهي<sup>1</sup>:

- ✓ قسم خاص موجه لإنتاج المنتجات الهرمونية بطاقة إنتاجية قدرها 4 ملايين وحدة،
- ✓ قسم لإنتاج الأشكال السائلة من الأشربة والمحاليل بطاقة إنتاجية 6 مليون وحدة،
- ✓ قسم إنتاج موجه للأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بطاقة إنتاجية 8 ملايين وحدة.

## - المؤسسة الأم:

وهي تشمل الإدارة العامة للمجمع، الوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بباتنة ووهران، مركز البحث والتطوير<sup>2</sup>.

✓ **الوحدات التجارية:** يتكون المجمع الصناعي صيدال من ثلاث وحدات تجارية، حيث أنشأت أول وحدة تجارية مركزية UCC سنة 1996 بهدف تخزين وتوزيع كل منتجات مجمع صيدال، ولضمان خدمة جيدة للعملاء، وتهتم بالعمليات التجارية والتوزيع وللتقرب أكثر من العملاء. وبعد النتائج التي أسفرت عن وحدة العاصمة والتي شجعت المجمع لفتح نقاط بيع أخرى في شرق وغرب الوطن، تأسست وحدتان للتوزيع، وحدة الشرق على مستوى باتنة UCE في سنة 1999، ووحدة الغرب بوهران UCO في سنة 2000.

✓ **مركز البحث والتطوير:** يباشر مركز البحث والتطوير لمجمع صيدال على كل ما هو بحث علمي وتطوير للأدوية والتقنيات الصيدلانية والتحكم بعمق في تغيرات السوق، وقد تم إنشاء هذا المركز في 24 جويلية 1999 لتدعيم وحدة البحث في الأدوية والتقنيات الصيدلانية.

<sup>1</sup> www.saidalgroup.dz/present-somedial.asp (26/03/2012-15:00).

<sup>2</sup> سامية لحول، المرجع السابق، ص 355.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### المطلب الثاني: القوائم المالية للمؤسسة صيدال الأم

#### 1. تقديم مؤسسة صيدال الأم:

تضم مؤسسة صيدال الأم كما أشرنا سابقا الإدارة العامة للمجمع، الوحدات التجارية، مركز البحث والتطوير. ونوضح في الجدول التالي أهم الحسابات الوسيطة للمؤسسة:

الجدول رقم 31: تطور أهم الحسابات الوسيطة لمؤسسة صيدال الأم.

التطور (%)	الدورة		الحسابات
	2010	2009	
2010/2009			
17	9553016	8130905	رقم الأعمال
135-	116804-	335774	القيمة المضافة
39-	576784	952877	النتيجة الصافية

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Saidal, OP.Cit., p17.

- **النتيجة الصافية:** حققت المؤسسة نتيجة موجبة في سنة 2010 بمقدار 577 مليون دينار بانخفاض بقيمة 39% مقارنة بالدورة السابقة<sup>1</sup>.

- **الموارد البشرية:** بلغ عدد عمال مؤسسة صيدال الأم 762 عامل في سنة 2010 ، ولقد عرف انخفاضا بمقدار 7% مقارنة لعدد عمال المؤسسة في الدورة السابقة. ونقدم فيما يلي جدولاً يلخص لنا توزيع عدد العمال حسب الأصناف المهنية:

الجدول رقم 32: توزيع عدد عمال مؤسسة صيدال الأم حسب الأصناف المهنية .

البيان	2009	2010	التغيرات (%)
إطارات	590	552	6-
فني (تقني)	192	175	9-
أعوان (منفذين)	36	35	3-
المجموع	818	762	7-

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Saidal, OP.Cit., p18.

<sup>1</sup> RAPPORT du conseil d'administration SAIDAL, OP.Cit., p18.

الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

2. الميزانية لمؤسسة صيدال الأم:

الجدول رقم 33: ميزانية مؤسسة صيدال الأم - أصول

الأصول	2010/12/31	2009/12/31
القيم الخامة	الإهلاكات أو المؤنات	القيم الصافية
الأصول غير الجارية:		
فارق الشراء.		
التشبيات غير المادية.		
التشبيات المادية.		
أراضي.	4464985929.75	12105711.45
مباني.	1051519715.41	50822282.63
تشبيات مادية أخرى.	606742102.95	148628742.10
تشبيات ممنوح امتيازها.		
تشبيات جاري إنجازها	1920336.22	1911636.22
التشبيات المالية:		
السندات الموضوعة موضع المعادلة -		
المؤسسات المشاركة.		
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه.	12674469026.30	11458597888.42
سندات أخرى مثبتة.		
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية.	1384928.25	1579923.50
ضرائب مؤجلة على الأصل.		
مجموع الأصول غير الجارية.	18807458186.76	11675388242.22
الأصول الجارية:		
المخزونات والجاري إنجازها.	91906586.38	197662802.26
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة.		
الزبائن.	4039658559.46	4474539518.19
المدينون الآخرون.	497343288.57	543162665.44
الضرائب.	13473709.28	11025760.31
الأصول الجارية الأخرى.		
الموجودات وما يماثلها.		
توظيفات وأصول مالية جارية.	18559989.19	18559989.19
الحزينة.	1669027780.35	947773806.35
مجموع الأصول الجارية.	6329969913.23	6192724541.74
المجموع العام للأصول.	25137428099.99	17868112783.96

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Saidal, OP.Cit., p 32.

## الفصل الثالث:

## تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 34: ميزانية مؤسسة صيدال الأم-خصوم.

2009/12/31	2010/12/31	الخصوم
2500000000.00	2500000000.00	الأموال الخاصة: رأس المال الصادر. رأس المال غير المطلوب. العلاوات والاحتياطات. فارق إعادة التقييم. فارق المعادلة. النتيجة الصافية. رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد.
131728070.63	721204822.99	
11602578.93	11602578.93	
952876752.36	576783616.85	
3478065.94	3478065.94	
<b>3599685467.86</b>	<b>3813069084.71</b>	<b>المجموع 1.</b>
308097868.76	308097868.76	الخصوم غير الجارية. القروض والديون المالية. الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها). الديون الأخرى غير الجارية. المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا.
111333287.29	5608758514.99	
<b>419431156.05</b>	<b>5916856383.75</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2).</b>
9578703338.78	9284834200.35	الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقة. الضرائب. الديون الأخرى. خزينة الخصوم.
36971519.78	36821881.78	
3964393209.95	3753020706.79	
268928091.54	290312428.84	
<b>13848996160.05</b>	<b>13364989217.76</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية (3).</b>
<b>17868112783.96</b>	<b>23094914686.22</b>	<b>المجموع العام للخصوم.</b>

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Saidal, OP.Cit., p33.

الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

3. حسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم:

الجدول رقم 35 : حسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم.

2009/12/31	2010/12/31	
8130905421.75	9553016324.06	رقم الأعمال. تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها. الإنتاج المثبت. إعانات الإستغلال.
<b>8130905421.75</b>	<b>9553016324.06</b>	<b>1. إنتاج السنة المالية.</b>
(7527979421.22) (267152103.99)	(9417210930.89) (252609855.55)	المشتريات المستهلكة. الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.
<b>(7795131525.21)</b>	<b>(9669820786.44)</b>	<b>2. إستهلاك السنة المالية.</b>
<b>335773896.54</b>	<b>(116804462.38)</b>	<b>3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2).</b>
(536060343.82) (153215272.44)	(578362342.29) (150950037.96)	أعباء العاملين. الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
<b>(353501719.72)</b>	<b>(846116842.63)</b>	<b>4. الفائض الخام للاستغلال.</b>
102864805.96 (67643603.38) (1041171536.54) 367271710.14	140323439.91 (32216215.28) (336049429.67) 419694868.63	المنتجات العملية الأخرى. الأعباء العملية الأخرى. المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.
<b>(992180343.54)</b>	<b>(654364179.04)</b>	<b>5. النتيجة العملية.</b>
1962284279.46 (17227183.56)	1248461469.48 (17313673.59)	المنتجات المالية. الأعباء المالية.
<b>1945057095.90</b>	<b>1231147795.89</b>	<b>6. النتيجة المالية.</b>
<b>952876752.36</b>	<b>576783616.85</b>	<b>7. النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6).</b>
10563326217.31 (9610449464.95)	11361496102.08 (10784712485.23)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية. مجموع منتجات الأنشطة العادية. مجموع أعباء الأنشطة العادية.
<b>952876752.36</b>	<b>576783616.85</b>	<b>8. نتيجة الأنشطة العادية.</b>
		عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبينها). عناصر غير عادية (أعباء) ( يجب تبينها).
		<b>9. النتيجة غير العادية.</b>
<b>952876752.36</b>	<b>576783616.85</b>	<b>10. صافي نتيجة السنة المالية</b>

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Saidal, OP.Cit., p34.

#### 4. جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال الأم:

الجدول رقم 36: جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال الأم.

2009/12/31	2010/12/31		
(61975047.51)	684239442.02	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية:	1
8499637191.30	9271821762.50	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.	10
8519616909.16	7974895560.91	لمبالغ المدفوعة للموردين والعاملين.	11
41995329.65	37504430.57	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.	12
	575182329.00	الضرائب عن النتائج المدفوعة.	13
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.	2
1173603.78	1186707.40	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).	21
(60801443.73)	685426149.42	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).	29
		تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار.	3
25751073.70	8250989.76	المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مادية أو غير مادية.	31
		التحصيلات عن عمليات بيع تثبيطات مادية أو غير مادية.	32
		المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية.	33
		التحصيلات عن عمليات بيع تثبيطات مالية.	34
		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.	35
87802482.00	34375402.22	الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج.	36
62051408.30	26124412.46	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).	39
		تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل.	4
52870235.11	55076421.87	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.	41
		لحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها .	42
		التحصيلات المتأتية من القروض.	43
		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.	44
(52870235.11)	(55076421.87)	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).	49
488987.88	210864.76	تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات.	50
(51131282.66)	656685004.77	تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).	6
695988144.27	644856861.61	أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية.	
644856861.61	1301541866.38	أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية.	
(51131282.66)	656685004.77	تغير أموال الخزينة.	
952876752.36	576783616.85	المقاربة مع النتيجة المحاسبية	

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Sidal, OP.Cit., p35.

الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

5. جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة صيدال الأم:

الجدول رقم 37: جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة الأم صيدال.

ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة	فارق	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2008.	2500000000.00			11602578.93	485926136.57
تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. العلاوات المدفوعة للمسيرين (tantième). العلاوة المدفوعة للعمال زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.					(350000000.00) (720000.00)  952876752.36
الرصيد في 31 ديسمبر 2009.	2500000000.00			11602578.93	1088082888.93
تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. العلاوات المدفوعة للمسيرين. العلاوة المدفوعة للعمال. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.					(350000000.00) (900000.00) (12500000.00)  576783616.85
الرصيد في 31 ديسمبر 2010.	2500000000.00			11602578.93	1301466505.78

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Sidal, OP.Cit., p36.



6. الملاحق لمؤسسة صيدال الأم: وفيما يلي ملاحق مؤسسة صيدال الأم.

-النقاط التفسيرية لعناصر ميزانية 2010:

تمهيد:

يعتبر تفسير حسابات ميزانية الدورة 2010 ضرورة لمختلف قارئى القوائم المالية لكونها تسمح باستيعاب جيد للعناوين (العناصر) كما هي مقدمة في حسابات المؤسسة الأم، لا سيما تلك التي تخص التغيرات المهمة والمتعلقة بالموضوع.

### القواعد والأساليب

إن الأساليب المعتمدة في حساب الاهتلاكات هي الطريقة الخطية، وتم تقييم التثبيتات المادية وغير المادية وفقا لمبدأ تكلفة الحياة، وكما تم تحديد خسائر القيمة وفقا للمؤونات المسجلة على بنود (عناصر) الزبائن والمخزون.

### المعلومات العامة:

إن أعمال إعادة المعالجة سوف تأخذ في الحسبان خلال الدورة 2011.

التفسيرات:

#### النقطة رقم 01:

ارتفعت التثبيتات المعنوية بقيمة 814840.86 دج والتي تمثل حيازة الدورة.

#### النقطة رقم 02:

تفسر ارتفاع الأراضي بقيمة 4452880218.30 دج بتحويل مواقع المؤسسة (DIGROMED سابقا) لصيدال وفقا لقرار مجلس مساهمات الدولة رقم 2009/06/17/95/07 لـ 2009/06/17. وتقسم تفاصيل هذا التحويل كما يلي:

- موقع زميرلي الحراش 587754486.30 دج،
- موقع تيزي وزو 178421607.00 دج،
- موقع CTM 220000000.00 دج،
- موقع سطيف 199566150.00 دج،
- موقع عنابة 1432746900.00 دج،
- موقع وهران 983536700.00 دج،
- موقع قسنطينة 850854375.00 دج.

### النقطة رقم 03:

يفسر ارتفاع عنصر المباني بقيمة 813147563.36 دج بتحويل مواقع مؤسسة (DIGROMED سابقا) لصيدال وفقا لقرار مجلس مساهمات الدولة رقم 2009/06/17/95/07 لـ 2009/06/17 بقيمة 809471507.09 دج، بالإضافة إلى دمج التركيبات العامة والتجهيزات للمباني بقيمة 3676056.27 دج .

- موقع زميرلي الحراش 93033875.58 دج،
- موقع تيزي وزو 15044733.23 دج،
- موقع CTM 6627687.75 دج،
- موقع سطيف 36306803.08 دج،
- موقع عنابة 380683052.31 دج،
- موقع وهران 153035244.68 دج،
- موقع قسنطينة 124740110.46 دج.

### النقطة رقم 04:

تنقسم التثبيات المادية الأخرى في أصول الميزانية 606742102.95 دج كما يلي:

- المعدات والأدوات 263620953.10 دج،
- معدات النقل 122647071.23 دج،
- تجهيزات المكتب 109976484.64 دج،
- التغليفات القابلة للاسترجاع 622735.83 دج،
- التجهيزات الاجتماعية 6585923.75 دج،
- تركيبات عامة وتجهيزات 103288934.40 دج.

### النقطة رقم 05:

ارتفعت المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه بـ 936779550.62 دج، والتي يمكن

تفسيرها كما يلي:

- الحصص المقبوضة من فروع الجمع 1200000000.00 دج ،
- المساهمات في مؤسسة IBERAL بقيمة 110550000.00 دج،

- ارتفاع في مساهمات مؤسسة TAPHCO بقيمة 65600000.00 دج،
- ارتفاع في مساهمات مؤسسة ACDIMA بقيمة 2625575.00 دج،
- تعويض الذمم داخل المجموعة بقيمة -441996024.38 دج.

#### النقطة رقم 06:

- يمكن تفسير قيمة ذمم الزبائن 4039658559.46 دج كما يلي:
- الزبائن العموميون 537300061.22 دج،
  - الزبائن الخواص 126523336.14 دج،
  - الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها 2415112494.50 دج،
  - الزبائن كمبيالات غير مدفوعة 16944786.12 دج،
  - الزبائن الأجانب 1565000.73 دج،
  - الزبائن المشكوك فيهم 942212880.75 دج.

#### النقطة رقم 07:

- يمكن تفسير عنصر المدينون الآخرون بقيمة 497343288.57 دج كما يلي:
- تسبيقات لمؤسسة TAPHCO بقيمة 356516884.00 دج،
  - تسبيقات لمؤسسة PSM بقيمة 33290968.30 دج،
  - تسبيقات للفروع بقيمة 141700116.38 دج.

بالإضافة إلى جزء من رأس المال غير المحرر لمؤسسة SAIDAL SOLUPHARM.

#### النقطة رقم 08:

تتمثل عنصر الضرائب في أصول الميزانية فيما يلي:

- الرسم على القيمة المضافة المطروحة على السلع والخدمات بقيمة 5660215.75 دج،
- الرسم على القيمة المضافة المطروحة على التثبيات بقيمة 524081.95 دج،
- الاقتطاعات بقيمة 7289411.58 دج.

### النقطة رقم 09:

ارتفع الحساب العلاوات والاحتياطات بقيمة 589476752.36 دج بعد تخصيص نتائج سنة 2009 للمؤسسة الأم إلى احتياطات قانونية بقيمة 47643837.62 دج، واحتياطات اختيارية بقيمة 541832914.74 دج.

### النقطة رقم 10:

تقدر قيمة الموردين والحسابات المتعلقة بقيمة 9284834200.35 دج، ويمكن تفصيلها كما يلي:

- موردو المخزونات 30817660.43 دج،
- موردو المخزونات داخل المجموعة 4803713531.61 دج،
- موردو الخدمات 51739235.82 دج،
- موردو السندات الواجب دفعها 4295059814.80 دج،
- موردو التثبيتات 2897465.43 دج،
- الفواتير غير المستلمة 100606492.26 دج.

### النقطة رقم 11:

يتمثل عنصر الضرائب في جانب خصوم الميزانية فيما يلي:

- الرسم على القيمة المضافة المجمعة على المبيعات 21452075.90 دج،
- الضرائب الأخرى، الرسوم والتسديدات المماثلة 15369805.88 دج.

### النقطة رقم 12:

يمكن تفصيل عنصر الديون الأخرى في جانب خصوم الميزانية المقدرة بقيمة 3753020706.79 دج كما يلي:

- الشركاء الحصص الواجب دفعها 1972743771.32 دج،
- عمليات داخل المجموع 1315907318.02 دج،
- تسبيقات تجارية 373251183.77 دج،
- الأجور، الهيئات الاجتماعية والضريبة على الدخل الإجمالي 91118427.68 دج.

### النقطة رقم 13:

- يقدر رصيد الخزينة في الميزانية بـ 1378715352.00 دج، أما على مستوى جدول تدفقات الخزينة فإن قيمة رصيد الخزينة هو 1301541866.38 دج، ويمكن تفسير هذا الاختلاف كما يلي:
- الكمبيالة للتحصيل الوحدة التجارية للوسط 176074455.90 دج،
  - الكمبيالة للتحصيل الوحدة التجارية لوهراڻ 171109117.90 دج،
  - فوائء مترتبة تسدد لاحقاً (سندات الخزينة العمومية وقروض الهولدينغ - 278097222.00 دج،
  - وكالات التسبيقات والاعتمادات المالية 8087133.25 دج.

### النقطة 14:

يتكون الحساب المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفاً من إعانات الاستثمار بقيمة 5438501725.39 دج (المواقع التي تم تحويلها إلى الجمع)، والمؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة بقيمة 160605566.45 دج.

### النقطة رقم 15:

تمثل القيمة المضافة رصيد مدين بقيمة 143946482.63 دج، ويمكن تفسير هذا الرصيد المدين كما يلي:

إن التسجيل المحاسبي بالخطأ للحسومات المحصلة من الفروع والتي تخفض من المشتريات المستهلكة بدلا من الإيرادات التشغيلية الأخرى والإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات لكون هاته تنعكس مباشرة بواسطة الوحدات التجارية على بائعي الجملة وتسجل محاسبيا في الجانب المدين من حساب المبيعات والإيرادات الملحقة.

- الوحدة التجارية للوسط: المنتجات التشغيلية الأخرى 158240912.90 دج،
- الوحدة التجارية للغرب: الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات 151748598.53 دج.

### المؤونات التي تم تشكيلها خلال الدورة 2010:

- 1- يمكن تفسير المؤونات للمساهمات بقيمة 10369169,75 دج كما يلي:
  - Somedial 5078358.17- دج،
  - Saidal solupharm 10307948.33 دج،
  - Joras 5059022.85 دج،
  - Algerie clearing 80556.74 دج.

### الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

2- يمكن تفسير المؤونات على المخزون بقيمة 1393154.91 دج كما يلي:

- خسائر القيمة على المواد الأولية 211343.59 دج،
- خسائر القيمة على التموينات الأخرى 1181811.32 دج.

3- إن المؤونات التي تم تشكيلها خلال دورة 2010 على ذمم الزبائن بقيمة 140621965.37 دج:

- الوحدة التجارية لوهراڻ 16785144.13 دج،
- الوحدة التجارية لباتنة 123836821.24 دج،
- استرجاع على ذمم الزبائن لدورة 2010 بقيمة 118928840.27 دج.

4- تمثل خسائر القيمة على المدينون الآخرون تسبيقات مصاريف المهمات بقيمة 604555.00 دج.

5- لم يعرف رصيد حساب خسائر القيمة على حسابات الخزينة أي تغير مقارنة لدورة 2009 والذي قدر بـ 76896881.94 دج، وينقسم كما يلي:

- الإدارة العامة 3488915.69 دج لدى بنك الخليفة،
- الوحدة التجارية للوسط 71032966.25 دج لدى بنك الخليفة،
- مركز البحث والتطوير 2375000.00 دج.

6- تمثل المؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة التي تقدر بقيمة 160605566.45 دج المؤونات

المخصصة من طرف وحدات المؤسسة الأم للتقاعد، ويمكن تقسيمها كما يلي:

- الإدارة العامة للوحدة 61137870.71 دج،
- الوحدة التجارية للوسط 32252444.20 دج،
- الوحدة التجارية لوهراڻ 10121187.79 دج،
- الوحدة التجارية لباتنة 8372974.00 دج،
- مركز البحث والتطوير 45039097.81 دج.

بالإضافة إلى مؤونات لخسائر محتملة تكونت على مستوى الإدارة العامة بقيمة 3681991.94 دج

المتعلقة بدعوى.

## الفصل الثالث:

## تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 38: تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية لمؤسسة صيدال الأم.

العناوين والأبواب	الملاحظة	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية.	انخفاضات السنة المالية (التنازل)	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
حقوق الملكية الصناعية والتجارية		5621306.32	814840.86		6436147.18
الأراضي		12105711.45	4452880218.30		4464985929.75
المباني		238372152.05	813147563.36		1051519715.41
المعدات والأدوات		262526104.30	626466.73		263152571.03
معدات الحماية من الحرائق		468382.07			468382.07
معدات النقل		77915610.24	4795476.18	881500.00	81829586.42
معدات الشحن		40161799.69	655685.12		40817484.81
أثاث المكتب		38278423.27	2393254.91		40671678.18
معدات المكتب		13168673.11	212595.40		13381268.51
معدات الاتصال		1966125.40	149835.30		2115960.70
معدات الإعلام الآلي		48913311.11	4894266.14		53807577.25
التغليفات القابلة للاسترجاع		622735.83			622735.83
التجهيزات الاجتماعية		6249075.30	336848.45		6585923.75
تركيبات عامة وتجهيزات		103141514.40	147420.00		103288934.40
الاستثمارات الجارية		1911636.22	8700.00		1920336.22
سندات الفروع المنتسبة		4967747600.00			4967747600.00
سندات المساهمة الأخرى		42042000.00	178775575.00		220817575.00
الحسابات الدائنة الملحقمة بمساهمات المجمع		2877199875.68		441996024.28	2435203851.40
الحسابات الدائنة الملحقمة بمؤسسات		3850700000.00	1200000000.00		5050700000.00
القروض		779081.95		196875.00	582206.95
الكفالات المدفوعة		674800.00			674800.00
الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة		126041.55	82269.27	80388.82	127922.00
<b>المجموع</b>		<b>12590691959.94</b>	<b>6659921015.02</b>	<b>443154788.10</b>	<b>18807458186.86</b>

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة صيدال.

## الفصل الثالث:

## تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 39: جدول الاهتلاكات لمؤسسة صيدال الأم.

العناوين والأبواب	الملاحظة	الاهتلاكات المجمعة في بداية السنة المالية.	زيادة في مخصصات السنة المالية.	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية.
حقوق الملكية الصناعية والتجارية		3879248,42	696439,16		4575687.58
الأراضي					—
المباني		187549869.42	11523718		199073588.05
المعدات والأدوات		211566221.14	9171095.27		220737316.41
معدات الحماية من الحرائق					—
معدات النقل		47181167.92	15877088.38	4512951.71	58545304.59
عتاد الشحن		31692777.08	2596897.03		34289674.11
تجهيزات المكتب		38551995.23	4332287.91		42884283.14
معدات الاتصال		1140592.25	198062.39		1338654.64
معدات الإعلام الآلي		36061765.98	4871474.50		40933240.48
التغليفات القابلة للاسترجاع		622735.83			622735.83
التجهيزات الاجتماعية		1920563.90	445412.83		2365976.73
تركيبات عامة وتجهيزات		76045193.29	6606632.65		82651825.94
المساهمات		279091587.00	10369170.01		289460757.01
<b>المجموع</b>		<b>915303717.46</b>	<b>66688278.76</b>	<b>4512951.71</b>	<b>977479044.51</b>

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة صيدال.

الجدول رقم 40: جدول المؤونات لمؤسسة صيدال الأم.

العناوين والأبواب	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إستنفات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات الخصوم غير جارية					
المؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة		95666994.20	129850352.71	68593772.20	156923574.71
المؤونات للضرائب					—
المؤونات للنزاعات			3681992.00		3681992.00
<b>المجموع</b>		<b>95666994.20</b>	<b>133532344.71</b>	<b>68593772.20</b>	<b>160605566.71</b>
مؤونات الخصوم الجارية					
المؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					—
مؤونات أخرى متعلقة بالعمال		604555.00			604555.00
المؤونات للضرائب.					—
<b>المجموع</b>		<b>604555.00</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>604555.00</b>

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة صيدال.



## الفصل الثالث:

## تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 41: بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة لمؤسسة صيدال الأم عند إقفال السنة المالية.

العناوين والأبواب	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الديون الدائنة					
القروض			1384928.95		1384928.95
الزبائن		2845406941.52	1194251617.94		4039658559.46
الضرائب		13473709.28			13473709.28
المدينون الآخرون		497343288.57			497343288.57
المجموع		3356223939.37	1195636546.89	—	4551860486.26
الديون المدينة					
الاقتراضات		43183.76		308054685.00	308097868.76
ديون مدينة أخرى		3753020706.79			3753020706.79
الموردون		9284834200.35			9284834200.35
الضرائب		36821881.78			36821881.78
الدائنون الآخرون		290312428.84			290312428.84
المجموع		13365032401.52		308054685.00	13673087086.52

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة صيدال.

الجدول رقم 42: جدول المساهمات لمؤسسة صيدال الأم (فروع ووحدات مشاركة).

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظة	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع								
ANTIBIOTICAL		2508731312	1187500000	100	29797862			200699
BIOTIC		4711762769	800000000	100	2255473814			294485
PHARMAL		2651464587	800000000	100	417328336			165717
SOMEDIAL		1768354201	2171800000	59	3996926			81423
الكيانات المشاركة:								
TAPHCO		689004551	1083482400	45	(28362426)	356516884		4172
SAIDAL SOLUPHARM		150000000	150000000	35				10000
PSM		1824001415	912000000	30			29700000	200000
WPS		1060453253	426200000	30	(193150164)			24882
JORAS		23133277	90000000	30	14900570			15742
IBERAL		133266547	552760000	20	(1443249)			9005
NOVER		(7310338409)	288000000	4	(188738038)			(25383)
ALGERIE CLEARING		236133276	240000000	2	14900570			984

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة صيدال.

## الفصل الثالث: تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة "صيدال الأم"

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم، وذلك وفقا للطرق التي تناولناها في الفصل السابق.

#### المطلب الأول: التحليل المالي لميزانية مؤسسة صيدال الأم

##### 1. إعادة عرض ميزانية مؤسسة صيدال الأم طبقا لأغراض التحليل المالي:

##### 1.1. إعداد الميزانية المالية لمؤسسة صيدال الأم:

تم استخدام الميزانية المحاسبية في الدراسة لكونها مطابقة للميزانية المالية وهذا حسب رأي إدارات مؤسسة صيدال الأم، وفيما يلي نستعرض الجدول التالي الذي يوضح الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم 43: الميزانية المالية لمؤسسة صيدال الأم-خصوم.

2010/12/31	2009/12/31	الخصوم
2500000000.00	2500000000.00	الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب
721204822.99	131728070.63	العلاوات والاحتياطات
11602578.93	11602578.93	فارق إعادة التقييم
576783616.85	952876752.36	فارق المعادلة
3478065.94	3478065.94	النتيجة الصافية
		رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد
<b>3813069084.71</b>	<b>3599685467.86</b>	<b>المجموع.</b>
308097868.76	308097868.76	الخصوم غير الجارية. القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)
5608758514.99	111333287.29	الديون الأخرى غير الجارية المقونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
<b>5916856383.75</b>	<b>419431156.05</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>
<b>9729925468.46</b>	<b>4019116623.91</b>	<b>الأموال الدائمة</b>
9284834200.35	9578703338.78	الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقه
36821881.78	36971519.78	الضرائب
3753020706.79	3964393209.95	الديون الأخرى
290312428.84	268928091.54	خزينة الخصوم
<b>13364989217.76</b>	<b>13848996160.05</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
<b>23094914686.22</b>	<b>17868112783.96</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Saidal, OP.Cit., p32.

## الفصل الثالث:

## تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 44: الميزانية المالية لمؤسسة صيدال الأم-أصول.

2010/12/31	2009/12/31	الأصول
		الأصول غير الجارية:
		فارق الشراء
1860459.60	1742057.90	التبittات غير المادية
		التبittات المادية
4464985929.75	12105711.45	أراضي
852446127.36	50822282.63	مباني
122373091.08	148628742.10	تبittات مادية أخرى
		تبittات ممنوح امتيازها
1920336.22	1911636.22	تبittات جاري إنجازها
		التبittات المالية:
		السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
12385008269.29	11458597888.42	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقمة
		سندات أخرى مثبتة
1384928.95	1579923.50	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
		ضرائب مؤجلة على الأصل
17829979142.25	11675388242.22	مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية:
87253668.42	197662802.26	المخزونات والجاري إنجازها
		الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة
3056778545.10	4474539518.19	الزبائن
496738733.57	543162665.44	المدينون الآخرون
13473709.28	11025760.31	الضرائب
		الأصول الجارية الأخرى
		الموجودات وما يماثلها
18559989.19	18559989.19	توظيفات وأصول مالية جارية
1592130898.41	947773806.35	الخزينة
5264935543.97	6192724541.74	مجموع الأصول الجارية.
23094914686.22	17868112783.96	المجموع العام للأصول.

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION Saidal, OP.Cit., p32.

### 2.1. إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة صيدال الأم:

لانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية لا بد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتماداً

على المعلومات المدرجة في الميزانية نفسها وفي الملاحق:

## الفصل الثالث:

## تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 45: الميزانية الوظيفية لمؤسسة صيدال الأم لسنة 2010.

الاستخدامات الثابتة:	1860459.60	الموارد الثابتة:	3813069084.71
التشيئات غير المادية	5439805148.19	الأموال الخاصة	2500000000.00
التشيئات المادية	4464985929.75	رأس المال الصادر	721204822.99
أراضي	852446127.36	العلاوات والاحتياطات	11602578.93
مباني	122373091.08	فارق إعادة التقييم	576783616.85
تشبيئات مادية أخرى	1920336.22	النتيجة الصافية	3478065.94
تشبيئات جاري إنجازها	12386393198.24	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد	5916856383.75
التشيئات المالية	12385008269.29	الخصوم غير الجارية	308097868.76
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	1384928.95	القروض والديون المالية	5608758514.99
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية		المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	
مجموع الاستخدامات الثابتة	17829979142.25	مجموع الموارد الثابتة	9729925468.46
الأصول المتداولة للاستغلال:		الخصوم المتداولة للاستغلال:	
المخزونات والجاري إنجازها.	87253668.42	الموردون والحسابات الملحقة.	9284834200.35
الزبائن.	3056778545.10	الضرائب.	36821881.78
الضرائب	13473709.28	التسبيقات التجارية*	373251183.77
		الأجور، الهيئات الاجتماعية، الضرائب على الدخل الإجمالي*	91118427.68
مجموع الأصول المتداولة للاستغلال	3157505922.8	مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال	9786025693.58
الأصول المتداولة خارج الاستغلال:		الخصوم المتداولة خارج الاستغلال:	
المدينون الآخرون (تسبيقات)*	496738733.57	عمليات المجمع*	1315907318.02
		الشركاء-الحصص الواجبة الدفع*	1972743771.32
مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال	496738733.57	مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	3288651089.34
الخزينة-أصول:		الخزينة-خصوم:	
توظيفات وأصول مالية جارية	18559989.19	خزينة الخصوم.	290312428.84
الخزينة.	1592130898.41		
مجموع الخزينة-أصول	1610690887.6	مجموع الخزينة-خصوم	290312428.84

المصدر: من إعداد المترشح.

\* إن المدينون الآخرون عبارة عن تسبيقات المؤسسة الأم للفروع وبذلك فهي عمليات تخص المجمع (انظر النقطة رقم 7) وتم إدراجها ضمن الأصول المتداولة خارج الاستغلال وهذا وفقا لما تطرقنا له في المبحث الثاني من الفصل السابق (أنظر الجدول رقم 09).

\* يتكون عنصر الديون الأخرى من الشركاء الحصص الواجبة الدفع، عمليات داخل المجمع، تسبيقات تجارية، الأجور والهيئات الاجتماعية والضريبة على الدخل الإجمالي (النقطة 12 من الملحق). وتم إدراج التسبيقات التجارية و الأجور، الهيئات الاجتماعية، الضرائب على الدخل الإجمالي ضمن الأصول المتداولة للاستغلال، أما عمليات المجمع والشركاء-الحصص الواجبة للدفع فقد تم إدراجها ضمن الخصوم المتداولة خارج الاستغلال، وهذا وفقا لما تطرقنا له في المبحث الثاني من الفصل الثاني (أنظر الجدول رقم 09).

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### 2. مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة صيدال الأم :

#### 1.2. مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الجدول رقم 46: حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة صيدال الأم من أعلى الميزانية.

البيان	2009	2010
الأموال الدائمة	4019116623.91	9729925468.46
الأصول الثابتة	11675388242.22	17829979142.25
رأس المال العامل الصافي	7656271618.31-	8100053673.79-

المصدر: من إعداد المترشح.

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

الجدول رقم 47: حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة صيدال الأم من أسفل الميزانية.

البيان	2009	2010
الأصول الجارية	6192724541.74	5264935543.97
الخصوم الجارية	13848996160.05	13364989217.76
رأس المال العامل الصافي	7656271618.31-	8100053673.79-

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

من خلال الجداول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنتين، حيث بلغ في سنة 2009 مبلغ (7656271618.31-)، وانخفض في سنة 2010 ليصل إلى (8100053673.79-). وهو ما يعني أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، كما يدل على أنه هناك ارتفاع في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

## 2.2. مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

### - رأس المال العامل (ر.م.ع):

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل الوظيفي} = 9729925468.46 - 17829979142.25 = -8100053673.79.$$

نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي سالب، وهذا يدل على أن الموارد الثابتة غير قادرة على تمويل الاستخدامات الثابتة.

### - احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

$$\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = 3157505922.8 - 9786025693.58 = -$$

$$6628519770.78.$$

### - احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = 496738733.57 - 3288651089.34 = -$$

$$2791912355.77.$$

### - احتياجات رأس المال العامل (إ.ر.م.ع):

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = -6628519770.78 - 2791912355.77 = -9420432126.55.$$

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب، وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها.

### - الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = الخزينة أصول - الخزينة خصوم.

$$\text{الخزينة الصافية} = 1610690887.6 - 290312428.84 = 1320378458.76.$$

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

$$\text{الخزينة الصافية} = -8100053673.79 - (-9420432126.55) = 1320378452.76.$$

نلاحظ أن الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة. ويعود الاختلاف في نتيجة الخزينة الصافية بين الطريقتين إلى كون مجموع كل من الشركاء الحصص الواجب دفعها، عمليات داخل المجمع، تسيقات تجارية، الأجور والهيئات الاجتماعية والضرائب على الدخل الإجمالي (النقطة 12 من الملحق) تقل بـ 6 دج عن عنصر الديون الأخرى.

### التعليق:

نلاحظ من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية، أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، وأن الخزينة الصافية موجبة. وهذا مما يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال تمول جزء من الأصول الثابتة، وبمعنى آخر يمول الموردون استثمارات المؤسسة، وتتطلب هذه الحالة تدعيم للموارد الدائمة.

ويوضح الشكل التالي التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية لمؤسسة صيدال الأم:

الشكل رقم 14: التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية لمؤسسة صيدال الأم.

(-) ر.م.ع (8100053673.79-)	(-) إ.م.ع (9420432126.55-)
(+) الخزينة الصافية (132378458.76)	

المصدر: من إعداد المترشح.

### الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### 3. النسب المالية لميزانية مؤسسة صيدال الأم:

#### 1.3. نسب السيولة:

#### - نسبة التداول:

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم غير الجارية.

الجدول رقم 48: حساب نسبة التداول لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
الأصول الجارية	6192724541.74	5264935543.97
الخصوم الجارية	13848996160.05	13364989217.76
نسبة التداول	0.447	0.394

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول 0.447 في سنة 2009 ثم انخفضت إلى 0.394 في سنة 2010. وبما أن هذه النسبة في السنتين محل الدراسة أقل من المقياس المناسب للتداول (1:1)، فهذا يعتبر مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها وأن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية في السنتين.

#### - نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية.

الجدول رقم 49: حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
الأصول الجارية - المخزون	5995061739.48	5177681875.55
الخصوم الجارية	13848996160.05	13364989217.76
نسبة السيولة السريعة	0.432	0.387

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن المؤسسة حافظت على نسبة متقاربة للسيولة السريعة بين عامي 2009 و 2010، ففي مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 0.387 دينار من الأصول سريعة التحول إلى نقدية مقابل 0.432 في عام 2009. وبما أن النسبة أقل من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1:1) فإنه مؤشر سيئ، وذلك لأن هذا يعني بأن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية.



## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

#### - نسبة النقدية:

نسبة النقدية = الموجودات وما يماثلها/ الخصوم الجارية.

الجدول رقم 50: حساب نسبة النقدية لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
الموجودات وما يماثلها	966333795.54	1610690887.6
الخصوم الجارية	13848996160.05	13364989217.76
نسبة النقدية	0.069	0.120

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية لمؤسسة صيدال الأم ارتفعت في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. حيث كانت تتوفر المؤسسة في سنة 2009 على سيولة نقدية قدرها 0.069 دينار لكل دينار من الخصوم الجارية، وفي سنة 2010 بلغت النقدية المتوفرة 0.120 دينار مقابل كل دينار. ولكن الأهم من ذلك هو أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة في السنتين محل الدراسة تقل عن النسبة المقبولة (0.75 إلى 1)، وهو ما يعتبر مؤشر سيئ.

### 2.3. نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:

#### - نسبة التمويل الخارجي للأصول:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / إجمالي الأصول.

الجدول رقم 51: حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول.

البيان	2009	2010
الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	14268427316.1	19281845601.51
إجمالي الأصول	17868112783.96	23094914686.22
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0.798	0.835

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير أكثر من اعتمادها على الملاك، فبالنسبة لسنة 2009 تقدر نسبة الاقتراض بـ 0.798، أما في سنة 2010 فهي تقدر بـ 0.835. مما يتضح بأن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، وبكل تأكيد، هذا سوف يترتب عليه زيادة في الأعباء الثابتة وفي المخاطر التي يتعرض لها الدائنون في تحصيل أموالهم.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### - نسبة المديونية الكاملة:

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / الأموال الخاصة.

الجدول رقم 52: حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	14268427316.1	19281845601.51
الأموال الخاصة	3599685467.86	3813069084.71
نسبة المديونية الكاملة	3.964	5.056

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

يرى معظم المحللين أن الحد الأقصى لهذه النسبة هو 1:1، أي 100%، وإن المعدل الذي يستوجب الدراسة هو 90% إلى 100%. وبناء على هذا، يمكن القول أن المؤسسة ليست في وضع متوازن بين الاعتماد على أموال الغير والأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة المديونية الكاملة 369.4% في سنة 2009، واتجهت هذه النسبة للارتفاع في سنة 2010 مقارنة بالسنة السابقة، حيث سجلت 505.6%.

### - نسبة المديونية قصيرة الأجل:

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية / الأموال الخاصة.

الجدول رقم 53: حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
الخصوم الجارية	13848996160.05	13364989217.76
الأموال الخاصة	3599685467.86	3813069084.71
نسبة المديونية قصيرة الأجل	3.847	3.505

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

من خلال التحليل والمقارنة، يبدو أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على الخصوم الجارية لتعويض العجز الكبير في الأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة المديونية قصيرة الأجل 384.7% في سنة 2009، ثم انخفضت قليلا ليصل إلى 350.5% في سنة 2010، وهو بعيد جدا من النسبة النمطية لهذا المعدل 40%.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### 3.3. نسب النشاط:

#### - معدل دوران إجمالي الأصول:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول.

الجدول رقم 54: حساب معدل دوران الأصول لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
إجمالي الأصول	17868112783.96	23094914686.22
معدل دوران إجمالي الأصول	0.455	0.413

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

يتبين من الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد دار 0.455 مرة تقريبا خلال سنة 2009، أو بعبارة أيسر أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.455 دينار. ومن الواضح أن المعدل المذكور يزيد عن مثيله في سنة 2010 الذي يقدر بـ 0.413، وهو ما يعني بأن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدهور طفيف.

#### - معدل دوران الأصول غير الجارية:

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / الأصول غير الجارية.

الجدول رقم 55: حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
إجمالي الأصول غير الجارية	11675388242.22	17829979142.25
معدل دوران الأصول غير الجارية	0.696	0.535

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

يتبين من الجدول أن الأصول غير الجارية كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول، فكل دينار مستثمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره 0.535 دج في مقابل 0.696 دج في السنة السابقة. ومن أسباب هذا الانخفاض إدماج أراضي ومباني مؤسسة (DIGROMED سابقا) لمؤسسة صيدال.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### - معدل دوران الأصول الجارية:

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية.

الجدول رقم 56: حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
إجمالي الأصول الجارية	6192724541.74	5264935543.97
معدل دوران الأصول الجارية	1.313	1.814

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

من خلال الجدول السابق يتبين بأن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور 1.814 ليحقق رقم أعمال قيمته 1.814 دج، وهو معدل يبدو أعلى من مثيله في السنة السابقة، حيث بلغ في سنة 2009 عدد 1.313 مرة، مما يعني بأن تلك الأصول لم تكن سببا في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول.

### - معدل دوران الذمم وفترة التحصيل:

معدل دوران الذمم = رقم الأعمال / رصيد الذمم.

فترة التحصيل = 365 يوم / معدل دوران المدينين.

الجدول رقم 57: حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
رصيد الذمم	4474539518.19	3056778545.10
معدل دوران الأصول الجارية	1.817	3.125
فترة التحصيل	201 يوما تقريبا	117 يوما تقريبا

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في تقديم ائتمان للعملاء قد حقق رقم أعمال قيمته 3.125 دج في مقابل 1.817 دج في السنة السابقة، وهو ما ساهم في تحسن معدل دوران الأصول الجارية. وبعبارة أخرى، أن السياسة الائتمانية للمؤسسة تتجه أكثر نحو السرعة في تحصيل الديون، حيث انخفضت فترة التحصيل من 201 يوما في سنة 2009 إلى 117 يوما في سنة 2010.

### الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

#### - معدل دوران النقدية:

معدل دوران النقدية = رقم الأعمال/الموجودات وما يماثلها.

الجدول رقم 58: حساب معدل دوران النقدية لمؤسسة صيدال الأم

البيان	2009	2010
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
الموجودات وما يماثلها	966333795.54	1610690887.6
معدل دوران النقدية	8.414	5.931

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة. وكما يبدو فإن هناك انخفاضا في معدل دوران النقدية من 8.414 مرة سنة 2009 إلى 5.931 مرة في سنة 2010.

#### 4. مقارنات البيان وتغيرات الاتجاه لميزانية مؤسسة صيدال الأم:

##### 1.4. التحليل الأفقي للميزانية:

قمنا بداية باعتماد الميزانية لسنة 2009 كسنة أساس، وهذا مما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانية لسنة 2010، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

## الفصل الثالث:

## تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 59: التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة صيدال الأم.

البند	ميزانية 2009	ميزانية 2010	التغير المطلق	التغير النسبي %
الأصول غير الجارية:				
التشبيات غير المادية	1742057.90	1860459.60	118401.7	6.796%
التشبيات المادية	211556736.18	5439805148.19	5228248412.01	2471.322%
أراضي	12105711.45	4464985929.75	4452880218.3	36783.300%
مبان	50822282.63	852446127.36	801623844.73	1577.308%
تشبيات مادية أخرى	148628742.10	122373091.08	(26255651.02)	(17.665)%
تشبيات جاري إنجازها	1911636.22	1920336.22	8700	0.455%
التشبيات المالية:	11460177811.92	12386393198.24	926215386.32	8.082%
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	11458597888.42	12385008269.29	926410380.87	8.085%
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	1579923.50	1384928.95	(194994.55)	(12.342)%
مجموع الأصول غير الجارية	11675388242.22	17829979142.25	6154590900.03	52.714%
الأصول الجارية:				
المخزونات والجاري إنجازها	197662802.26	87253668.42	(110409133.84)	(55.857)%
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة	5028727943.94	3566990987.95	(1461736955.99)	(29.067)%
الزبائن	4474539518.19	3056778545.10	(1417760973.09)	(31.685)%
المدينون الآخرون	543162665.44	496738733.57	(46423931.87)	(8.547)%
الضرائب	11025760.31	13473709.28	2447948.97	22.202%
الموجودات وما يماثلها	966333795.54	1610690887.6	644357092.06	66.680%
توظيفات وأصول مالية جارية	18559989.19	18559989.19	—	—
الخزينة	947773806.35	1592130898.41	644357092.06	67.986%
مجموع الأصول الجارية	6192724541.74	5264935543.97	(927788997.77)	(14.982)%
المجموع العام للأصول	17868112783.96	23094914686.22	5226801902.26	29.252%
الأموال الخاصة:				
رأس المال الصادر.	2500000000.00	2500000000.00	—	—
العلاوات والاحتياطات.	131728070.63	721204822.99	589476752.36	447.495%
فارق إعادة التقييم.	11602578.93	11602578.93	—	—
النتيجة الصافية.	952876752.36	576783616.85	(376093135.51)	(39.469)%
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد	3478065.94	3478065.94	—	—
مجموع الأموال الخاصة	3599685467.86	3813069084.71	213383616.85	5.928%

## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الخصوم غير الجارية:	308097868.76	308097868.76	308097868.76	—
القروض والديون المالية	5608758514.99	111333287.29	5497425227.7	—
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا				%4937.809
مجموع الخصوم غير الجارية	<b>5916856383.75</b>	<b>419431156.05</b>	<b>5497425227.7</b>	<b>%1310.686</b>
الخصوم الجارية:	9284834200.35	9578703338.78	(293869138.43)	(%3.068)
الموردون والحسابات الملحقه	36821881.78	36971519.78	(149638)	(%0.405)
الضرائب	3753020706.79	3964393209.95	(211372503.16)	(%5.332)
الديون الأخرى	290312428.84	268928091.54	21384337.3	%7.952
خزينة الخصوم				
مجموع الخصوم الجارية	<b>13364989217.76</b>	<b>13848996160.05</b>	<b>(484006942.29)</b>	<b>(%3.495)</b>
المجموع العام للخصوم	<b>23094914686.22</b>	<b>17868112783.96</b>	<b>5226801902.26</b>	<b>%29.252</b>

المصدر: من إعداد المترشح.

من خلال الجدول يمكن استنباط النتائج التالية:

1. التثبيات غير المادية: سجلت ارتفاعا بمقدار (118401.7 دج) أي بنسبة 6.796%، وتتمثل هذه الزيادة في حيازة الدورة (انظر ملاحق مؤسسة صيدال الأم النقطة رقم 01).
2. التثبيات المادية: أظهر الجدول ارتفاعا معتبرا في قيمة التثبيات المادية بمقدار (5228248412.01 دج) أي بمعدل (2471.322%)، وهذا على الرغم من انخفاض التثبيات المادية الأخرى بنسبة (17.665%). وقد تركزت هذه الزيادة أساسا في الأراضي والمباني، حيث ارتفعت الأراضي بمقدار (4452880218.3 دج) أي بمعدل (36783.300%)، وارتفعت المباني بمقدار (801623844.73 دج) أي بنسبة (1577.308%)، ويمكن تفسير ذلك بتحويل مواقع مؤسسة (DIGROMED سابقا) لمؤسسة صيدال (النقطة 2 والنقطة 3 ملاحق مؤسسة صيدال الأم).
3. التثبيات المالية: سجلت زيادة بمقدار (926215386.32 دج) أي بمعدل (8.082%)، وهذا على الرغم من انخفاض القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية بمعدل (12.342%)، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه بمعدل (8.085%) والذي يمكن إرجاعها إلى الحصص المقبوضة من فروع الجمع، المساهمات في مؤسسة IBERAL، ارتفاع في مساهمات مؤسسة TAPHCO، ارتفاع في مساهمات مؤسسة ACDIMA، تعويض الذمم داخل المجموعة (النقطة رقم 5 ملاحق مؤسسة صيدال الأم).

4. الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة: سجلت انخفاضا بقيمة (1461736955.99 دج) أي بمعدل (29.067%)، وهذا على الرغم من ارتفاع الضرائب بمعدل (22.202%) ويعود ذلك إلى انخفاض كل من الزبائن والمدينون الآخرون.

– الزبائن: انخفضت بقيمة (1417760973.09 دج) أي بمعدل (31.685%)، ومع ارتفاع رقم الأعمال بنسبة (17.490%) فإنه يعتبر مؤشر إيجابي في قدرة المؤسسة على تحصيل الديون من أصحابها، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على سيولة المؤسسة.

– المدينون الآخرون: سجلت انخفاضا بقيمة (46423931.87 دج) أي بمعدل (8.55%).

5. الموجودات وما يماثلها: سجلت ارتفاعا حيث أصبحت (1610690887.6 دج) في سنة 2010 أي بزيادة قدرها (644357092.06 دج) وبمعدل زيادة (66.680%) مقارنة بالعام الماضي، وذلك نتيجة لارتفاع الخزينة بمعدل (67.986%)، ويمكن تفسير ذلك بزيادة تحصيل الديون.

### الخصوم:

1. الأموال الخاصة: سجلت الأموال الخاصة ارتفاعا بمقدار (213383616.85 دج) أي بمعدل (5.928%) على الرغم من انخفاض النتيجة الصافية بمعدل (39.469%)، وهذا يعود إلى ارتفاع العلاوات والاحتياطيات بقيمة (589476752.36) أي بمعدل (447.495%). ويمكن تفسير ذلك بتخصيص نتيجة سنة 2009 إلى احتياطيات قانونية بقيمة (47643837.62 دج) واحتياطيات اختيارية بقيمة (541832914.74 دج) (انظر النقطة رقم 9 ملاحق مؤسسة صيدال الأم).

2. الخصوم غير الجارية: أظهر الجدول ارتفاعا في الخصوم الجارية حيث زادت بمعدل (1310.686%)، وقد تركزت هذه الزيادة في المؤنات والمنتجات المدرجة سلفا حيث أصبحت (5608758514.99 دج) في سنة 2010، أي بزيادة قدرها (5497425227.7 دج) وبمعدل زيادة (4937.809%). ويمكن تفسير هذه الزيادة بارتفاع بند إعانات الاستثمارات بقيمة (5438501725.39 دج) وذلك نتيجة لقرار الدولة بتحويل مباني وأراضي (DIGROMED سابقا) لمؤسسة صيدال (النقطة رقم 14 ملاحق مؤسسة صيدال الأم).

3. الخصوم الجارية: سجلت الخصوم الجارية انخفاضا بقيمة (484006942.29 دج) أي بمعدل (3.495%) وهذا على الرغم من زيادة خزينة الخصوم، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من بند الموردين والحسابات الملحقة، بند الضرائب وبند الديون الأخرى على ما هي عليه في سنة 2009.



## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### 2.4. التحليل العمودي للميزانية:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا هو مجموع الأصول (مجموع الخصوم)، حيث تعطى الرقم (100%)، وينسب إليه الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، الأموال الخاصة... إلخ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 60: التحليل العمودي لميزانية مؤسسة صيدال الأم.

ميزانية 2010		البند
%	المبالغ	
77.203%	17829979142.25	الأصول غير الجارية:
0.008%	1860459.60	التبittات غير المادية:
23.554%	5439805148.19	التبittات المادية:
19.333%	4464985929.75	أراضي
3.691%	852446127.36	مباني
0.530%	122373091.08	تبittات مادية أخرى
0.008%	1920336.22	تبittات جاري إنجازها:
53.633%	12386393198.24	التبittات المالية:
53.627%	12385008269.29	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقمة
0.006%	1384928.95	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
22.797%	5264935543.97	الأصول الجارية:
0.378%	87253668.42	المخزونات والجاري إنجازها
15.445%	3566990987.95	الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة
13.236%	3056778545.10	الزبائن
2.151%	496738733.57	المدينون الآخرون
0.058%	13473709.28	الضرائب
6.974%	1610690887.6	الموجودات وما يماثلها
0.080%	18559989.19	توظيفات وأصول مالية جارية
6.894%	1592130898.41	الخزينة
100%	23094914686.22	المجموع العام للأصول
16.512%	3813069084.71	الأموال الخاصة:
10.825%	2500000000.00	رأس المال الصادر
3.125%	721204822.99	العلاوات والاحتياطات
0.050%	11602578.93	فارق إعادة التقييم
2.497%	576783616.85	النتيجة الصافية
0.015%	3478065.94	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد

## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الخصوم غير الجارية:	5916856383.75	25.619%
القروض والديون المالية	308097868.76	1.334%
المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	5608758514.99	24.285%
الخصوم الجارية:	13364989217.76	57.869%
الموردون والحسابات الملحقه	9284834200.35	40.203%
الضرائب	36821881.78	0.159%
الديون الأخرى	3753020706.79	16.250%
خزينة الخصوم	290312428.84	1.257%
المجموع العام للخصوم.	23094914686.22	100%

المصدر: من إعداد المترشح.

## أولا: هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال سنة 2010، حيث نجد أن الأصول الجارية تشكل ( 22.797%) من إجمالي الأصول، في حين تمثل الأصول غير الجارية (77.203%). وفيما يخص الأصول غير الجارية نلاحظ ارتفاع التثبيات المالية التي تمثل (53.633%) من إجمالي الأصول، مقارنة بالتثبيات المادية التي تمثل (23.554%) أو التثبيات غير المادية التي لا تمثل إلا (0.08%). ومن أجل معرفة أهمية التثبيات المالية بالنسبة للتثبيات الأخرى نقوم بإبراز وزنها النسبي بالنسبة لإجمالي الأصول غير الجارية، حيث نجد أنها تمثل (69.469%).

وفيما يخص الأصول الجارية يظهر الجدول أعلاه بوضوح ارتفاع كل من الوزن النسبي للزبائن التي تمثل (13.236%) والأصول المتداولة الأكثر والأشد سيولة (الموجودات وما يماثلها) حيث تشكل (6.974%) من إجمالي الأصول، وهذا مقارنة بانخفاض الوزن النسبي لكل من المخزون الذي يمثل (0.378%) والضرائب التي تمثل (0.058%).

## ثانيا: فيما يتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة:

إن القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة (الخصوم والأموال الخاصة) فيتضح فيه وبشكل جلي أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجي على حساب مصادر التمويل الداخلي. حيث تقدر الأموال الخاصة بـ (16.512%)، في حين تشكل مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل بـ (25.619%)، أما مصادر التمويل الخارجي قصيرة الأجل فهي تقدر بـ (57.869%). وكما نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع بند الموردون والحسابات الملحقه حيث تمثل (40.23%) من إجمالي الخصوم، وتساهي تقريبا بمجموع الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية، حيث تمثل نسبة هذه الأخيرة (42.131%).

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### المطلب الثاني: التحليل المالي لحساب النتائج لمؤسسة صيدال الأم

#### 1. نسب الربحية لمؤسسة صيدال الأم:

##### 1.1. نسب ربحية المبيعات:

##### - نسبة الفائض الخام للاستغلال:

نسبة الفائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال.

الجدول رقم 61: حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
الفائض الخام للاستغلال	353501719.72-	846116842.63-
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
نسبة الفائض الخام للاستغلال	0.043-	0.088-

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال بـ (0.043-) في سنة 2009، هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.043- دج بعد دفع كل من الموردون الخارجيون والعمال والضرائب والرسوم، أما بالنسبة لسنة 2010 يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال بـ (0.088-). وهذا مؤشر سلبي عن أداء المؤسسة.

##### - نسبة نتيجة الاستغلال:

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال.

الجدول رقم 62: حساب نسبة نتيجة الاستغلال لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
نتيجة الاستغلال	992180343.54-	654364179.04-
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
نسبة نتيجة الاستغلال	0.122-	0.0685-

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

من الجدول أعلاه يتبين أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.0685- دج من نتيجة الاستغلال، أي بعد دفع كل من الموردون الخارجيون، والعمال، والضرائب والرسوم، واستبعاد مخصصات

### الفصل الثالث:

#### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، وبمقارنة هذه النسبة مع السنة السابقة، يتضح أن هناك تحسناً في هامش نتيجة الاستغلال إلا أنه لا زال سالباً وهذا يعني أن المؤسسة تحقق خسارة من نشاطها الاستغلالي.

#### - نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب:

نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب = النتيجة الجارية قبل الضرائب / رقم الأعمال.

الجدول رقم 63: حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
النتيجة الجارية قبل الضرائب	952876752.36	576783616.85
رقم الأعمال	8130905421.75	9553016324.06
نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب	0.117	0.060

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

من خلال التحليل يتبين أن المؤسسة حققت هامش قدره (0.060 دج) من النتيجة الجارية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال، ويقل عن هامش السنة السابقة والذي بلغ (0.117 دج). ويعود ذلك إلى انخفاض النتيجة المالية، إذ إن نتيجة الاستغلال في تحسن.

#### 2.1. نسب المردودية:

##### - المردودية المالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم 64: حساب المردودية المالية لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
النتيجة الصافية/رقم الأعمال	0.117	0.060
رقم الأعمال/إجمالي الأصول	0.455	0.413
إجمالي الأصول/الأموال الخاصة	4.964	6.057
المردودية المالية	0.264	0.151

المصدر: من إعداد المترشح.

## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

#### التعليق:

تعتبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، وبلغت (26.4%) في سنة 2009 ثم انخفضت في سنة 2010 لتصل إلى (15.1%). ويتضح من الجدول السابق أن انخفاض المعدل عن السنة السابقة مرجعه الانخفاض الكبير في كل من نسبة هامش صافي الربح (11.7% مقابل 6%) الذي يقيس فعالية الرقابة على التكاليف، والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول (0.455 مرة إلى 0.413 مرة)، وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة المديونية الكاملة في سنة 2010 مقابل سنة 2009 (396.4% إلى 505.7%).

#### - المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم 65: حساب المردودية الاقتصادية لمؤسسة صيدال الأم.

2010	
8.062-	نسبة معدل دوران الأصول الاقتصادية للنشاط الاستغلالي [رقم الأعمال / (التثبيات الإجمالية الصافية - التثبيات المالية الصافية + احتياجات رأس المال العامل للاستغلال*)]
0.068-	نسبة هامش نتيجة الاستغلال (نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال)
0.548	المردودية الاقتصادية الصناعية [نسبة معدل الدوران × نسبة هامش نتيجة الاستغلال]
0.089	مردودية الأصول المالية [الإيرادات المالية / (التثبيات المالية الصافية + الموجودات وما يماثلها)]
0.059	المردودية الاقتصادية "الموسعة" [ (نتيجة الاستغلال + الإيرادات المالية) / (التثبيات الإجمالية الصافية + احتياجات رأس المال العامل + الموجودات وما يماثلها)]

المصدر: من إعداد المترشح.

#### التعليق:

من خلال الجدول السابق يتضح بأن عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي والمالي إلى مجموع الأموال المستثمرة موجب، حيث تقدر المردودية الاقتصادية الموسعة لمؤسسة صيدال الأم بنسبة 5.9%، ويعود ذلك إلى ارتفاع مردودية الأصول المالية حيث يقدر معدل عائد إيراداتها المالية بالنسبة إلى مجموع استثماراتها المالية 54.8%. وكما نلاحظ أن كل من نسبة هامش الاستغلال ومعدل دوران الأصول الاقتصادية للنشاط الاستغلالي ذو قيمة سالبة، وهو ما ساهم في تخفيض المردودية الاقتصادية الموسعة للمؤسسة.

\* نستعمل احتياجات رأس المال العامل للاستغلال وذلك لكون كل من الأصول المتداولة خارج الاستغلال والخصوم المتداولة خارج الاستغلال تخص الأصول المالية.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### 2. مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج:

#### 1.2. التحليل الأفقي لحساب النتائج:

قمنا بداية باعتماد حساب النتائج لسنة 2009 كسنة أساس، وهذا مما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حساب النتائج لسنة 2010، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

الجدول رقم 66: التحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة صيدال الأم.

رقم الأعمال	2009	2010	التغير المطلق	التغير النسبي (%)
إنتاج السنة المالية	8130905421.75	9553016324.06	1422110902.31	17.490%
المشتريات المستهلكة	7527979421.22	9417210930.89	1889231509.67	25.096%
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	267152103.99	252609855.55	(14542248.44)	(5.443)%
إستهلاك السنة المالية	7795131525.21	9669820786.44	1874689261.23	24.049%
القيمة المضافة للاستغلال	335773896.54	(116804462.38)	(452578358.92)	(134.786)%
أعباء العاملين	536060343.82	578362342.29	42301998.47	7.891%
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	153215272.44	150950037.96	(2265234.48)	(1.478)%
الفائض الخام للاستغلال	(353501719.72)	(846116842.63)	(492615122.91)	(139.353)%
المنتجات العملية الأخرى	102864805.96	140323439.91	37458633.95	36.415%
الأعباء العملية الأخرى	67643603.38	32216215.28	(35427388.1)	(52.373)%
المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	1041171536.54	336049429.67	(705122106.87)	(67.724)%
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	367271710.14	419694868.63	52423158.49	14.274%
النتيجة العملية	(992180343.54)	(654364179.04)	337816164.5	34.048%
المنتجات المالية	1962284279.46	1248461469.48	(713822809.98)	(36.377)%
الأعباء المالية	17227183.56	17313673.59	86490.03	0.502%
النتيجة المالية	1945057095.90	1231147795.89	(713909300.01)	(36.704)%
النتيجة الجارية قبل الضرائب	952876752.36	576783616.85	(376093135.51)	(39.469)%
صافي نتيجة السنة المالية	952876752.36	576783616.85	(376093135.51)	(39.469)%

المصدر: من إعداد المترشح.

يمكن استنباط من الجدول السابق النتائج التالية:

1. استهلاك السنة المالية: عرفت الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاضا بنسبة (5.443)%،

في حين ازدادت المشتريات المستهلكة بمعدل (25.096)%، وهو ما يفسر ارتفاع استهلاك السنة المالية

بنسبة (24.049)%.

## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

2. القيمة المضافة: ارتفع استهلاك السنة المالية بمعدل (24.049%)، ويلاحظ أن معدل الارتفاع المسجل بها كان أكبر من ذلك المعدل المسجل في إنتاج السنة المالية (17.490%) وهو ما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة بشكل كبير (134.786%)، وفسر مسؤولو المؤسسة هذا الانخفاض بتسجيل الحسومات التجارية المحصلة من الفروع والتي تخفض من المشتريات المستهلكة بدلا من الإيرادات العملياتية الأخرى والاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات (النقطة رقم 15 من ملاحق مؤسسة صيدال الأم).

3. الفائض الخام للاستغلال: سجل انخفاضا بمقدار (-492615122.91) أي بمعدل (139.353%)، ويزيد هذا المعدل عن انخفاض القيمة المضافة (134.786%)، وهذا على الرغم من انخفاض في بند الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بنسبة (1.478%)، ويعود ذلك أساسا إلى زيادة في أعباء العاملين بنسبة (7.891%)، وما يفسر ارتفاع أعباء العاملين هو زيادة كتلة الأجور بصفة عامة حيث انخفض عدد العمال في سنة 2010 بمعدل 7% مقارنة بسنة 2009 (الجدول رقم 30).

4. النتيجة العملياتية: سجلت النتيجة العملياتية ارتفاعا بمقدار (337816164.5)، أي بمعدل زيادة قدرها (34.048%)، وهو مؤشر إيجابي يعود سببه إلى الانخفاض في كل من المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة بنسبة (67.724%) والأعباء العملياتية الأخرى بمعدل (52.373%)، بالإضافة إلى الزيادة في كل من المنتجات العملياتية الأخرى بنسبة (36.415%) واسترجاع خسائر القيمة والمؤونات بمعدل (14.274%).

5. النتيجة المالية: يلاحظ من الجدول السابق انخفاض النتيجة المالية بقيمة (713909300.01) أو بمعدل (36.704%)، ويعود ذلك إلى انخفاض المنتجات المالية بمعدل (36.377%) وارتفاع الأعباء المالية بمعدل (0.502%).

6. صافي نتيجة السنة المالية: عرفت انخفاضا بمقدار (376093135.51) أي بمعدل انخفاض قدره (39.469%)، ويعود سببه أساسا انخفاض النتيجة المالية.

## 2.2. التحليل العمودي لحساب النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي ألا وهو رقم الأعمال، حيث تعطى الرقم (100%)، وينسب إليها استهلاك السنة المالية، الفائض الخام للاستغلال، النتيجة المالية... إلخ. وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

الجدول رقم 67: التحليل العمودي لحسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم لسنة 2010.

النسبة %	2010	
%100	9553016324.06	رقم الأعمال.
<b>%100</b>	<b>9553016324.06</b>	<b>1. إنتاج السنة المالية.</b>
(%98.578)	(9417210930.89)	المشتريات المستهلكة.
(%2.644)	(252609855.55)	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.
<b>(%101.222)</b>	<b>(9669820786.44)</b>	<b>2. استهلاك السنة المالية.</b>
<b>(%1.222)</b>	<b>(116804462.38)</b>	<b>3. القيمة المضافة للاستغلال</b>
(%6.054)	(578362342.29)	أعباء العاملين.
(%1.581)	(150950037.96)	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
<b>(%8.857)</b>	<b>(846116842.63)</b>	<b>4. الفائض الخام للاستغلال.</b>
%1.469	140323439.91	المنتجات العملية الأخرى.
(%0.336)	(32216215.28)	الأعباء العملية الأخرى.
(%3.518)	(336049429.67)	المخصصات للإهلاكات والمؤنات وحسائر القيمة.
%4.393	419694868.63	استرجاع على خسائر القيمة والمؤنات.
<b>(%6.849)</b>	<b>(654364179.04)</b>	<b>5. النتيجة العملية.</b>
%13.068	1248461469.48	المنتجات المالية.
(%0.181)	(17313673.59)	الأعباء المالية.
<b>%12.887</b>	<b>1231147795.89</b>	<b>6. النتيجة المالية.</b>
<b>%6.038</b>	<b>576783616.85</b>	<b>7. النتيجة الجارية قبل الضرائب.</b>
<b>%6.038</b>	<b>576783616.85</b>	<b>10. صافي نتيجة السنة المالية</b>

المصدر: من إعداد المترشح.

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة وتمثل 6.038% من رقم الأعمال بالرغم من كون النتيجة العملية سالبة والتي تمثل (-6.849%) من رقم الأعمال، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع النتيجة المالية التي تمثل (12.887%) من رقم الأعمال. وبالتالي يمكن أن نستنتج إن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط المالي وليس إلى النشاط الاستغلالي.

### المطلب الثالث: التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم

#### 1. مقاييس قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم:

##### 1.1. التدفق النقدي المتاح (FCF):

التدفق النقدي المتاح = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من

الأنشطة الاستثمارية.



## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

من أجل حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة صيدال الأم فإنه يتوجب إضافة الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي يتمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية \*.

الجدول رقم 68: حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	60801443.7-	685426149.42
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	87802482.00	34375402.22
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	25751073.70	8250989.76
التدفق النقدي المتاح	1249964.57	711550561.88

المصدر: من إعداد المترشح.

## التعليق:

من خلال الجدول السابق يتبين بأن التدفق النقدي المتاح لمؤسسة صيدال الأم موجب في كلتا السنتين وفي تحسن كبير في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، حيث بلغ قيمة (1249964.57) في سنة 2009 ثم ارتفع إلى قيمة (711550561.88) في سنة 2010، وهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها.

## 2.1. مقاييس جودة السيولة المالية:

### - نسبة التغطية النقدية:

تتمثل جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية في المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية، والحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها .

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

نسبة التغطية النقدية =  $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$

الجدول رقم 69: حساب نسبة التغطية النقدية لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	60801443.7-	685426149.42
جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	78621308.81	63327411.63
نسبة التغطية النقدية	0.773-	10.823

المصدر: من إعداد المترشح.

\* Thomas R Robinson and others, OPC, P250-251.

### التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية في سنة 2010 بلغت 10.823 وهذا ما يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يغطي بأكثر من 10 مرات جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وهو ما يعتبره مؤشر جيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها دون أية مشاكل. بينما في سنة 2009 نجد أن هذه النسبة قد بلغت (-0.773)، وهذا ما يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

### 3.1. مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

من أجل حساب نسب مقاييس جودة أرباح السيولة نستخرج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قائمة التدفقات النقدية، أما النتيجة الصافية فنستخرجها من حسابات النتائج، ونستخرج مجموع الأصول من الميزانية.

- نسبة النقدية التشغيلية:

$$\text{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

الجدول رقم 70: حساب نسبة النقدية التشغيلية لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	60801443.7-	685426149.42
النتيجة الصافية	952876752.36	576783616.85
نسبة النقدية التشغيلية	0.063-	1.188

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

عند مقارنة نسبة النقدية التشغيلية لمؤسسة صيدال الأم في سنة 2010 مع نفس النسبة لسنة 2009، يتضح بأنه هناك تحسن كبير. ففي سنة 2010 كل دينار من النتيجة الصافية يولد (1.188 دج) من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، بينما في سنة 2009 يولد كل دينار من النتيجة الصافية (-0.063 دج) من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### -العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 71: حساب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	60801443.7-	685426149.42
مجموع الأصول	17868112783.96	23094914686.22
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	-0.003	0.029

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول على توليد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. حيث يتضح من الجدول السابق أنه هناك تحسن كبير في هذه النسبة في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009. فكل دينار مستثمر في أصول مؤسسة صيدال الأم حقق ( 0.029 دج) من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في سنة 2010، مقابل (- 0.003 دج) في سنة 2009.

### 4.1. مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

#### - نسبة التوزيعات النقدية:

من أجل حساب نسبة التوزيعات النقدية فإنه يجب إضافة الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك لمعرفة نسبة الحصص والتوزيعات التي قامت بها المؤسسة بالنسبة لمجموع التدفقات النقدية التشغيلية والحصص المقبوضة من النتائج .

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج}}$$

الجدول رقم 72: حساب نسبة التوزيعات النقدية لمؤسسة صيدال الأم.

البيان	2009	2010
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.	52870235.11	55076421.87
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.	60801443.73-	685426149.42
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج.	87802482.00	34375402.22
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	27001038.27	719801551.64
نسبة التوزيعات النقدية	1.958	0.076

المصدر: من إعداد المترشح.

## الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

### التعليق:

من خلال الجدول السابق يتضح بأنه تم توزيع مبلغ 1.958 دج في سنة 2009 من كل دينار من مجموع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والخصص والأقساط المقبوضة من النتائج كحصة للمساهمين من أجل تسديد حصص وتوزيعات المساهمين، وهو ما يعتبر مؤشر سيئ، إذ على المؤسسة سواء استعملت النقدية المتوفرة في خزانة المؤسسة أو الاقتراض من الغير لتوزيع الأرباح. في حين بلغت هذه النسبة سنة 2010 مقدار (0.076)، وهو ما يعني أن من كل دينار من مجموع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والخصص والأقساط المقبوضة من النتائج تم توزيع ما قيمته 0.076 دج، وهذا مؤشر حسن إذ يشير على أن المؤسسة تتوفر على نقدية كافية لتوزيع الأرباح.

## 2. مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم:

### 1.2. التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم 73: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم.

التدفقات النقدية الداخلة	المبالغ	النسب المئوية
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	9271821762.50	%99.615
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	1186707.40	%0.0127
الخصص و الأقساط المقبوضة من النتائج	34375402.22	%0.3703
تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	210864.76	%0.002
<b>المجموع</b>	<b>9307594736.88</b>	<b>%100</b>
التدفقات النقدية الخارجة:	المبالغ	النسب المئوية
المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين	7974895560.91	%92.186
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	37504430.57	%0.433
الضرائب عن النتائج المدفوعة	575182329.00	%6.649
المسحوبات عن اقتناء تسيّيات مادية أو غير مادية	8250989.76	%0.095
الخصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	55076421.87	%0.637
<b>المجموع</b>	<b>8650909732.11</b>	<b>%100</b>

المصدر: من إعداد المترشح.

### التعليق:

عند إجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم لعام واحد يتم الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

**أولاً:** بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة (9307594736.88 دج) وقد تم الحصول عليه من خلال ثلاث مصادر: الأول النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيسي وقد كان ذلك من خلال التحصيلات المقبوضة من العملاء وتدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية، حيث بلغت مساهمة الأول من (99.615%) بينما اقتصرت مساهمة الثاني بـ (0.0127%)، أما المصدر الثاني فقد كان النشاط الاستثماري والمتمثلة في الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج بنسبة (0.3703%). وما دام المصدر الرئيسي لهذه التدفقات النقدية هو الأنشطة التشغيلية، وأن قيمة هذا الأخير تزيد عن النتيجة الصافية التي تبلغ 576783616.85 دج (الجدول رقم 33) فهذا يعد مؤشراً جيداً. كما أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أعلى بكثير من النفقات الاستثمارية التي تبلغ 8250989.76 دج (الجدول رقم 34)، وهذا مما يعني أن المؤسسة تستطيع تمويل نفقاتها الاستثمارية بسهولة من أنشطتها التشغيلية، وهو ما تم التوصل إليه سابقاً عند حساب التدفق النقدي المتاح.

**ثانياً:** بلغت مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة (8650909732.11 دج)، وقد كانت أوجه استخدامها كما يلي:

- أن نسبة ما قيمته 99.268% من إجمالي هذه التدفقات استخدم في الأنشطة التشغيلية، وقد كانت على الشكل التالي من الأهمية: سداد ديون الموردين والعاملين (92.186%)، دفع الضرائب عن النتائج المدفوعة (6.649%) وسداد الفوائد والمصاريف المالية الأخرى (0.433%).
- صرف ما نسبته 0.095% من مجموع التدفقات النقدية الخارجة في اقتناء تثبيتات مادية وغير مادية جديدة وهو ما يقدر بـ (8250989.76).
- صرف ما قيمته (55076421.87) من التدفقات النقدية الخارجة على أنشطة التمويل وهو ما شكل (0.637%)، وتتمثل في الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

من كل ما سبق يبين التحليل العمودي ما يلي:

- اعتماد المؤسسة بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد التدفقات النقدية، وهو مؤشر إيجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة الأخرى،

## الفصل الثالث:

### تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

- إن أهم أوجه استخدامات التدفقات النقدية في المؤسسة كانت من خلال أنشطتها التشغيلية من سداد الموردين والعاملين، الضرائب عن النتائج المدفوعة والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

## 2.2. التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم 74: التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم.

التغير		المبالغ لسنة 2010	المبالغ لسنة 2009	
التغير النسبي	التغير المطلق			
9.085%	772184571.2	9271821762.50	8499637191.30	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
1.116%	13103.62	1186707.40	1173603.78	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(60.849%)	(53427079.78)	34375402.22	87802482.00	الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
(56.877%)	(278123.12)	210864.76	488987.88	تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
8.365%	718492471.92	9307594736.88	8589102264.96	التدفقات النقدية الداخلة
(6.394%)	(544721348.25)	7974895560.91	8519616909.16	المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين
(10.693%)	(4490899.08)	37504430.57	41995329.65	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
—	—	575182329.00	—	الضرائب عن النتائج المدفوعة
(67.958%)	(17500083.94)	8250989.76	25751073.70	المسحوبات عن اقتناء تثبيات مادية أو غير مادية
4.173%	2206186.76	55076421.87	52870235.11	لحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
0.123%	10676184.49	8650909732.11	8640233547.62	مجموع التدفقات النقدية الخارجة
1384.311%	707816287.43	656685004.77	(51131282.66)	تغيرات أموال الخزينة للفترة

المصدر: من إعداد المترشح.

## التعليق:

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة تغيرات أموال الخزينة بقيمة 707816287.43 دج أي بمعدل 1384.311%، ويعود أسباب هذه الزيادة إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته التدفقات النقدية الداخلة حيث سجلت زيادة بمعدل 8.365%، وذلك مقارنة بالزيادة التي عرفتها التدفقات النقدية الخارجة والتي تقدر بـ 0.123%.

## أ. التدفقات النقدية الداخلة:

أظهر الجدول السابق ارتفاعا في التدفقات النقدية الداخلة في سنة 2010 حيث زادت بمعدل 8.365%، وهذا على الرغم من الانخفاض المسجل في كل من تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات بنسبة 56.877% والحصص والأقساط المقبوضة من النتائج بنسبة 60.849%. وهذا يعود أساسا إلى ارتفاع التحصيلات المقبوضة من العملاء حيث سجلت زيادة بمعدل 9.085%، بالإضافة إلى زيادة تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية بمعدل 1.116%.

#### ب. التدفقات النقدية الخارجة:

أظهر الجدول السابق ارتفاعا طفيفا في التدفقات النقدية الخارجة في سنة 2010 بمعدل 0.123%. ولقد تركزت هذه الزيادة أساسا في الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها بمعدل 4.173%، بالإضافة إلى تسجيل الضرائب على النتائج المدفوعة في سنة 2010 وعدم تسجيلها في سنة 2009. وكما أظهر الجدول أعلاه انخفاض قيمة كل من الموردين والعاملين بمعدل 6.394% والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة بمعدل 10.693%، بالإضافة إلى انخفاض المسحوبات عن اقتناء تثبيات مادية أو غير مادية بنسبة 67.958% والذي قد يشير إلى أن المؤسسة لا تتوفر على فرص استثمارية وهو ما يعتبر مؤشرا سلبيا.

#### المطلب الرابع: تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تشكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية. من خلال قائمة تغيرات الأموال الخاصة نلاحظ ثبات كل من رأس مال المؤسسة وفارق إعادة التقييم في السنوات 2008، 2009 و 2010، وتغير بند الاحتياطات والنتائج بالزيادة بين سنتي 2008 و 2009، ويعود هذا التغير إلى توزيع هذا البند إلى المسيرين بقيمة 720000 دج والمساهمين بقيمة 350000000 دج، وضم النتيجة المحققة في سنة 2009 التي بلغت 952876752.36 دج. كما شهدت فترة الدراسة بين 2009 و 2010 تغيرا في بند الاحتياطات والنتائج، والذي يرجع كذلك إلى توزيع مخصصات هذا البند إلى العمال بقيمة 12500000 دج والمسيرين بقيمة 900000 دج والمساهمين بقيمة 350000000 دج، وضم نتيجة الدورة التي بلغت مقدار 576783616.85 دج.

### خلاصة الفصل الثالث:

من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم باستخدام أدوات التحليل المالي خلال فترة الدراسة (2009-2010) توصلنا إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها فيما يلي:

أولاً. بالنسبة لتحليل الميزانية: فمن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة، تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل (FR) واحتياجات رأس المال العامل (BFR) ذو قيمة سالبة، بينما كانت الخزينة موجبة، مما يعني تمويل الموردين لاستثمارات المؤسسة، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي حيث تبين اعتماد المؤسسة على أموال الغير وخاصة قصيرة الأجل منها. كما تبين لنا بأن المؤسسة تعاني من عجز في السيولة من خلال انخفاض نسب سيولتها عن النسب المعيارية. إضافة إلى ذلك نلاحظ أهمية التثبيتات المالية، حيث تمثل هذه الأخيرة حوالي 50% من إجمالي الأصول، وهذا ما يعني بأن المؤسسة عبارة عن مجمع مالي.

ثانياً. بالنسبة لتحليل حسابات النتائج: يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من النشاط الاستغلالي ونتيجة موجبة من نشاطها المالي، وأن هذا الأخير يغطي العجز المسجل في النشاط الأول، وهو ما جعل النتيجة الصافية موجبة.

ثالثاً. بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية: تم التوصل إلى أن للمؤسسة تدفق نقدي متاح موجب في كلتا السنتين وفي تحسن كبير، وهذا يعني بأن المؤسسة قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها. ومن خلال التحليل العمودي لهذه القائمة توصلنا إلى أن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للمتحصلات النقدية حيث يمثل 99.6277% من إجمالي المقبوضات، وكما يمثل النشاط التشغيلي أهم استخدامات هاته المتحصلات حيث تمثل 99.628% من إجمالي المدفوعات، وبالتالي فإن التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة.

رابعاً. بالنسبة لتحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة: إن تغير الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يرجع أساساً إلى توزيع قيمة الاحتياطات والنتائج على المساهمين، العمال والمسيرين، وضم نتيجة الدورة.



الخاتمة

## الخاتمة:

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم. وترتيباً على ذلك فإن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى. تناولنا في الدراسة النظرية فصلين وجمعت بين شقي الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الأول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية ثم كيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، في حين خصصنا الفصل الثاني لتناول الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني على القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم.

### 1- نتائج الدراسة:

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج: النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث، والنتائج العملية الميدانية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة صيدال الأم.

#### أ- النتائج النظرية:

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة دولياً عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات،
- أهم ما يميز المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، تفضيلها لمصلحة المستثمرين وإعطائها نظرة اقتصادية للمؤسسة،

- أصبح المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يستجيب لاحتياجات فترة سابقة لا يساير الظروف الاقتصادية الجديدة في الجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية الرامية للتحويل إلى اقتصاد السوق، وأصبحت المعلومة المحاسبية لا تتوافق مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي، لذلك أصبح إصلاحه ضروريا لمسايرة المستجدات والتحولات على الصعيد الوطني والدولي،
  - إن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية،
  - إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها،
  - إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.
- ❖ تتميز الميزانية بوجود عمودين أساسيين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة المالية السابقة، وهو ما يسمح بالقيام بالتحليل الأفقي. وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم. كما أن هذه الميزانية تتوافق مع كل من الميزانية الوظيفية والمالية وبالتالي لا يقتضي الأمر ضرورة إعادة معالجة الميزانية،
- ❖ ترتب جدول حسابات النتائج فيه التكاليف (الأعباء) حسب الطبيعة أو الوظيفة. كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات تتعلق بالأداء، وهذا مما يسهل من عملية التحليل الأفقي،
- ❖ يهدف قائمة تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات حول مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة.

وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية باستخدام الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة،

- ❖ يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية،
- ❖ تحتوي الملاحق على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

### ب- نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة صيدال الأم توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات، من أهمها:

- أن المؤسسة لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2009-2010)، وهذا ما يعني بأن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة. ومن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة لسنة 2010 توصلنا إلى أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، أما الخزينة كانت موجبة، وهو ما يعني تمويل الموردين لاستثمارات المؤسسة في سنة 2010. وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي،
- تعاني المؤسسة من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة، حيث تقل كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة عن النسب المعيارية،
- من خلال حساب نسب النشاط تبين بأن هناك تراجع في معدل دوران إجمالي الأصول في سنة 2010 مقارنة بالسنة السابقة، والذي يعود إلى انخفاض معدل دوران الأصول غير الجارية نتيجة إدماج أراضي ومباني مؤسسة (DIGROMED سابقا)،
- من خلال التحليل العمودي لحسابات النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من نشاطها الاستغلالي ونتيجة موجبة من نشاطها المالي، وأن هذا الأخير يغطي العجز المسجل في النشاط الأول، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسبة نتيجة الاستغلال ونسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب،
- تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة في تراجع، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي الربح والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول،

- اتضح من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية بأن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للمتحصلات النقدية وأهم استخدامات هاته المتحصلات، وأن التدفق النقدي المتاح ونسبة التغطية النقدية ونسبة التوزيعات النقدية في تحسن كبير في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009،
- من خلال تحليل قائمة قائمة تغيرات الأموال الخاصة توصلنا إلى أن تغير الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يرجع إلى توزيع الاحتياطات والنتائج على المساهمين والعمال والمسيرين، وضم نتيجة الدورة.

## 2- التوصيات:

- من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية في الجزائر مستقبلا، وهي:
- التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد يهتم بتخريج خبراء المحاسبة،
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وزيادة القيم المتداولة فيها من أسهم وسندات، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في هذه الهيئة، ونشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات في الجزائر،
- تحديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا،
- الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وبرنامج CFA للمحللين الماليين، وتشجيع ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

## 3- آفاق الدراسة:

تناولت هذه المذكرة موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع خصص ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه الجوانب نجد التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدججة، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون موضوع دراسة في بحوث مستقبلية، حيث يمكن من خلاله تحديد كيفية تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليل هذه الأخيرة.

# قائمة المراجع:

## قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

### I- الكتب:

- 1- أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة. الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 4- أيمن الشنطي زهير الحدر ب عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 5- جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 6- حسين القاضي مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 7- حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 8- حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل. دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 9- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 10- دونالد كيسو جييري ويجانت تعريب أحمد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

- 11- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
- 12- ريتشارد شرودر وآخرون تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة**. دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 13- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 14- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 15- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 16- عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي المالي (SCF)**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 17- عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفق المخطط المحاسبي الوطني**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 18- عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 19- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**. دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 20- عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي**، الجزء الأول، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.
- 21- عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 22- عدنان تايه النعيمي أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**. دار اليانزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 23- علي عباس، **الإدارة المالية**. إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 24- فهمي الشيخ مصطفى، **التحليل المالي**. SME FINANCIAL، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.



- 25- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 26- محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، **المحاسبة المالية**، الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986.
- 27- محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**. دار المريح للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 28- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- 29- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 30- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**. الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 31- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.
- 32- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**. مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009.
- 33- مليكة زغيب ميلود بوشنيقر ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 34- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات"**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 35- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.
- 36- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- 37- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي**. دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
- 38- وليد ناجي الحياي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**. إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 39- وليد ناجي الحياي، **المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

## II- الرسائل والأطروحات:

- 1- حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
- 2- سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
- 3- سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة- سطيف. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
- 4- عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
- 5- عبد القادر بكحل ، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009.
- 6- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي- بالتطبيق على حالة الجزائر-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

## III- الدوريات والمقالات:

- 1- ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف ، النظام المحاسبي المالي ومبادئ المعايير المحاسبية الدولية، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.
- 2- بلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مجمع-SAIDAL-، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام

المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

3- محمد خميسي بن رجم، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

4- مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم، المبررات والأهداف-. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006.

#### IV- القوانين والأوامر:

1- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 74.

2- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19.

3- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق لـ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 27.

4- المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة.

5- المعيار المحاسبي الدولي السابع.

#### V- بحوث من الإنترنت:

1- حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

2- سوزان عطا درغم، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار الدولي السابع- دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين-، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008.

3- فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

## I- Les ouvrages:

- 1- Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**. DUNOD, 3 édition, Paris, France, 2004.
- 2- Ali Tadzait, **Maitrise du système comptable financier**. édition ACG, Algérie, 2009.
- 3- Brunot COLMANT et autres, **comptabilité financière normes IAS/IFRS**. Pearson éducation, paris, France, 2008.
- 3- Chantal Buissart et M.Benkaci, **Analyse financière**. BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011.
- 4- Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**. groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris, 2001
- 5- Christophe Thibierge, **analyse financière**. Vuibert, 2 édition, Paris, France, 2007.
- 5- Elie Cohen, **analyse financière**. E.d ECONOMICA, 6 édition, paris, France, 2006.
- 6- Hubert de la Bruslerie, **analyse financière information financière et diagnostic**. Dunod, 3 édition, Paris, France, 2006.
- 7- Jacqueline DELAHAYE Florence DELAHAYE, **DCG6 Finance d'entreprise**. DUNOD, Paris, France, 2007.
- 8- J.F.des ROBERT et autres, **Normes IFRS et PME**. DUNON, Paris, France, 2004.
- 9- KPMG, **GUIDE INVESTIR EN ALGERIE**. Pixal communication, Alger, Algérie, 2011.
- 10- Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**. l'harmattan, paris, France, 2009.
- 11- Pierre Vernimmen, **finance d'entreprise**. Dalloz, 8 édition, Paris, France, 2010.

- 12- RAPPORT du Conseil d'Administration Groupe Saidal, 2010.
- 13- Robert Obert, **pratique des normes IFRS**. Dunod, 3 édition, Paris, France, 2006.
- 14- Thomas R Robinson and others, **International Financial Statement Analysis**. John Wiley & son Inc, CFA Institute, Hoboken, New jersey, USA, 2009.
- 15- Yves-Alain Ach Catherine Daniel, **FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur**. HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004.

## **II- Les thèses:**

- 1-Samir merouani, **le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS**. Mémoire de magistère en science de gestion, école supérieure du commerce, Alger, 2006-2007.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- 1-<http://nadwa.0-up.com/Aaa-aIaaE-b1/CaaCNaE-Eia-CaaIOO-CaaICOEi-a-CaaUCa-CaaICOEi-CaaCai-b1-p5.htm>.
- 2- <http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2227.html> .
- 3- <http://www.aazs.net/t2558-topic>.
- 4-<http://www.saidalgroup.dz>.

الملاحق:

الملحق رقم 01: الميزانية بتاريخ.....

الميزانية: أصول

ن-1	ن			ملاحظة	الأصول
	صافي	إهلاك ومؤونات	إجمالي		
					أصول غير جارية. فارق بين الاقتناء-المنتج الإيجابي أو السلبي. تشبيات غير مادية تشبيات مادية أراضي مباني تشبيات مادية أخرى تشبيات ممنوح امتيازها تشبيات جاري إنجازها تشبيات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل.
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

## الميزانية بتاريخ.....

ن-1	ن	ملاحظة	الخصوم
			<b>رؤوس الأموال الخاصة</b> رأس مال الصادر رأس مال غير المستعان به علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة (1)) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترجيل من جديد. <b>حصة الشركة المجمدة (1)</b> <b>حصة ذووي الأقلية (1)</b>
			<b>المجموع (1)</b>
			<b>الخصوم غير الجارية</b> قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون مدينة وأخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا
			<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			<b>الخصوم الجارية</b> موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية
			<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
			<b>المجموع العام للخصوم</b>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدجة.



والشكل التالي يبين محتوى عناصر الميزانية

### الميزانية بتاريخ.....

الأصول	ن إجمالي	ن إهلاكات/أرصدة
الأصول المثبة (غير الجارية) فارق الشراء (goodwill) التشبيات غير المادية	207 20 (باستثناء 207)	2807-2907 280 (باستثناء 2807) 290 (باستثناء 2907)
التشبيات المادية التشبيات الجاري إنجازها التشبيات المالية	22/21 (باستثناء 222) 23	292-29-282-281 293
السندات الموضوعة موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى والديون الدائنة الملحقة	26 (باستثناء 265 و 269)	
السندات الأخرى المثبتة	273/272/271	
القروض والأصول الأخرى غير الجارية	276/275/274	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية المخزونات والجاري إنجازها الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون	30 إلى 38 41 (باستثناء 419) 409 مدين [ 44،43،42 ( باستثناء من 444 إلى 448)، 45، 46،486،489] 447،445،444 مدين 48	39 491
الضرائب الأصول الجارية الأخرى الموجودات وما يماثلها الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة	50 (خارج 509) 519 وغيرها من المدينين 51/مدين 54،53/52	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

## الميزانية بتاريخ.....

ن	الخصوم
	<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>
108-101	رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال)
109	رأس المال غير المستعان به
106-104	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المجمدة (1))
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة الجمع (1))
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المجمدة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	<b>المجموع (1)</b>
	<b>الخصوم غير الجارية</b>
17،16	القروض والديون المالية
155،134	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 155)، 131، 132	المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
	<b>مجموع الخصوم الجارية (2)</b>
	<b>الخصوم الجارية</b>
40 (باستثناء 409)	الموردون والحسابات الملحقه
447،445،444	الضرائب
447،445،444	الديون المدينة الأخرى
419، 509 دائن لـ [ 44،43،42 (باستثناء من 444 إلى 447)، 46،45 و 48	
519 وغيرها من الديون 51 و 52	أموال الخزينة-خصوم
	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
	<b>المجموع العام للخصوم</b>

## الملحق رقم 02: حساب النتائج (حسب كل نوع )

الفترة من.....إلى.....

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			<b>1. إنتاج السنة المالية</b> المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			<b>2. استهلاك السنة المالية</b>
			<b>3. قيمة الاستغلال المضافة (2-1)</b> أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			<b>4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b> المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
			<b>5. النتيجة العملية</b> المنتجات المالية الأعباء المالية
			<b>6. النتيجة المالية</b>
			<b>7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b> الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			<b>8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			<b>9. النتيجة غير العادية</b>


**10. النتيجة الصافية للسنة المالية**

حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)

**11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج**

ومنها حصة ذوي الأقلية (1)

حصة المجموع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

### الملحق رقم 03: حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى .....

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين المخصصات للإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) النتيجة الصافية للمجمع المدمج ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

## الملحق رقم 04: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من أجل: -الاهتلاكات و الأرصدة. -تغير الضرائب المؤجلة. -تغير المخزونات. -تغير الزبائن و الديون الدائنة الأخرى. -تغير الموردين و الديون الأخرى. -نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن شراء تثبيات. تحصيلات عن مبيعات تثبيات. تأثير متغيرات محيط الادماج (التجميع).
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج).
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج). أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الاقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.

## الملحق رقم 05: جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية:</b> -التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. -المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين. -الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة. -الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			<b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.</b>
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).
			<b>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).</b>
			<b>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار.</b> المسحوبات عن اقتناء تقيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تقيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تقيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تقيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			<b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b>
			<b>تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b> التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			<b>تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).</b>
			تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			<b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).</b>
			أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الاقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			<b>تغير أموال الخزينة.</b>
			<b>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</b>

## الملحق رقم 06: جدول تغيرات الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
<b>الرصيد في 31 ديسمبر N-2</b>					
-تغيير الطريقة المحاسبية. -تصحيح الأخطاء الهامة. -الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. -حساب النتيجة. -الحصص المدفوعة. -زيادة رأس المال. -صافي نتيجة السنة المالية					
<b>الرصيد في 31 ديسمبر N-1</b>					
- تغيير الطريقة المحاسبية. -تصحيح الأخطاء الهامة. -الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. -حساب النتيجة. -الحصص المدفوعة. -زيادة رأس المال. -صافي نتيجة السنة المالية					
<b>الرصيد في 31 ديسمبر N</b>					



## الملحق رقم 07: نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق:

### جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
-التثبيتات غير المالية. -التثبيتات المادية. -المساهمات. الأصول الأخرى غير الجارية					

### جدول الاهتلاكات

العناوين و الأبواب	ملاحظات	إهلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	إنخفاضات في عناصر الخارجية	إهلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
-goodwill. -تثبيتات غير مادية. -تثبيتات مادية. -مساهمات. -أصول أخرى غير جارية.					

### جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	إرتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	إستثناءات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
-goodwill. -تثبيتات غير مادية. -تثبيتات مادية. -مساهمات. -أصول أخرى غير جارية.					

## جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)

الفروع و الكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	و منها رأس المال	قسط رأس المال المختار(%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض و التسيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
الفروع -الكيان أ. -الكيان ب. الكيانات المشاركة -الكيان أ. -الكيان ب.								

## جدول المؤونات

العناوين و الأبواب	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إستثنافات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
أرصدة خصوم مالية غير جارية. -أرصدة للمعاشات و الواجبات المماثلة. -أرصدة للضرائب. -أرصدة للنزاعات. .....					
المجموع					
أرصدة خصوم مالية جارية -أرصدة للمعاشات و الواجبات المماثلة. -أرصدة أخرى ترتبط بالعاملين. -أرصدة بالضرائب.					
المجموع					

بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية

العناوين و الأبواب	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الديون الدائنة. -القروض. -الزبائن. -الضرائب. -المدينون الآخرون.					
المجموع.					
الديون المدينة. -الإقتراضات. -ديون مدينة أخرى. -الموردون. -الضرائب. -الدائنون الآخرون.					
المجموع.					

# فهرس المحتويات:

## فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة:
الإهداء	II
شكر وتقدير	III
قائمة المختصرات	IV
المحتويات	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	X

## المقدمة

ج	فرضيات البحث
د	مبررات اختيار الموضوع
د	تحديد إطار الدراسة
د	أهداف البحث
د	منهجية الدراسة وأدواتها
د	الدراسات السابقة
هـ	صعوبات البحث
و	خطة وهيكل البحث

## الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

8	تمهيد
9	المبحث الأول: النظام المحاسبي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية
9	المطلب الأول: التوافق المحاسبي الدولي
9	1. اختلافات الممارسات الدولية للمحاسبة
9	1.1. النموذج المحاسبي الأوروبي القاري
10	2.1. النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني
11	2. الاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي
12	3. لجنة المعايير المحاسبية الدولية
12	1.3. مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية

13	2.3. مجلس المعايير المحاسبية الدولية
13	1.2.3. أهداف المجلس
14	2.2.3. تعريف المعايير المحاسبية
14	3.2.3. خصائص المعايير المحاسبية
14	4.2.3. مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية
15	3.3. لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
15	4.3. المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبية الدولية
17	المطلب الثاني: إصلاح المخطط المحاسبي الوطني
17	1. لمحة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني
17	2. المبادئ والإطار المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني
18	1.2. المبادئ
18	2.2. الإطار المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني
18	1.2.2. حسابات الميزانية
19	2.2.2. حسابات التسيير
19	3.2.2. حسابات النتائج
19	3.2. الوثائق المالية الختامية
19	1.3.2. الوثائق الشاملة
20	2.3.2. الوثائق الملحقة
20	3. تقييم المخطط المحاسبي الوطني
20	1.3. مزايا المخطط المحاسبي الوطني
21	2.3. عيوب المخطط المحاسبي الوطني
21	1.2.3. نقائص متعلقة بالجانب النظري
21	2.2.3. نقائص متعلقة بالجانب التطبيقي للمخطط المحاسبي
23	4. إصلاح المخطط المحاسبي الوطني
23	1.4. أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة
23	1.1.4. مساءلات التقييم للمخطط المحاسبي الوطني
24	2.1.4. خيار مراجعة المخطط المحاسبي الوطني
24	2.4. اقتراحات المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي
26	المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي
26	1. مفهوم النظام المحاسبي المالي

27	2. الإطار التصوري
27	1.2. الفرضيات المحاسبية
27	1.1.2. محاسبة الالتزام
27	2.1.2. استمرارية الاستغلال
28	2.2. المبادئ المحاسبية الأساسية
30	3.2. الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية
31	3. تنظيم المحاسبة:
31	4. المخطط المحاسبي للمؤسسة
34	5. المبادئ العامة للتقييم
34	1.5. التقييم بالتكلفة التاريخية
34	2.5. التقييم بالتكلفة الحالية
34	3.5. التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق
34	4.5. التقييم بالقيمة الحالية
35	المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
35	المطلب الأول: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية
37	المطلب الثاني: الميزانية
37	1. مفهوم الميزانية
37	2. أهمية الميزانية:
38	3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية
39	4. عرض الميزانية المحاسبية
39	1.4. الأصول
40	1.1.4. الأصول غير الجارية
41	2.1.4. الأصول الجارية
42	2.4. رؤوس الأموال الخاصة
42	3.4. الخصوم
42	1.3.4. الخصوم غير الجارية
43	2.3.4. الخصوم الجارية
44	المطلب الثالث: حسابات النتائج
44	1. مفهوم حسابات النتائج
44	2. أهمية حسابات النتائج

44	3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج
46	4. عرض حساب النتائج
47	1.4. حساب النتائج (حسب الطبيعة)
47	1.1.4. النتيجة العملية
49	2.1.4. النتيجة المالية
49	3.1.4. النتيجة الجارية قبل الضرائب
49	4.1.4. النتيجة الاستثنائية
49	5.1.4. النتيجة الصافية للسنة المالية
50	2.4. حساب النتائج (حسب الوظائف)
51	1.2.4. هامش الربح الإجمالي
52	2.2.4. النتيجة العملية
54	المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية
54	1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية
54	2. أهمية قائمة التدفقات النقدية
55	3. مكونات قائمة التدفقات النقدية
55	1.3. الأنشطة التشغيلية
56	2.3. الأنشطة الاستثمارية
56	3.3. الأنشطة التمويلية
57	4. إعداد قائمة التدفقات النقدية
59	المطلب الخامس: قائمة تغيرات الأموال الخاصة
59	1. مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة
59	2. أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة
60	3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة
60	4. إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة
60	1.4. حسابات الأموال الخاصة
60	2.4. المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على الأموال الخاصة
60	1.2.4. التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة
61	2.2.4. مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات
61	3.2.4. النتيجة الصافية
61	4.2.4. المعاملات مع الملاك والتحويل بين حسابات الأموال الخاصة



62	المطلب السادس: الملاحق
64	خلاصة الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده</b>
66	تمهيد
67	المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية
67	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية
67	1. الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية
68	1.1. توضيح غرض وسياق التحليل
68	2.1. جمع البيانات
69	3.1. معالجة البيانات
69	4.1. تحليل / ترجمة البيانات المعالجة
70	5.1. تطوير وإيصال التوصيات والنتائج
70	6.1. المتابعة
70	2. تعريف التحليل المالي للقوائم المالية
71	3. التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية
74	4. أهداف التحليل المالي للقوائم المالية
75	5. مقومات التحليل المالي للقوائم المالية
75	6. محددات التحليل المالي للقوائم المالية
76	المطلب الثاني: استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية
76	1. مجالات التحليل المالي للقوائم المالية
76	1.1. التخطيط المالي
76	2.1. تحليل تقييم الأداء
77	3.1. التحليل الائتماني
77	4.1. التحليل الاستثماري
77	5.1. تحليل الاندماج وال شراء
77	2. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية
77	1.2. الأطراف الداخلية
78	2.2. الأطراف الخارجية
82	3. نتائج التحليل المالي للقوائم المالية
82	1.3. نتائج التحليل المالي الداخلي

82	2.3. نتائج التحليل المالي الخارجي
83	المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية
83	1. النسب المالية
83	1.1. تعريف النسبة المالية
84	2.1. أنواع النسب المالية
84	3.1. أهمية النسب المالية
85	4.1. محددات استخدام النسب المالية
85	2. المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات
86	1.2. التحليل العمودي
86	2.2. التحليل الأفقي - التحليل التاريخي
87	3.2. التحليل المقارن
88	4.2. التحليل المعياري
89	المبحث الثاني: مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية
89	المطلب الأول: تحليل الميزانية
89	1. إعادة عرض الميزانية طبقاً لأغراض التحليل المالي
89	1.1. الميزانية المالية (سيولة - استحقاق)
90	2.1. الميزانية الوظيفية
92	2. تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية
92	1.2. رأس المال العامل
92	1.1.2. رأس المال العامل الصافي
95	2.1.2. رأس المال العامل الوظيفي
99	3. التحليل بالنسب المالية
99	1.3. نسب السيولة
99	2.3. نسب النشاط ومعدلات الدوران
100	3.3. نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي
101	4. المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات للميزانية
101	1.4. التحليل الأفقي
103	2.4. التحليل المقارن

104	المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج
104	1. قدرة التمويل الذاتي
104	1.1. تعريف قدرة التمويل الذاتي
105	2.1. طرق حساب قدرة التمويل الذاتي
106	3.1. التمويل الذاتي
106	2. نسب الربحية:
106	1.2. نسب ربحية المبيعات (الهوامش)
107	2.2. نسب المردودية
109	3. الرافعة المالية
111	4. مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحسابات النتائج
111	1.4. التحليل المقارن لحسابات النتائج
113	2- التحليل الأفقي لحساب النتائج
115	المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية
115	1. الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة
115	1.1. إيرادات الاستغلال
116	2.1. مصاريف الاستغلال
117	3.1. تدفقات الاستثمار
117	4.1. تدفقات التمويل
118	2. تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة
118	1.2. تدفقات أموال الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال
119	2.2. تدفقات أموال الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار
119	3.2. تدفقات أموال الخزينة عن عمليات التمويل
120	4.2. العلاقات المالية للتوازن
121	3. مقاييس قائمة التدفقات النقدية
121	1.3. التدفق النقدي المتاح
122	2.3. مقاييس جودة السيولة المالية
122	3.3. مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة
123	4.3. مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة
124	4. مقارنات البيانات وتغيرات الاتجاه لقائمة التدفقات النقدية
126	خلاصة الفصل الثاني

## الفصل الثالث: تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم

تمهيد

128	
129	المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة
129	المطلب الأول: تقديم مؤسسة صيدال
129	1. لمحة تاريخية عن مؤسسة صيدال
130	2. التعريف بمجمع صيدال
131	3. التنظيم العام لمجمع صيدال
135	المطلب الثاني: القوائم المالية للمؤسسة صيدال الأم
135	1. تقديم مؤسسة صيدال الأم
136	2. الميزانية لمؤسسة صيدال الأم
138	3. حسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم
139	4. جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال الأم
140	5. جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة صيدال الأم
141	6. الملاحق لمؤسسة صيدال الأم
150	المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم
150	المطلب الأول: التحليل المالي لميزانية مؤسسة صيدال الأم
150	1. إعادة عرض ميزانية مؤسسة صيدال الأم طبقاً لأغراض التحليل المالي
150	1.1. إعداد الميزانية المالية لمؤسسة صيدال الأم
151	2.1. إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة صيدال الأم
153	2. مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة صيدال الأم
153	1.2. مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية
153	2.2. مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية
156	3. النسب المالية لميزانية مؤسسة صيدال الأم
156	1.3. نسب السيولة
157	2.3. نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي
159	3.3. نسب النشاط
161	4. مقارنات البيان وتغيرات الاتجاه لميزانية مؤسسة صيدال الأم
161	1.4. التحليل الأفقي للميزانية
165	2.4. التحليل العمودي للميزانية
167	المطلب الثاني: التحليل المالي لحسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم

167	1. نسب الربحية لمؤسسة صيدال الأم
167	1.1. نسب ربحية المبيعات
168	2.1. نسب المردودية
170	2. مقارنات البيان وتغيرات الاتجاه لحسابات النتائج لمؤسسة صيدال الأم
170	1.2. التحليل الأفقي لحسابات النتائج
171	2.2. التحليل العمودي لحسابات النتائج
172	المطلب الثالث: التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم
172	1. مقاييس قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم
172	1.1. التدفق النقدي المتاح
173	2.1. مقاييس جودة السيولة المالية
174	3.1. مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة
175	4.1. مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة
176	2. مقارنات البيان وتغيرات الاتجاه لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال الأم
176	1.2. التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية
178	2.2. التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية
179	المطلب الرابع: تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة
180	خلاصة الفصل الثالث
182	<b>الخاتمة</b>
182	1- نتائج الدراسة
185	2- التوصيات
185	3- آفاق الدراسة
187	قائمة المراجع
195	الملاحق
209	فهرس المحتويات

## الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

**الكلمات المفتاحية:** المعايير المحاسبية الدولية، المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي.

## **Le résumé:**

Ce mémoire vise à étudier les effets de l'application du système comptable financier sur les domaines et les dimensions de l'analyse financière des états financiers, en abordant tous les aspects théoriques du sujet: le système comptable financier et sa relation avec les normes comptables internationales, la présentation des états financiers selon le système comptable financier, le cadre théorique de l'analyse financière des états financiers, et finalement les domaines et les dimensions de l'analyse financière des états financiers. Et pour connaître l'impact de cette étude on a appliqué les méthodes et les outils de l'analyse financière sur les états financiers de l'entreprise Saidal mère.

Et à travers cette étude on a abouti à plusieurs résultats, principalement que les états financiers selon le système comptable financier servent l'analyse financière des états financier, car ces états visent à donner des informations sur la situation financière, la performance et la variation de la situation financière des entreprises.

**Mots clés:** normes comptables internationales, plan comptable national, système comptable financier, états financiers, analyse financière.

## **The Abstract :**

This dissertation aims to study the effects of financial accounting system on financial statement analysis' dimensions and areas, and that by addressing the theoretical aspects of the subject: financial accounting system and its relationship with the international accounting standards, presenting the financial statement in accordance with the financial accounting system, the theoretical framework of financial statement analysis, and finally the areas and dimensions of financial statement analysis. And in order to know the impact of this study we applied financial analysis' tools and methods on saidal's financial statement.

And through this study we led to several results mainly that the financial statement according to financial accounting system serve financial statement analysis, because these states provide information about performance, financial position, and changes in financial position of companies.

**Key words:** international accounting standards, national accounting plan, financial accounting system, financial statement, financial analysis.